مانديلا وجنوب أفريقيا

بين الماضى والحاضر

د. وليد محمود عبد الناصر

تقديم: **محمد فائق**



دار المستقبل العربى

مانديلا وجنوب أفريقيا
بين الماضى والحاضر

مانديلا وجنوب أفريقيا
بين الماضي والحاضر
د. وليد محمود عبد الناصر

غلاف: أحمد اللباد

الناشر: دار المستقبل العربي
٤١ شارع بيروت، مصر الجديدة
ج. م. ع، ت ٢٩٠٤٧٢٧

رقم الإيداع بدار الكتب القومية: ٩٦/٢٧٥٢
الترقيم الدولي: ISBN 977 - 239 - 109 - 0

الإهداء

إلى ذكرى أمي وأخي رحمهما الله.
اللذين تعلمت منهما أن العنصرية هي النقيض
الحتمي للوعي الانساني الصحيح، سواء بني
على الفطرة أو على العلم والالتزام بقضايا الانسان.

المحتويات **صفحة**

تقديم

بقلم: **محمد فائق**

يسعدنى تقديم هذا الكتاب للدكتور وليد عبد الناصر. والمؤلف واحد من ألمع شباب الدبلوماسية المصرية عُرف بجلده ودقته فى البحث، وقدرته العالية على التحليل. وقد أفاده كثرة الترحال والسفر والمسئوليات والمواقع التى شغلها فى إقامة علاقات واسعة فتحت له مجالات المعرفة وإستقاء المعلومات من منابعها الأصلية. ولوليد عبد الناصر عدة مؤلفات بعضها باللغة الانجليزية.

وفى كل ماكتبه وليد عبد الناصر للقارئ العربى كان يملأ فراغا فى المكتبة العربية ويلفت الأنظار لقضية ملحة.

وفى هذا الكتاب يعرض قصة كفاح شعب جنوب افريقيا ضد سياسة التفرقة العنصرية والأبارتيد (سياسة الفصل العنصرى) التى قامت على فكرة سمو الجنس الأبيض على الأفارقة والملونين والهنود، بكل مايحمله لفظ السيادة من معانى العنف، وكانت العقيدة التى أمدت بها الكنيسة الاصلاحية الهولندية هذه السياسة «...أن الأفريكان هم شعب الله المختار وأن السود نوع تابع...». ثم سقطت سياسة الأبارتيد وأعلنت الدولة الديمقراطية فى جنوب افريقيا بعد قصة نضال مريرة اشترك فيها العالم كله حتى أصبحت قضية إنهاء سياسة الأبارتيد قضية الإنسانية جمعاء.

وعندما طلب منى الدكتور وليد التقديم لهذا الكتاب تحمست، ولم يكن حماسى للمؤلف فقط ولكن لأهمية الموضوع: أهمية التجربة وأهمية الزعيم وأهمية الدولة الجديدة.

أما عن التجربة النضالية لشعب جنوب أفريقيا فهى تجربة تستحق الدراسة بعمق فهى - فى رأيى - أغنى تجارب تحرير الشعوب وربما أصعبها على الإطلاق. وقد كان اعلان الدولة الديمقراطية فى جنوب افريقيا بالنسبة لنا فى الخمسينيات والستينيات حلماً بعيد المنال. وقد تحقق الحلم أخيراً وشهد العالم كله وعلى شاشات التليفزيون تنصيب مانديلا رئيسا لجنوب افريقيا وسط تهليل العالم والانبهار الشديد بما حققه شعب جنوب افريقيا.

وقد اتيحت لى الفرصة أن أشاهد بنفسى الانتخابات التى جرت هناك عام ١٩٩٤ بنزاهة كاملة ورقابة أهلية واشراف دولى وكفاءة كاملة، وسط حماس منقطع النظير من السود والبيض على حد سواء. ويمكن بكل اطمئنان أن نطلق على هذه الانتخابات انتخابات العصر حيث نقلت جنوب افريقيا من دولة عنصرية تتصارع فيها الثقافات والأجناس والأعراق الى دولة ديمقراطية حقيقية يتمتع فيها الجميع بحق المواطنة. وجعلت من هذا التنوع فى الحضارات والثقافات واللون والجنس والعرق نقطة انطلاق ومصدر قوة حقيقى تؤهل جنوب افريقيا للإنطلاق الى آفاق رحبة واسعة. فقد أدرك الجميع أنه لم يعد من الممكن إنكار الآخرين، كما أدرك الجميع أن الاحتكام الى الانتخابات النظيفة النزيهة هو الضمان الحقيقى لوحدة الأمة. وقد أعجبنى شعار رفعه «ديكليرك» فى حملته الانتخابية عندما قال: «لاديمقراطية بدون معارضة قوية»، فقد كان يعرف انه لن يحصل على الأغلبية ولكنه يدعو الناس لانتخابه لكى يكَوِّن معارضة قوية تحمى الديمقراطية، ولم اندهش عندما قال الزعيم مانديلا أنه أعطى صوته لصالح ديكليرك فهو لايخشى المعارضه بل انه حريص على أن تكون جنوب افريقيا لكل المواطنين وليس لحزب الأغلبية فقط.

ويلاحظ أن محور حركة التحرر فى جنوب افريقيا كانت دائما المطالبة بالديمقراطية لأنها البديل لسياسة الأبارتيد وهنا تشابهت دعوة المؤتمر الوطنى الافريقى بدعوة حزب المؤتمر الهندى فى نضاله ضد الاستعمار الانجليزى فى

المطالبة بالديمقراطية التى كانت تنكرها عليها سياسة انجلترا الاستعمارية. وكما استمرت الديمقراطية فى الهند راسخة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتوحيد الهند، أعتقد أنها سوف تستمر وتتعمق فى جنوب افريقيا لأنها الوسيلة الوحيدة التى تحفظ وحدة جنوب افريقيا.

إن هذه التجربة النضالية التى انتهت بسقوط السياسة العنصرية لم تعد تخص شعب جنوب افريقيا وحده وإنما أصبحت تجربة للانسانية كلها، فقد شاركت شعوب العالم والأمم المتحدة ومعظم دول العالم بما فيها جميع الدول العربية فى مساندة ودعم نضال شعب جنوب افريقيا، وكان دور مصر مميزا فى ذلك منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ،بل كان جزءا من فلسفة الثورة التى أعلنها جمال عبد الناصر منذ بداية الثورة حيث جاء فى كتاب فلسفة الثورة «...إننا لانستطيع بأية حال أن نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الأفريقيين...». وكان هذا بمثابة إعلان من مصر ضد السياسة العنصرية التى أدخلها المستوطنون الأوروبيون فى أماكن كثيرة من القارة الافريقية مثل كينيا وروديسيا وكان أخطرها على الاطلاق جنوب افريقيا حيث كانت تصل نسبة البيض إلى السود ١ : ٤ وهى نسبة عالية.

ومن درس الجزائر كنا نعلم أن إنهاء سياسة التفرقة العنصرية للوصول الى حكم الأغلبية فى جنوب افريقيا لن يكون سلمياً وأن العنف وحرب العصابات هو أمر لايمكن تجنبه فى معركة التحرير.

وكانت مصر أول دولة فى العالم تقدم التدريب العسكرى والسلاح لحركات التحرير فى جنوب افريقيا ومن بينها المؤتمر الوطنى الافريقى (A.N.C) وقد تم تدريب أول مجموعة من جنوب افريقيا فى بداية الستينيات فى مدرسة الصاعقة التابعة للجيش والتى تخصصت فى تدريب حركات التحرر الافريقية.

وأول مكتب فُتحَ فى الخارج للمؤتمر الوطنى الافريقى وكذلك للـ P.A.C من جنوب افريقيا كان فى القاهرة فى أواخر الخمسينيات. وظلت القاهرة طوال فترة الخمسينيات ومنتصف الستينيات هى قاعدة الارتكاز الرئيسية فى الخارج لمعظم حركات التحرير فى جنوب افريقيا وعلى رأسها الـ A.N.C قبل أن تستقل الجزائر وتنزانيا وزامبيا وتنشأ لجنة التحرير الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية.

وكان أوليفر تامبو دائم التردد على القاهرة طوال هذه الفترة وكنت أصحبه معى فى كل عام إلى الأمم المتحدة فى نيويورك لحضور دورة جمعيتها العامة حيث كنت أمثل بلادى فى اللجنة الرابعة (لجنة الوصاية) وكنت دائم التشاور مع تامبو فى كل ما أقدمه عن جنوب افريقيا، كما كنت أفعل مع كل حركات التحرير الافريقية.

وقد حضر مانديلا الى القاهرة فى أواخر عام ١٩٦١، واستقبلته فى مكتبى وكان بصحبة أوليفر تامبو، ولكنه لم يتمكن من مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر الذى كان مشغولا بضيفه الرئيس اليوغوسلافى چوزيف بروز تيتو الذى تواكبت زيارته مع الفترة القصيرة التى قضاها مانديلا فى القاهرة لارتباطه ببرنامج زيارة لبعض الدول فى غرب افريقيا.وبعد مغادرة مانديلا القاهرة مباشرة، اتصلت به فى غرب افريقيا وأبلغته أن الرئيس جمال عبد الناصر يرغب فى لقائه وطلبت منه الحضور الى القاهرة، وقد سعد مانديلا بهذا الاتصال وهذه الدعوة وأبلغنى أنه مضطر للعودة الى جنوب افريقيا ولكنه سيعود الى القاهرة بعد اسبوع واحد. ولكن للقدر ترتيبات أخرى، فبعد عودة مانديلا الى بلاده قبض عليه وأدخل السجن لتطول إقامته فيه سبعة وعشرون عاما.

والطريف أن مانديلا عندما جاء الى القاهرة بدعوة من الرئيس حسنى مبارك بعد خروجه من السجن، وفى لقائى معه ذكرنى بهذه القصة ثم استطرد قائلا أنه يأسف أن يحضر متأخرا عن موعده بسبعة وعشرين عاما.

لقد اهتم قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى A.N.C باتصالاتهم وعلاقاتهم الخارجية وبالرأى العام ليس فقط فى افريقيا ولكن فى العالم الغربى كذلك، وتولى رئاسة المؤتمر رجال لهم قدرات غير عادية فى مخاطبة الرأى العام وإقامة العلاقات الانسانية، وكانوا موضع احترام العالم أجمع. فقد تولى رئاسة المؤتمر فى عام ١٩٥٢ ألبرت لوثولى الذى حصل على جائزة نوبل بعد عدة سنوات وهو رئيسا للمؤتمر. ثم أعقبه بعد وفاته أوليڤر تامبو الذى كان مثالا لتألق الفكر وحسن الخلق والالتزام بالمبدأ والتضحية. وقد جمعتنى بأوليڤر تامبو صداقة حميمة جعلتنى أعرفه عن قرب، وكان تامبو من الشخصيات التى يزداد احترامك لها كلما اقتربت منه، ثم جاء بعده نيلسون مانديلا الذى تولى الرئاسة بعد خروجه من السجن. هؤلاء العمالقة الثلاث – بالإضافة الى صحبة من أميز القيادات التى شهدتها افريقيا – قادوا هذه التجربة النضالية الفريدة.

أما عن الزعيم ، فقد جاء نيلسون مانديلا طرازا خاصا من القادة التاريخيين، شد انتباه العالم ونال احترام واعجاب الجميع كما ارتبط بشعبه وجسّد أمانيه لذلك أصبح أشهر سجين فى العالم بعد أن تحدى السلطة العنصرية ببقائه فى السجن ٢٧ عاما، وقامت من أجله أكبر حملة للإفراج عرفها العالم، وأحسب أنه قد أصبح أيضا أشهر زعيم ورئيس دولة فى عصرنا، فقد جسد مانديلا بصلابة مواقفه معنى العدل والحرية والكرامة واحترام حقوق الانسان. وجمع بين أعظم مافى القديم من قيم ومبادئ وبين روح العصر والفهم العميق لمتطلباته. فقد ولد مانديلا فى نفس العام الذى ولد فيه جمال عبد الناصر وتأثر بزعامته وزعامة زملائه من قادة افريقيا العمالقة الذين قادوا القارة نحو الاستقلال والقومية الافريقية من أمثال انكروما وسيكوتورى ومديبوكيتا ونيريرى وموجابى وغيرهم، فهو مازال يرفع شعار القومية ويتكلم عن العدالة الاجتماعية وبناء مليون منزل جديد فى العشر السنوات القادمة، والتعليم المجانى، وإعادة

توزيع الأرض والغاء الضرائب على المواد الغذائية الأولية، وفى نفس الوقت يجعل من قضية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان قضيته الأولى، فقد ناضل مانديلا ضد سيادة الرجل الأبيض ولكنه أيضا رفض فكرة التعصب ضده فقد اعتنق مبدأ مجتمع حر ديمقراطى حيث يعيش الجميع فى تآلف ولديهم فرص متساوية، ولم يتورط مانديلا فى سياسة تعصب جديدة تتغير فيها موازين القوى لصالح الرجل الأسود كرد فعل لسياسة التفرقة التى مارسها العنصريون البيض؛ فاستيطان الرجل الأبيض فى جنوب افريقيا ليس استيطانا استعماريا كما كان الحال فى الجزائر على سبيل المثال، بل إن «الأفريكان» أنفسهم قاوموا الاستعمار الانجليزى لجنوب افريقيا، ولكن هذا الاستيطان كان استيطانا عنصريا، وعندما تسقط عنهم صفة العنصرية يصبحون مواطنين لهم أن يتمتعوا بكل الحقوق. وكانت هذه قناعة مانديلا قالها عند محاكمته ويقولها الآن ولذلك صدقه شعبه وصدقه العالم أجمع.

وعندما أصبح مانديلا رئيسا وتحمل أعباء الدولة استمرت قضية الديمقراطية محورا أساسيا فى سياسته، وقد ظهر ذلك فى العديد من مواقفه مثل مشاركة جنوب افريقيا فى اعادة الديمقراطية الى ليسوتو وتهديده بفرض عقوبات على ليسوتو إذا لم يتم العمل بالدستور وأكد أن جنوب افريقيا لاتستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى والسماح بتدمير الديمقراطية فى أى دولة فى المنطقة. كما كان مانديلا الزعيم الافريقى الوحيد الذى وقف مع فرض العقوبات على نيجيريا لإعدامها تسعة من نشطاء حقوق الانسان.

وكان أصعب قرار اتخذه مانديلا هو اللجوء الى سياسة العنف وحرب العصابات . ولم يكن هذا سهلا وسط مجتمع وقيادات تأثرت كثيرا بسياسة المقاومة السلبية التى بدأها غاندى عندما كان فى جنوب افريقيا واستمر انبهار هذه القيادات بسياسة حزب المؤتمر الهندى فى تحقيق الاستقلال عن طريق المقاومة السلبية. ولكنه استطاع ان يقنع ألبرت ليثولى رئيس المؤتمر والذى

كان يعتنق عدم العنف كمبدأ ،كما أقنع بقية زملائه باللجوء لهذه السياسة وتكوين الجناح العسكرى للمؤتمر (رمح الأمة الذى يرمز له بـ M. K).

وكانت سياسة العنف هى أهم سلاح احتفظ به مانديلا لاسقاط سياسة الأبارتيد: فعلى باب السجن الذى خرج منه بعد سبعة وعشرين عاما، وقفت أجهزة الاعلام وعدسات التصوير لتسأل الزعيم الأسود عن رأيه فى العنف، وقال مانديلا لحظة خروجه «إن الأسباب التى من أجلها استخدمنا العنف مازالت قائمة ولن أعلن انهاء العنف إلا بانتهاء سياسة الأبارتيد».

وظل مانديلا يفاوض من موقع القوة مستندا الى المقاومة البطولية لشعبه قادرا على التعبير الحقيقى عن أمانى هذا الشعب. ولذلك كان النصر لشعب جنوب افريقيا حاسما فسقط النظام العنصرى الى الأبد وقامت دولة افريقية جديدة ديمقراطية واستحق مانديلا أن يكون بطل افريقيا بكلٰ جدارة.

أما أهمية الدولة الجديدة، دولة جنوب افريقيا بعد أن زالت عنها صفة العنصرية وانتقلت من خانة العداء لكل افريقيا والعرب حيث كانت تهدد كل الدول الافريقية وخاصة دول الجوار بما كانت تتبعه من سياسة أمنية عدوانية ترتكز على سياسة الأمن المطلق التى هى فى نفس الوقت التهديد المطلق لجيرانها بما تمتلك من ترسانة الأسلحة والجيش القوى الذى لاتقدر عليه دولة افريقية أخرى. كما كانت تتحالف مع اسرائيل عدوة العرب بالتعاون الكامل معها فى برامج التسليح بما فيها البرنامج النووى وتصدير التجارب العنصرية مثل سياسة المعازل التى حاولت اسرائيل تطبيقها مع الفلسطينيين.

انتقلت جنوب افريقيا الآن الى خانة الصديق بل والحليف بعد انضمامها الى منظمة الوحدة الافريقية التى يشترك فيها ثمان دول عربية. كما انضمت جنوب افريقيا لمعاهدة انتشار الأسلحة النووية وتؤيد جنوب افريقيا الجديدة انشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل. ولا يعنى هذا التحول بطبيعة الحال

القطيعة مع اسرائيل، فما زال فى جنوب افريقيا أغنى جالية يهودية فى العالم تمد اسرائيل بأكبر قدر من التبرعات وما زالت أحد أهم الصناعات الاسرائيلية وهى قطع الماس وصقله يعتمد على الماس الوارد لها من جنوب افريقيا. وهذا كله يزيد من أهمية جنوب افريقيا بوضعها الجديد لكل من افريقيا والعرب.

المهم أن نعرف أهمية هذه الأوضاع الجديدة وكيفية الاستفادة منها افريقيا وعربيا خاصة وانها تأتى فى وقت يتشكل فيه النظام الدولى ويبحث الجميع عن طريق يجعل له مكانا فى هذا النظام الجديد.

وصحيح أن الدولة الجديدة تواجه الكثير من التحديات والمشاكل، مشاكل مابعد الاستقلال وتصفية آثار الأبارتيد، وتصفية القوانين والتعلم من هذه السياسة، واعادة حقوق الأفارقة ورفع مستواهم ومشاركتهم الادارة دون الهبوط بمستوى الأداء، ودون أن يمتد الفساد الى أجهزة الدولة كما حدث فى معظم الدول الافريقية التى تسلمت السلطة من البيض، ثم مع ذلك كله الحرص على استمرار الانتاج وزيادته، وكيفيه الاحتفاظ بسلطة الدولة القوية دون الانحدار الى السلطوية. ولكن رغم كل هذه المشاكل والتحديات فمن المؤكد ان جنوب افريقيا بامكاناتها الهائلة وقدراتها الاقتصادية وزعامة مانديلا التاريخية قادرة على اضافة الكثير لكفة من تنحاز إليه.

إن ظهور جنوب افريقيا الجديدة يلهب الخيال مرة اخرى حول دعوة الوحدة الافريقية (Pan Africanism) والتى كان لها فعل السحر فى تعبئة القارة من اجل الاستقلال والتحرر، فهل نستطيع إحياء الفكرة من جديد بمفهوم العصر؟ وهل يحق لنا ان نعود لنحلم بالطريق البرى من القاهر الى كيب تاون؟ وهو حلم قديم كنا نردده ونحن نتصور ان العقبة الوحيدة لاقامته هى وجود الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا.

واذا كان الطريق البرى يصعب تحقيقه الآن فما هى الجسور الأخرى التى يمكن اقامتها بين القاهر والكاب.

المقدمة

يحتوى هذا الكتاب بين دفتيه على عدة دراسات تتناول المراحل التاريخية المختلفة لنضال شعب جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصرى، بالاضافة الى خبرات العامين الأخيرين الذين تضمنا تجربة أول حكومة ديمقراطية متعددة الأعراق فى تاريخ البلاد. وتتركز هذه الدراسات بشكل خاص على دور المؤتمر الوطنى الأفريقى سواء من المنظور التاريخى أو فى إطار التفاعل مع الأحداث الداخلية والإقليمية والدولية المعاصرة، نظرا للدور التاريخى الذى لعبه المؤتمر فى نضال شعب جنوب أفريقيا من أجل التحرر والتقدم والاندماج القومى، وهو دور لا يوازيه ما قام به أى حزب أو تنظيم آخر فى البلاد.

ورغم أن النطاق الأساسى لتغطية هذا الكتاب هو القضايا السياسية سواء الداخلية أو الخارجية، فإنه يتناول بالضرورة قضايا اقتصادية واجتماعية وعرقية وثقافية نظرا للارتباط الوثيق وغير القابل للانفصام بين هذه القطاعات والمسارات السياسية. فلا شك أن أنماط تطورات العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والذاكرة التاريخية وعوامل الهوية الثقافية والعرقية والدينية تتفاعل، سواء بشكل ايجابى أو سلبى، مع هياكل السلطة السياسية وخصائصها وولاءاتها وارتباطاتها الداخلية والخارجية.

وأخيرا نشير الى أن الفصل الأخير من هذا الكتاب يتعرض بشكل خاص ومحدد الى دور مصر فى انهاء الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا. ولم يكن هدف ذلك الفصل المبالغة فى دور مصر هذا، وانما على العكس كان الهدف، ومازال، هو ذكر هذا الدور الذى حاول بعض المراقبين والمحللين - بل والساسة - فى العالم تجاهله - سواء عن عمد أو دون قصد - فى إطار الاحتفال فى ابريل ١٩٩٤ بانتهاء عقود من تحكم الأقلية البيضاء فى مصير ومقدرات شعب جنوب أفريقيا.

ونأمل ألا يكون هذا الكتاب مجرد مناسبة احتفالية لمشاركة شعب جنوب أفريقيا أفراحه المستمرة بانتصار نضاله وسقوط نظام الفصل العنصرى، وإقامة حكم ديمقراطى على أساس مبدأ «رجل واحد - صوت واحد» ، بل يبقى الهدف هو تحليل الماضى واستنباط الاستنتاجات منه بهدف المساعدة على فهم اتجاهات الأحداث والتطورات وأنماط العلاقات السائدة حاليا وتلك التى ستتبلور فى المستقبل.

د. وليد محمود عبد الناصر
يناير ١٩٩٦

الفصل الأول

المؤتمر الوطنى الأفريقى
خبرات وقضايا الثمانينات

تأسس المؤتمر الوطنى الأفريقى عام ١٩١٢ بهدف النضال من أجل إقامة مجتمع ديمقراطى غير عنصرى فى جنوب أفريقيا بالوسائل السلمية.

وبحلول منتصف الثمانينات تعاظم الاهتمام بدور المؤتمر فى أى تسوية تحقق السلام والاستقرار فى جنوب أفريقيا وتزيل إحدى بؤر التوتر الدولى. وأكد ذلك الاهتمام زيارة زعيم المؤتمر الراحل أوليفر تامبو للولايات المتحدة ولقائه بوزير الخارجية الأمريكى فى يناير ١٩٨٧.

وسنقوم فيما يلى بتقييم بعض العناصر التى لعبت دورا فى مسيرة كفاح المؤتمر حتى منتصف الثمانينات ومدى ما ساعدت به – أو أعاقت – فى تحقيق أهدافه.

ويمكن تحديد هذه العناصر فى أربعة عوامل هى :

أولا : علاقات المؤتمر الوطنى الأفريقى بالقوى الأخرى – مع التركيز على القوى السوداء – داخل وخارج جنوب أفريقيا ومدى مساهمة تلك العلاقات فى تقدم المؤتمر نحو تحقيق أهدافه.

ثانيا : علاقات المؤتمر الخارجية.

ثالثا : المواقف الفكرية الأساسية للمؤتمر – خاصة حول مسألتى المشاركة السياسية والملكية الاقتصادية – وتأثيرها على شعبية وفاعلية دور المؤتمر.

رابعا : استراتيجية المؤتمر وأساليبه المختلفة لتحقيق أهدافه ومدى

جدواها حتى منتصف الثمانينات.

وسيتم التركيز خلال هذا الفصل على هذه المجالات الأربعة للتعرف على الدور الذى لعبته فى تحديد دور المؤتمر حتى منتصف الثمانينات.

أولا : علاقات المؤتمر بقوى أخرى فى جنوب أفريقيا:

سيتم التعرض هنا أساسا لعلاقات المؤتمر مع القوى السوداء والمتعددة الأعراق مع استبعاد القوى التى تعمل فى اطار ما سمى بالنظام الديمقراطى المقصور على البيض فى جنوب أفريقيا، دون أن يمنع ذلك من ذكر بعض اتصالات المؤتمر بعناصر من المعارضة فى ظل ذلك النظام فى نهاية هذا الجزء.

١ - علاقة المؤتمر بحركة الوعى الأسود:

فى وقت كان المؤتمر يحظى باعتراف متزايد من المجتمع الدولى كممثل لكفاح الأفريقيين بجنوب أفريقيا، كانت التنظيمات المختلفة المعبرة عن حركة الوعى الأسود تكتسب - فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات - مزيدا من الأعضاء بين صفوف الشباب الأفريقى داخل جنوب أفريقيا. وقد برزت تلك الحركة - التى خرج من رحمها المؤتمر الأفريقى الجامع فيما بعد - فى أواخر الستينات مطالبة بالتحرر النفسى للأفارقة لمواجهة القهر العنصرى الأبيض وتأكيد الهوية السوداء الخالصة لجنوب أفريقيا.

وكانت العناصر التابعة لتلك الحركة هى التى لعبت الدور الرئيسى فى انتفاضة سويتو ١٩٧٦ التى غاب عنها تقريبا المؤتمر الوطنى الأفريقى. وقد أدى القمع المبالغ فيه من جانب قوات الشرطة والجيش لجنوب أفريقيا ضد تنظيمات الوعى الأسود عقب انتفاضة سويتو إلى هروب من التابعين لتلك التنظيمات إلى معسكرات المؤتمر الوطنى الأفريقى فى دول المواجهة الأفريقية.

وفى الوقت ذاته، بدأ المؤتمر يعى ضرورة تطوير مصداقية له بين صفوف الشباب داخل جنوب أفريقيا، والذى لم يعاصر المؤتمر قبل حظره عام ١٩٦٠.

وقد نجح المؤتمر فى استيعاب الشباب الهارب من قمع نظام بريتوريا، فرغم الاختلاف الفكرى بين هؤلاء الشباب وبين المؤتمر، الأول بتمسكه بالهوية السوداء الخالصة لجنوب أفريقيا، والثانى بمبدئه الخاص بديمقراطية غير عنصرية، فإن ظروف الكفاح فى المنفى وحاجة الشباب لمن يقدم لهم الإيواء والتدريب والتسليح، وبرامج التثقيف التى نظمها المؤتمر لهم ساعدت على التقريب بينهما، وإن كان هذا لا ينكر أن بعض هؤلاء الشباب أبدى تحفظه إزاء التركيز على التحليل الاقتصادى / الاجتماعى فى برامج التثقيف بمعسكرات المؤتمر.

على أن ما سبق ذكره لايعنى أن المؤتمر الوطنى الأفريقى كان شيئا مجهولا بالنسبة للشباب الأفريقى داخل جنوب أفريقيا. فقد كانت شعبية نيلسون مانديلا ميراثا تتناقله الأجيال. ومع هذه الشعبية كان الأبناء يرثون الكثير من أفكار وأدبيات المؤتمر. وقد أدرك الطلاب أن تنظيمات

الوعى الأسود لاترقى إلى مستوى المؤتمر، كونه منظمة سياسية، أقدر فكريا وتنظيميا على استيعاب كل القوى المناهضة لسياسة التمييز العنصرى بكل ما يمثله المؤتمر من قيم ديمقراطية وجذور عميقة فى مجتمع جنوب أفريقيا.

وقد أدرك الكثير من الشباب الأفريقى فى الداخل أن قيادة المؤتمر قد قامت بعملية نقد واصلاح ذاتيين بعد أحداث سويتو، خاصة فى مجال إحداث توازن بين تركيزها على الاتصالات بالدول والقوى الأجنبية وبين الاهتمام بالأوضاع فى الداخل.

وفى تلك المرحلة لم يقلق الشباب التابع أصلا لحركة الوعى الأسود من علاقة المؤتمر الوطنى بالحزب الشيوعى، نظرا لتقديرهم للخدمات التى يؤديها الحزب للمؤتمر ورغبة فى توحيد كافة القوى المناهضة للنظام العنصرى.

وعلى جانب آخر كانت بعض قيادات حركة الوعى الأسود والمؤتمر الأفريقى الجامع تشعر بالريبة من دور الشيوعيين فى التأثير على سياسات المؤتمر الوطنى الأفريقى ويحذرون من هيمنة المؤتمر على بقية فصائل المنفى.

وقد لعب الشباب التابع أصلا لحركة الوعى الأسود دورا هاما فى تنشيط الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى رمح الوطن (امكونتووى سيزوى) الذى تأسس عام ١٩٦١ وبالتالى دعم أولئك الشباب خيار العمل العسكرى داخل جنوب أفريقيا أمام قيادة المؤتمر،

وجعل القيادة تنظر أكثر للشعب داخل جنوب أفريقيا ومطالبه وضرورة تعبئته لإسقاط نظام الفصل العنصرى. ومن الثابت أن قيادات الجيل القديم بالمؤتمر مثل الراحل أوليفر تامبو والأمين العام حينذاك الفريد نزو رحبت بالشباب القادم من حركة الوعى الأسود وعملت على استيعابهم فى صفوف المؤتمر.

٢ – علاقة المؤتمر مع الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا

رغم أن الحزب محظور بموجب قانون القضاء على الشيوعية لعام ١٩٥٠ فإن النشاط الشيوعى استمر على عدة جبهات، سواء بالمنفى حيث أعيد تأسيس الحزب عام ١٩٥٣، أو بالداخل فى شكل سرى، أو من خلال صحف ونشرات شيوعية، وأيضا من خلال تمثيل الشيوعيين البيض فى «مؤتمر الديمقراطيين» الذى نسق مع المؤتمر الوطنى الأفريقى وبعض تنظيمات الآسيويين والملونين لعقد «مؤتمر الشعب» عام ١٩٥٥ وهو الذى أقر حينذاك «ميثاق الحرية». وبالنسبة للكثير من قيادات المؤتمر مثل مانديلا وتامبو كان الشيوعيون فى مرحلة ما – رغم قلة عددهم وتأثيرهم فى مجتمع البيض بجنوب أفريقيا – هم الوحيدين بين البيض الذين يعاملون الأفارقة كآدميين. كما أن تطبيق قانون قمع الشيوعية ضد كل من يطالب بالحريات السياسية بين الأفارقة جعل مرادف الشيوعية لدى هؤلاء هو الحرية.

وقد كانت هناك دائما قطاعات من المؤتمر متخوفة من التعاون مع الشيوعيين سواء لرغبة فى تأكيد الهوية السوداء للمؤتمر – خاصة من جانب الشباب القادم من تنظيمات الوعى الأسود – أو لخشية البعض

من التأثير الفكرى المحتمل الذى يمكن أن يحدثه الشيوعيون على المؤتمر. ورغم تبنى الجانبين لميثاق الحرية، فإن نلسون مانديلا رأى حينذاك أن الشيوعيين يرون فيه مجرد خطوة أولى نحو بناء مجتمع اشتراكى، فى حين تعتبره قطاعات أساسية فى المؤتمر غاية نهائية. ورغم ذلك لايمكن إنكار دور الصحافة الشيوعية لجنوب أفريقيا - السرية فى الداخل والعلنية فى المنفى - فى التعبير عن العديد من مواقف المؤتمر. واذا كان تقارب الشيوعيين والمؤتمر الوطنى الأفريقى فى الخمسينات جزءا من استراتيجية الأخير لبناء تجمع متعدد الأعراق للقوى المناهضة للعنصرية، فإن سنوات المنفى الأولى اضطرت المؤتمر للاعتماد على العديد من كوادر الحزب الشيوعى بخبراتها واتصالاتها فى الخارج، لادارة مكاتب وأعمال المؤتمر خارج جنوب أفريقيا. ومنذ ذلك الوقت والحزب يمثل أيضا قناة اتصال هامة - ولكن ليست وحيدة - بين المؤتمر والدول الاشتراكية.

أما فيما يخص تصور المؤتمر للعلاقة مع الحزب فى بداية الثمانينات فإن قيادة المؤتمر اعتبرت العلاقة الوثيقة مع الحزب الشيوعى ليست أسلوبا مرحليا ولا حتمية تاريخية، وانما نتيجة منطقية للكفاح المشترك ضد الأبارتيد. وأكد أوليفر تامبو فى مناسبات عديدة أن المؤتمر والحزب الشيوعى تنظيمان منفصلان لكل منهما هوية فكرية وبناء تنظيمى مستقل ويجمعهما اتفاق مبدئى على أساسيات استراتيجية الكفاح. وبهذا التأكيد أراد تامبو طمأنة الدول الغربية بالاضافة إلى البرجوازية الأفريقية داخل جنوب أفريقيا التى حاول نظام بريتوريا إثارة

الشكوك لديها حول علاقة المؤتمر بالحزب الشيوعى، وبالاتحاد السوفيتى واثارة مخاوفهم من استيلاء الشيوعيين على المؤتمر فى نهاية المطاف، وبناء دولة على النمط السوفيتى فى جنوب أفريقيا.

وعلى الجانب الآخر فإن الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا – رغم ارتياحه لعداء المؤتمر للكثير من جوانب السياسة الخارجية الأمريكية – كان يشعر بالقلق من احتمال «تنازلات» من جانب المؤتمر لقطاعات من رجال المال والأعمال فى داخل جنوب أفريقيا فيما يختص بالبرنامج الاقتصادى.

وبالاضافة إلى عضوية جوسلوفو الزعيم الراحل للحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا في اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطني الأفريقى فى عام ١٩٨٥، فقد قدرت بعض الدوائر الأكاديمية الأمريكية نسبة الشيوعيين فى اللجنة حينذاك بما لايزيد على الربع. ورغم مشـاركة بعض قـيادات الحـزب الشيوعـى في محاضرة كوادر الجناح العسكرى للمؤتمر – مما أثار أحيانا حفيظة بعض العناصر القادمة من حركات الوعى الأسود – فإن تامبو ركز على أن المهم هو أن يكون ولاء الأعضاء الأول للمؤتمر الوطنى الأفريقى.

٣– علاقة المؤتمر ببوتيليزى وانكاثا:

كانت حركة «إنكاثا» وزعيمها جاتشا بوتيليزى قوة رئيسية فى إقليم ناتال بين صفوف قبيلة الكوازولو بجنوب أفريقيا. وقد تواجدت «إنكاثا» كتنظيم شرعى تحت لافتة «حركة ثقافية». ولفترة من الوقت

تجنب المؤتمر مهاجمة تعاون بوتيليزى مع حكومة جنوب أفريقيا، واكتفى بانتقاد بعض تصرفاته، كما جرت اجتماعات فى الخارج بين بوتيليزى وبعض قادة المؤتمر. وكان حرص المؤتمر ألا يخسر بوتيليزى نتيجة لشعبية الأخير وسط قبيلة الكوازولو. ولكن بوتيليزى استغل بمهارة أن نلسون مانديلا ووالتر سيسيلو - من قيادات المؤتمر - هما اللذان وافقا على تعاونه مع الحكومة - فى فترة سابقة - وكذلك استغل اجتماعاته مع بعض قادة المؤتمر لزيادة شعبيته فى جنوب أفريقيا، وحاول فرض نفسه كقائد على أنصار المؤتمر بين أفراد قبيلته. وفى المقابل بدأ المؤتمر يتهم بوتيليزى بالانتهازية وحب الزعامة والرغبة فى أن يكون زعيما لـ «المعتدلين الأفارقة» الذين سيتفاوضون مع حكومة جنوب أفريقيا لتمرير تسوية على نمط ما حدث بين نظام روديسيا العنصرى والأسقف موزوريوا عام ١٩٧٨.

وقد فسر المؤتمر فى منتصف الثمانينات صمته السابق تجاه بوتيليزى بأنه كان لمحاولة إعادة قادة المعازل لمسيرة التحرير، ولكن بوتيليزى بدأ ينظم عصابات مسلحة للهجوم على أعضاء المؤتمر وجناحه العسكرى، وبالتالى تحول الصراع إلى صراع مابين السود فى المعازل الأفريقية. كما أجبر بوتيليزى الأطفال السود على الانتظام فى مدارس قائمة على نظام الفصل العنصرى.

وفى استفتاء نظمته مجلة «جوهانسبرج ستار» بجنوب أفريقيا عام ١٩٨٢، وضح أن شعبية المؤتمر بين السود فى دربان - وهى إحدى معاقل بوتيليزى - ٣٧٪ مقابل ٣١٪ لانكاثا، وعلى مستوى السود فى

جنوب أفريقيا ككل، كان نصيب المؤتمر ٤٠٪ ونصيب انكاثا ٢١٪، وفى حين كان المؤتمر يعلن أن بوتيليزى انحاز لمعسكر أعداء الشعب، كان بوتيليزى يتهم المؤتمر بالعمل لحساب الحزب الشيوعى. ولكن المؤتمر أصر على التفرقة حينذاك بين بوتيليزى وانكاثا، واعتبر - لفترة - الأخيرة حركة شعبية أسيىء قيادتها. وبذلك كسب المؤتمر أحيانا تعاطف بعض «حكماء» الكوازولو المنتقدين لميول بوتيليزى الفردية، مع محافظة المؤتمر على تعاطف الشباب المعادى لتعاون بوتيليزى مع النظام العنصرى. وقد نجح المؤتمر فى أن يجعل موقفه من بوتيلزى جزءا من موقفه ضد سياسة المعازل للسود.

وقد أبدى المؤتمر تحفظه تجاه خطة «اندابا» التى رعاها بوتيليزى وأقرها مؤتمر من عدة منظمات للأفارقة والبيض والآسيويين فى اقليم ناتال، ورفضتها حكومة بريتوريا. وكانت الخطة قد طالبت بإقامة حكومة متعددة الأعراق واقتسام السلطة على أساس على أن تكون السلطة التنفيذية مقتسمة مناصفة بين الأغلبية والأقلية، وبالتالى لاتعتمد على مبدأ «صوت واحد لكل مواطن».

٤ - المؤتمر والقوى العمالية:

أيد المؤتمر الوطنى الأفريقى مؤتمر جنوب أفريقيا لنقابات العمال (ساكتو). إلا أنه بعد حظر «ساكتو» وهروب قياداته للخارج انعدمت الصلة مع قواعده فى الداخل. ورغم ذلك استمر ساكتو فى تمثيل عمال الداخل فى الساحات الدولية خلال سنوات تواجد المؤتمر الوطنى الأفريقى فى المنفى. وشغل أمين عام ساكتو منصب رئيس اللجنة

السياسية للمؤتمر الوطنى الأفريقى عام ١٩٨٣. وكون العديد من قادة ساكتو من الشيوعيين، أيد رأى بعض تيارات حركة الوعى الأسود وبعض الدوائر الغربية حول التأثير الشيوعى فى صياغة سياسات المؤتمر. وقد اكتسب المؤتمر الوطنى الأفريقى – خاصة منذ منتصف السبعينات – مزيدا من الشعبية فى صفوف النقابات العمالية داخل جنوب أفريقيا. فعلى سبيل المثال فى جنازة د. نيل أجيت، أمين اتحاد ترانسفال لعمال الأغذية والتعليب الأفارقة اشترك ألفا عامل رافعين أعلام المؤتمر ومنشدين هتافاته، كما حوكم العديد من أعضاء النقابات العمالية بتهمة التعاون مع المؤتمر.

وقد جاء اجتماع مارس ١٩٨٥ بين ممثلى المؤتمر الوطنى الأفريقى وممثلى مؤتمر اتحادات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو) الذى كان يضم حنذاك نصف مليون عضو، معظمهم من الأفارقة، ليبين عمق تواجد المؤتمر الوطنى الأفريقى فى صفوف العمال داخل جنوب أفريقيا، خاصة فى ضوء اتفاق معظم وجهات النظر بين الجانبين.

٥– المؤتمر والقوى الطلابية:

بما أن قطاعات من الطلاب الأفارقة كانوا محرومين من تشكيل مجالسهم المنتخبة، فقد كان من الصعب ايجاد معيار لقياس تأثير المؤتمر أو علاقته بالقوى الطلابية. إلا أن المؤتمر – من خلال صحافته وإذاعته وفى المحافل الدولية – أيد اضرابات وانتفاضات الطلبة فى الداخل، كما اعتبر كفاح الطلبة جزءا من استراتيجيته للكفاح الشامل لإسقاط الأبارتيد. وتكشفت معلومات حول علاقة الطلبة فى الداخل بالمؤتمر فى

المحاكمات التى جرت فى الثمانينات لثوار المؤتمر الذين تم القبض عليهم، حيث كشف عن تستر الطلاب عليهم، وتسهيل مهاجمتهم للأهداف الحيوية للنظام العنصرى. وقد اعتبر الاتحاد الوطنى لطلاب جنوب أفريقيا المؤتمر هو الممثل الشرعى لشعب جنوب أفريقيا. وكان يتم التعامل مع القوى الطلابية من خلال أمانة الشباب بالمؤتمر فى لوزاكا، كما أن المؤتمر أنشأ مؤسسات تعليمية لاستقبال الطلاب الذين يفرون من جنوب أفريقيا. وضمت هذه المؤسسات حوالى ألف طالب بحلول منتصف الثمانينات، وكانت توجد بتنزانيا.

٦- المؤتمر والجبهة الديمقراطية المتحدة:

رغم اتهام نظام بريتوريا بأن الجبهة أسست بناء على دعوة أوليفرتامبو لتوحيد القوى المعادية للأبارتيد بالداخل، فإن المناقشات حول الدستور المقترح عام ١٩٨٣ والمعارضة الأفريقية لمفهومه حول اقتسام السلطة بلورت تجمع ٧٠٠ منظمة معادية للفصل العنصرى تضم مليونى عضو لتأسيس الجبهة الديمقراطية المتحدة. ورغم الأسباب الداخلية لنشأة الجبهة، فإن العديد من قياداتها كانوا أعضاء قدامى فى المؤتمر قبل حظره، أو مستشارين لقيادته، كما أنها تعتبر المؤتمر حركة تحرير وطنى لشعب جنوب أفريقيا.

وفى محاكمات لأعضاء من الجبهة طالبوا برفع الحظر عن المؤتمر والإفراج عن نلسون مانديلا وكل المسجونين السياسيين واسقاط نظام الأبارتيد بالطرق السلمية. وإحياءاً للذكرى الـ ٧٥ لتأسيس المؤتمر، نشرت الجبهة وكوساتو ومجلس كنائس جنوب أفريقيا اعلانات مدفوعة

الأجر فى ٢٢ صحيفة فى جنوب أفريقيا تتهم الحكومة بتشويه صورة المؤتمر وتطالب بحقه فى التعبير عن نفسه.

٧- المؤتمر وقطاعات أخرى داخل جنوب أفريقيا:

حظى المؤتمر بدعم أدبى من جانب العديد من الأساقفة وصل إلى حد تصريح الأسقف ديزموند توتو، أن الكنيسة تؤيد الكفاح المسلح للمؤتمر، طالما أن الوسائل السلمية لاتؤدى إلى حل، بالإضافة إلى أن هذا الكفاح نتيجة للقمع الذى تمارسه السلطات العنصرية، ويهدف إلى إقامة ديمقراطية غير عنصرية. كما التقى بعض قادة المؤتمر فى خريف ١٩٨٥ برئيس الحزب التقدمى الاتحادى الذى مثل حينذاك المعارضة الشرعية بجنوب أفريقيا وبسياسيين ليبراليين آخرين من البيض، وكذلك أجروا اتصالات بعناصر من الكنيسة الهولندية الاصلاحية والرومانية الكاثوليكية، ورجال دين انجيليين وقيادات طلابية من البيض، بالاضافة إلى لقاءات أجراها ممثلو المؤتمر مع اتحاد الصناعات لجنوب أفريقيا والاتحاد الأفريقى للغرف التجارية. وأوضحت هذه الاتصالات أن قطاعات من البيض بجنوب أفريقيا بدأت ترى منذ ذلك الوقت فى المؤتمر تنظيما قادرا على التحكم فى العنف فى جنوب أفريقيا.

كذلك لم يستبعد المؤتمر من اتصالاته بعض قادة المعازل الذين يؤيدون المؤتمر باعتباره ممثلا حقيقيا لشعب جنوب أفريقيا.

ثانيا: العلاقات الخارجية للمؤتمر الوطنى الأفريقى:

١- العلاقة مع الاتحاد السوفيتى السابق والدول الاشتراكية السابقة:

لعب الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا فى بداية الستينات دورا هاما فى اتصالات المؤتمر بالدول الاشتراكية وتمرير المساعدات والأسلحة من تلك الدول إليه، وإن كانت علاقات المؤتمر أصبحت مباشرة مع تلك الدول بعد ذلك بفترة قصيرة. وكان ٩٠٪ من أسلحة المؤتمر يأتى من الكتلة الشرقية والصين. كذلك أرسل المؤتمر بعض كوادر جناحه العسكرى للتدريب خاصة فى الاتحاد السوفيتى وألمانيا الديمقراطية، وتردد وجود خبراء كوبيين فى معسكرات تدريب ثوار المؤتمر فى دول المواجهة الأفريقية.

وفى مواجهة مخاوف غربية من علاقة المؤتمر بالاتحاد السوفيتى فى الثمانينات، سعت قيادة المؤتمر إلى نفى أى هيمنة سوفيتية على المؤتمر، وتبرير العلاقة الوطيدة بين الجانبين فى ضوء ضعف امكانيات المؤتمر وبحثه عن الدعم المادى والعسكرى. ورغم أن دولا أخرى قدمت مساعدات مادية للمؤتمر، إلا أنها اشترطت عدم استخدامها فى شراء أسلحة، في حين قدم السوفييت والدول الاشتراكية السلاح بلا شروط. بالاضافة إلى ذلك فقد قدمت الدول الاشتراكية السابقة للمؤتمر ٣٠٠ منحة دراسية سنويا فى جامعاتها فى مجالات فنية مثل الزراعة والهندسة.

٢ - العلاقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية:

التقى الزعيم السابق للمؤتمر أوليفر تامبو عدة مرات مع رجال أعمال وأدباء أمريكيين، وكان دائما يحذر من خطأ اعتبار نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، لأن ذلك لا يخدم مصالح الأخيرة، ويعرضها لكراهية شعوب قارة بأكملها. كما

أبدى دهشته من أن اعتداءات جنوب أفريقيا على دول المواجهة تثير ادانة العالم بأسره فى حين تبحث لها الولايات المتحدة عن الأعذار.

وبصفة عامة فإن الادارة الأمريكية وحكومات غربية أخرى – مثل بريطانيا – لم تتحمس لفكرة فرض عقوبات الزامية شاملة ضد جنوب أفريقيا، ورأت فيها عامل دفع لنظام بريتوريا لمزيد من التشدد فى سياساته. وفى المقابل اعتبر المؤتمر الوطنى الأفريقى إسهام الغرب فى اقتصاد جنوب افريقيا عامل تقوية للنظام العنصرى.

وفى البداية، لم تعترف الولايات المتحدة بالمؤتمر كممثل شرعى ووحيد لشعب جنوب أفريقيا، وانما اكتفت باعتباره عنصرا هاما فى التسوية. وأعقب ذلك ظهور اتجاه فى السياسة الأمريكية لفتح الحوار مع المؤتمر، بدأ بلقاء فى يوليو ١٩٨٦ بلوزاكا بين السفير الأمريكى ووفد للمؤتمر الوطنى للاتفاق على زيارة تامبو لواشنطون. أعقب ذلك لقاء تامبو بوكيل الخارجية الأمريكية للشئون الأفريقية، ثم فى ديسمبر ١٩٨٦ التقى ارماكوسته مساعد وكيل الخارجية الأمريكية للشئون السياسية، حينذاك، مع وفد من المؤتمر بلوزاكا أيضا. وكان تتويج تلك الاتصالات زيارة تامبو لواشنطون فى يناير ١٩٨٧ ولقائه مع شولتز.

وقد كرر وزير الخارجية الأمريكى السابق شولتز لتامبو مخاوف واشنطون من مسألتى التأثير الشيوعى على المؤتمر من خلال علاقاته مع الاتحاد السوفيتى والشيوعيين بداخله، واستخدام العنف من جانب المؤتمر.

وقد نفى تامبو أى تأثيرات شيوعية خارجية أو داخلية على توجهات المؤتمر، وحدد هدف علاقاته الوطيدة مع السوفييت فى الحصول على السلاح، وهدف تقاربه مع الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا فى تحقيق الحقوق الدستورية للأغلبية السوداء. ورأى تامبو أن الكفاح المسلح ضرورة لكون نشاط المؤتمر محظورا داخل جنوب أفريقيا من ناحية، وللرد على أعمال القمع التى مارسها جيش وشرطة النظام العنصرى ضد المواطنين الأفارقة من ناحية أخرى.

وبجانب تأكيد رفض المؤتمر لسياسة «الارتباط البناء» التى اتبعتها الولايات المتحدة فى الجنوب الأفريقى حينذاك لإعاقتها القضاء على النظام العنصرى، فإن تامبو طالب بدور أمريكى ايجابى يساعد على إجراء مباحثات بين القيادات البيضاء والسوداء فى جنوب أفريقيا، وممارسة ضغوط على حكومة بوتا القائمة وقتئذ للسير فى هذا الاتجاه.

ورغم أن شولتز لم يعتبر لقاءه مع تامبو تأييدا للمؤتمر إلا أنه جدد الدعوة لحكومة بريتوريا للحوار مع المؤتمر كاحدى القوى السياسية الهامة فى جنوب أفريقيا.

أما عن الرأى العام الأمريكى، فهناك من جانب، من كان يرفض حتى مجرد اللقاء مع قادة المؤتمر (جين كير باتريك التى كانت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة فى نيويورك، بعض أعضاء الكونجرس وجماعة «الاتحاد ضد حزب واحد على النمط السوفيتى»)، ورأوا أن الأمريكيين يجب أن يعملوا لإصلاح الأبارتيد وليس لتدميره. وعلى الجانب الآخر كان هناك من يجمع المساعدات الانسانية والتعليمية

للمؤتمر (جيسى جاكسون، حركة «حرروا جنوب أفريقيا» ولجنة خدمة أصدقاء أمريكا) بالاضافة إلى تجمعات طلابية قامت بأنشطة خلال عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ مطالبة بسحب الاستثمارات الأمريكية من جنوب أفريقيا، مما شكل عامل ضغط على الكونجرس فى هذا الاتجاه. وقد جسد قانون قمع الأبارتيد الذى أقره الكونجرس عام ١٩٨٦ - رغم فيتو الرئيس الأمريكى - عدم الاتفاق بين الموقف الأمريكى وموقف المؤتمر. فالقانون طالب باقتسام السلطة بين البيض والأفارقة بدلا من إقامة ديمقراطية غير عنصرية، وكرر المخاوف من التغلغل الشيوعى و«الطبيعة الارهابية» للمؤتمر. وعلى الجانب الآخر، طالب القانون بالافراج عن المسجونين السياسيين بمن فيهم مانديلا وبحق التنظيمات السياسية بما فيها المؤتمر فى العمل بصفة قانونية داخل جنوب أفريقيا. وقد أشاد تامبو بموقف الكونجرس فى فرض العقوبات ضد جنوب أفريقيا، وطالب الادارة الأمريكية بممارسة ضغوط على الدول الأوربية الأخرى لاتباع نفس الموقف، على أن تكون العقوبات شاملة وإلزامية.

ومن المفيد الاشارة إلى أن القادة القدامى للمؤتمر كان لديهم قدر من الاعجاب بالتطور التاريخى للولايات المتحدة وموقفها ضد العنصرية. إلا أن القادة من الشباب ركزوا على إدانة سياسة «الارتباط البناء»، ورأوا أنها تعكس المصالح الاقتصادية الأمريكية فى التحالف مع حكومة بريتوريا العنصرية.

وبالنسبة للدول الأوربية الأخرى، فقد تلقى المؤتمر فى الثمانينات مساعدات مالية من النمسا وايطاليا وهولندا التى قدمت أيضا مساعدات

غذائية وطبية للاجئين من جنوب أفريقيا فى معسكرات المؤتمر فى دول المواجهة الافريقية. كذلك قدمت السويد مساعدات مالية شريطة عدم استخدامها لشراء أسلحة. أما بالنسبة لبريطانيا، فقد احتفظ المؤتمر بعلاقات وطيدة مع حزب العمال المعارض، بينما رفضت حكومة المحافظين حينذاك فرض عقوبات إلزامية ضد نظام جنوب أفريقيا أو اعتبار المؤتمر الممثل الشرعى الوحيد لشعب جنوب أفريقيا. وقدمت ألمانيا الاتحادية منحا دراسية للمؤتمر الذى افتتح مكتبا فى بون، كما ارتبط المؤتمر بعلاقات وثيقة مع الدولية الاشتراكية.

ولايمكن إغفال دور مؤسسات طوعية معادية للأبارتيد خلال تلك المرحلة، مثل منظمة العفو الدولية، واللجنة الدولية للدعم والدفاع عن الجنوب الأفريقى – ومقرهما لندن– حيث أن لهذه المؤسسات علاقة مباشرة بالرأى العام الغربى، مما انعكس إيجابا على صورة المؤتمر فى الغرب. وقد زادت أيضا الاتصالات خلال الثمانينات بين المؤتمر وقطاع المؤسسات الاقتصادية ورجال الأعمال الغربيين، خاصة الذين لهم استثمارات فى جنوب أفريقيا، وان كان ذلك قد أثار تحفظات من الحزب الشيوعى وعناصر يسارية داخل المؤتمر وبالنقابات العمالية بالداخل.

٣– علاقات المؤتمر على المستوى الأفريقى:

يمكن الحديث عن ثلاثة أنواع من علاقات المؤتمر فى هذا المجال وذلك على النحو التالى:

العلاقة مع منظمة الوحدة الأفريقية:

إعترفت المنظمة بالمؤتمر الوطنى الأفريقى وبالمؤتمر الأفريقى

الجامع (PAC) كممثلين شرعيين لشعب جنوب أفريقيا. وتدرج دعم المنظمة للمؤتمرين من الدعم المعنوى والدبلوماسى فى المحافل الدولية إلى توجيه مساعدات مادية وعسكرية من خلال لجنة التحرير. وقد اعتبر المؤتمر الوطنى الأفريقى أن المساعدات التى ترد عن طريق المنظمة غير كافية. كما انتقد المؤتمر، بصفة مستمرة، ضعف موقف المنظمة والدول الأفريقية الأخرى تجاه اعتداءات جنوب أفريقيا ضد دول المواجهة.

العلاقة مع الدول الأفريقية:

فيما يتعلق بالعلاقات مع دول المواجهة فإن العلاقات بصفة عامة اتسمت بالتضامن والتنسيق، وتفاوتت درجة الدعم للمؤتمر من دولة لأخرى. ولم يترك المؤتمر فرصة تمر دون التعبير عن رفضه لرد النظام العنصرى على هجمات المؤتمر ضده بالاعتداء على شعوب دول المواجهة. كما أن المؤتمر ساهم فى الدعاية افريقيا وعالميا لتعبئة الموارد لدعم تلك الدول، ومن هذا المنطلق، لعب المؤتمر دورا مؤيدا لصندوق دعم دول المواجهة الذى اقرته قمة عدم الانحياز الثامنة فى هرارى فى سبتمبر ١٩٨٦.

وقد كان للعدوان على دول المواجهة من نظام جنوب أفريقيا ردا على هجمات سوابو(منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا) والمؤتمر الوطنى الأفريقى تأثيران متناقضان ولكنهما تشكلا فى نفس الوقت. فقد جعلت تلك الهجمات ضيافة دول المواجهة لسوابو والمؤتمر عبئا اقتصاديا وبشريا على تلك الدول. إلا أن تلك الاعتداءات قد عمقت على الجانب

الآخر وعى شعوب تلك الدول بأنه لا استقرار فى الجنوب الأفريقى طالما بقى النظام العنصرى فى بريتوريا.

وقد لعبت الأحزاب الحاكمة فى انجولا وموزمبيق وزيمبابوى - بطبيعة تكوينها الفكرى الذى ركز على العداء للاستعمار والعنصرية - الدور الأكبر فى دعم المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال تلك السنوات.

وقد قاتل ثوار المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى جانب الـ MPLA - الحزب الذى انتصر فى الحرب الأهلية التى أعقبت انسحاب البرتغال من أنجولا عام ١٩٧٥ - ضد فصائل الـ UNITA المناهضة له. وفتحت أنجولا معسكرات تدريب للجناح العسكرى للمؤتمر منذ عام ١٩٧٧، حيث كان معظم نشاط الجناح العسكرى يتركز فى تنزانيا قبل ذلك. وأقامت تنزانيا بدورها مجمعا للمنشآت التعليمية أداره المؤتمر للطلاب الفارين من جنوب أفريقيا وكان موقعه فى جنوب تنزانيا.

أما بتسوانا وسوازيلاند فكان فيهما مراكز للمؤتمر لتجنيد الفارين من جنوب أفريقيا فى صفوفه. وقدمت بتسوانا أيضا تسهيلات لإمداد وحدات الجناح العسكرى للمؤتمر التى كانت تقوم بعمليات داخل جنوب أفريقيا. كذلك وفرت أثيوبيا تسهيلات لبث «اذاعة الحرية» - التابعة للمؤتمر - ارسالها. أما زامبيا، فقدمت أراضى زراعية للمؤتمر ليحقق بها الاكتفاء الذاتى لأفراده من الغذاء.

وبالنسبة لزيمبابوى فإن مقاتلى المؤتمر قد شاركوا مع الزانو (الاتحاد الوطنى لزيمبابوى) فى النضال ضد نظام ايان سميث العنصرى

حتى القضاء على ذلك النظام فى ابريل ١٩٨٠. كذلك نقل المؤتمر بعض مكاتبه فى مرحلة لاحقة من لوزاكا إلى هرارى. ومن الهام الإشارة إلى أن المساعدات العسكرية الواردة إلى المؤتمر مرت عبر دول المواجهة.

ونشير أخيرا إلى أن المؤتمر واجه نوعا من المنافسة مع المؤتمر الأفريقى الجامع فى عدة دول أفريقية مثل نيجيريا وليبيا وزيمبابوى.

العلاقات مع حركات التحرير:

كانت هناك علاقات قوية خلال تلك الفترة خاصة مع سوابو التى جاهدت ضد نفس العدو ولكن فى ميدان آخر: ناميبيا، وذلك حتى استقلال ناميبيا فى نهاية الثمانينات. فقد كان هناك تبادل للمعلومات والخبرات بين المنظمتين، وتأييد متبادل فى المحافل الدولية والأفريقية. كما احتفظ المؤتمر بعلاقات وثيقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ووعى تماما الدعم العسكرى والأمنى والنووى والاقتصادى الذى قدمته اسرائيل لجنوب أفريقيا.

وبالاضافة إلى تبادل المعلومات بين المؤتمر ومنظمة التحرير الفلسطينية، فقد استفاد المؤتمر من المنظمة فى مجال الخبرات التنظيمية والتدريب العسكرى طوال السبعينات والثمانينات.

ثالثا: المواقف الفكرية للمؤتمر :

سيعتمد التحليل فى هذا الجزء أساسا على ميثاق الحرية لعام

١٩٥٥ والذى تعاود قيادة المؤتمر تأكيد التزامها به دائما دون أن ينفى ذلك أن بعض فصائل حركة التحرير فى جنوب أفريقيا تعرب عن رغبتها فى اجراء مراجعات لبعض أجزاء الميثاق فى ضوء التطورات التى جرت منذ عام ١٩٥٥.

١ - الديمقراطية غير القائمة على أساس عنصرى:

عكس تعدد القوى التى أقرت ميثاق الحرية (الملونين، الآسيويين والبيض مع المؤتمر الوطنى الأفريقى) روح الانفتاح الفكرى للمؤتمر واقراره بالتعدد العرقى فى جنوب أفريقيا. وقد اعتبر الميثاق جنوب أفريقيا ملكا لكل من يعيش عليها أيا كان لونه أو أصله العرقى، وأقر بالمساواة بين جميع المواطنين وحقهم فى المشاركة فى السلطة، وبحق التنظيمات النقابية والطلابية فى العمل، وبكفالة الحريات الشخصية وبمبدأ صوت لكل مواطن. وفى مؤتمر موروجورو الذى عقده المؤتمر الوطنى الأفريقى عام ١٩٦٩ تقرر - تنفيذا لميثاق الحرية - فتح باب العضوية للبيض والملونين الذين يقبلون الالتزام بمبادىء وسياسات المؤتمر، وإن كان المؤتمر لم ينكر بالطبع أن السود - بوصفهم غالبية السكان وليس لأسباب عنصرية - سيكونون العمود الفقرى لحركة التحرير فى جنوب أفريقيا. ولايجب لهذا الموقف أن يجعلنا نتصور أنه كان هناك تجانس داخل المؤتمر تجاه رفض الأساس العنصرى للحكم. فقد كانت هناك عناصر ترى أن عضوية المؤتمر - أو على الأقل لجنته التنفيذية الوطنية - يجب أن تنحصر فى السود. وتكونت تلك العناصر أساسا من أتباع لمبيدى ومن الشباب القادم من تنظيمات الوعى الأسود.

ورغم أن موقف المؤتمر الخاص بالالتزام بالديمقراطية غير العنصرية جذب تأييدا عالميا، فإن ذلك قد أوجد هوة بينها وبين التنظيمات القائمة على أساس القومية الأفريقية الخالصة، سواء داخل أو خارج جنوب أفريقيا. وقد سعى المؤتمر لتجنب حدوث انشقاق داخله من جانب العناصر المتمسكة بالطبيعة السوداء الخالصة له - على غرار ما حدث عام ١٩٧٥ - من خلال تشجيع إحياء الثقافات الأفريقية بين شعب جنوب أفريقيا على أساس أن ذلك يتفق مع ما أبرزه ميثاق الحرية من حق كل جماعة عرقية، من تلك المكونة لشعب جنوب أفريقيا، فى التعبير عن تقاليدها وثقافتها.

وقد برهن المؤتمر على طبيعته القائمة على التعدد العرقى عندما فتح باب عضوية لجنته التنفيذية الوطنية عام ١٩٨٥ لكل الجماعات العرقية وانتخب بالفعل ثلاثة من غير السود فى اللجنة.

المسألة الاقتصادية والاجتماعية:

طالب ميثاق الحرية بمشاركة كل أفراد شعب جنوب أفريقيا فى ثروات البلاد على قدم المساواة وكذلك حقهم فى السكن والتعليم. وقد ذكر الميثاق تأييده للاشتراكية، إلا أن القادة المتعاقبين للمؤتمر حرصوا على إظهار اختلاف اشتراكيتهم عن الماركسية. وربما عاد ذلك إلى التقاليد الليبرالية للمؤتمر، وإيمان الكثيرين من قياداته وأعضائه - حتى الستينات - فى قيم الليبرالية الديمقراطية. ورغم أن المؤتمر طالب بإعادة توزيع الثروة بما يحقق نصيبا عادلا للسود، فإنه رفض إلغاء الملكية الفردية وإن طالب بتأميم الجهاز المصرفى والصناعات الاحتكارية. ورغم

أن المؤتمر جذب تأييدا وجند مقاتلى جناحه العسكرى من الفئات الاجتماعية الدنيا فى جنوب أفريقيا، فإن أيديولوجيته جاءت أكثر تعبيرا عن مثقفى الطبقة الوسطى الذين مثلوا دوما غالبية قادة المؤتمر.

ورغم إعلان مانديلا فى السابق إعجابه بالماركسية، فإنه أعرب عن إيمانه بأن اشتراكية من نوع خاص - يختارها الأفارقة - هى التى تؤدى إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية فى جنوب أفريقيا.

ويجب أن يكون واضحا أن موقف المؤتمر من المسألة الاقتصادية والاجتماعية فى الثمانينات جاء كحل توفيقى بين عناصر داخل المؤتمر كانت تدفع باتجاه تبنى برنامج اشتراكى واضح المعالم للتغيير الجذرى للبنية الاقتصادية والاجتماعية - وهو اتجاه كان تزايد أنصاره وقوته منذ السبعينات - وبين اتجاه مال إلى تبنى توجهات مرنة وواقعية تجاه المسألة الاقتصادية والإجتماعية. وكان عدم الحسم فى هذا المجال جزءا من استراتيجية المؤتمر لمخاطبة الفئات المختلفة كل بما يهم مصالحه بهدف تحقيق اجماع قومى لإسقاط نظام الفصل العنصرى. وقد أكد أوليفر تامبو أن اقتصاد ما بعد الأبارتيد سيكون مختلطا، وأن دور وحجم القطاع الخاص سيكون موضع حوار، كما أن التأميمات قد تقتصر على ٥١٪ من أسهم المؤسسات القائمة. كما سبق لأفريد نزو - وقت أن كان أمينا عاما للمؤتمر - أن حيا الرأسماليين الذين وقفوا فى وجه سياسة الأبارتيد. إلا أن بيانا للمؤتمر فى مارس ١٩٨٦ طالب بإنهاء الاستغلال الطبقى وتحقيق التحرر الاقتصادى بعد إسقاط الأبارتيد. كذلك دعا مدير «مدرسة الحرية» التابعة للمؤتمر فى تنزانيا إلى ازالة الطبقات المستغلة،

والفارق بين العمل الذهنى واليدوى. وقد أوضح هذا التصريح النفوذ القوى للعناصر اليسارية داخل المؤتمر حينذاك، وإن كان ذلك لم يكن بسبب تأثير خارجى (الدول الاشتراكية السابقة أو الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا) بقدر ما كان ناتجا عن حرمان ومعاناة الأفارقة فى الداخل، وموقف الغرب المعيق للمقاطعة الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا.

رابعا : استراتيجية وأساليب المؤتمر فى الكفاح:

إذا كان الجانب الأساسى من استراتيجية المؤتمر الذى أثار الجدل حوله حتى بداية التسعينات هو الكفاح المسلح، فإنه من الهام توضيح أنه لجأ إلى ذلك عقب حملته فى الخمسينات للعصيان المدنى، وتبنى اضرابات ومظاهرات سلمية واجهتها الشرطة والجيش بعنف، مما أدى إلى مصرع ٦٩ شخصا فى مارس ١٩٦٠ فى شاربفيل. وجاءت سلسلة من الاعتقالات والتعذيب لأعضاء وكوادر وقيادات المؤتمر ومداهمة مقاره واجتماعاته، وأخيرا حظر نشاط المؤتمر عام ١٩٦٠، ليبين للمؤتمر أنه لم يعد له بديل للبقاء حيا كتنظيم سياسى له أهداف وطنية سوى اللجوء للكفاح المسلح.

ومن جانب آخر كان هناك إدراك متزايد لدى القيادة والقاعدة على حد سواء، أن فشل المحاولات المتكررة منذ ١٩١٢ لتحقيق مطالبهم بالطرق السلمية والبرلمانية يعنى أنه ربما حان وقت اللجوء لأسلوب آخر. كما أن بعض قادة المؤتمر برروا اللجوء لكفاح مسلح منظم ومخطط وموجه ضد المصالح الحيوية للنظام العنصرى، بأنه يحول دون وصول تصاعد الأحداث فى جنوب أفريقيا إلى حرب عرقية تنهى أى أمل لوحدة

الشعب هناك. وبالإضافة إلى وصول أسلحة للجناح العسكرى للمؤتمر من الدول الاشتراكية السابقة فإن الشباب الأفريقى الهارب لصفوف المؤتمر عقب انتفاضة سويتو ١٩٧٦، كان عامل ضغط على قيادات المؤتمر لزيادة العمليات العسكرية، لتتحول إلى حرب عصابات شاملة. وقد تجسد تكثيف الكفاح المسلح فى جنوب أفريقيا منذ ١٩٧٦ فى العشرات من العمليات ضد مراكز الشرطة والجيش ومحطات الكهرباء والمناجم والمكاتب الحكومية، وكذلك الهجوم على محطة طاقة نووية فى كوبيرج عام ١٩٨٢. وقد حدث تزايد فى العمليات المسلحة من ٢٣ عام ١٩٧٧ إلى ١٣٦ عملية عام ١٩٨٥، كان ٤٠-٥٠٪ منها اشتباكات مع شرطة وجيش جنوب أفريقيا. وقدر عدد أعضاء الجناح العسكرى عام ١٩٨٦ بما يتراوح بين ٤ و ١٠ آلاف، منهم من هو مقيم بصفة مستمرة داخل جنوب أفريقيا. وقد تلقى أولئك المقاتلون أيضا تدريبا عقائديا. وفى عام ١٩٨٥ أصبح التدريب العسكرى إجباريا على كل أعضاء المؤتمر.

ومن المتفق عليه بين العديد من المراقبين أن تطوير استراتيجية الكفاح المسلح قد عاد ايجابا على تصاعد شعبية المؤتمر فى صفوف القوى الشعبية والنقابية الأفريقية فى الداخل. وفى عرف قادة المؤتمر حينذاك، فإن الكفاح المسلح تكامل مع الجهود الدبلوماسية والعصيان المدنى وصدامات الشوارع.

ورغم أن الهجمات المسلحة للمؤتمر كان لها أثر عكسى على الكثيرين من الأفريكانر (البيض)، ودفعتهم لاتخاذ مواقف أكثر تشددا ضد

الأفريقيين والحوار مع المؤتمر، فإنها دفعت البعض الآخر للمطالبة بالاسراع فى الاصلاحات لصالح الأفارقة قبل حدوث الانفجار الذى تخوف أولئك من أنه لن يمكن السيطرة عليه. ورغم أن هجمات المؤتمر أدت إلى اعتداءات مضادة ضد دول المواجهة، فإنها ساهمت فى إبقاء قضية جنوب أفريقيا حية على المستوى الدولى. وبالإضافة إلى ذلك فإن السهولة التى كان يخترق بها مقاتلو المؤتمر حواجز الأمن فى جنوب أفريقيا لتنفيذ عملياتهم عبأت مع مرور الوقت قوى شعبية أخرى فى الداخل للحركة والتظاهر والاضراب، بعد أن أدركت أوجه ضعف النظام العنصرى. وعمدت استراتيجية الكفاح المسلح التى تبناها المؤتمر إلى التقليل من الخسائر فى صفوف المدنيين البيض، حتى تأكد قطاع كبير من البيض فى الداخل والرأى العام الغربى، بأن المؤتمر حركة تحرير، وليس جماعة ارهابية، كما حاول نظام بريتوريا وأنصاره فى الخارج إلصاق تلك التهمة به. كما أن المؤتمر – من جانب آخر – رفض أسلوب بعض الأفارقة فى حرق والتمثيل بجثث الأفارقة المتعاونين مع النظام العنصرى، خاصة فى المعازل المختلفة. إلا أن المؤتمر برر هذه الظاهرة بحجم القمع الذى مارسه أولئك المتعاونون ضد أبناء لونهم. وقد أدت إثارة مسألة الدستور العنصرى عام ١٩٨٤ إلى زيادة العنف فى المدن والمعازل الأفريقية، مما حدا بالمؤتمر لأن يبدو الممثل المؤهل لقيادة وتنظيم هذا العنف ليوجه لاسقاط النظام العنصرى، كما أدى ذلك إلى إضعاف قيادات أفريقية منافسة مثل بوتيليزى. وفى هذه المرحلة بدأ إمداد المؤتمر للأهالى الأفارقة بالأسلحة والقنابل اليدوية لبدء ما أسمته «اذاعة الحرية» بحرب الشعب التى يصعب هزيمتها بالوسائل العسكرية التقليدية

التى تتفوق فيها حكومة جنوب أفريقيا. وقد طالبت الاذاعة بالهجوم على مناطق البيض لجعلهم يحسون بأن تدهور الوضع سينقلب على جميع من يعيش فى جنوب أفريقيا بلا استثناء. وقد استغل المؤتمر فرصة مجئ المبادرة فى اندلاع العنف من أهالى المعازل ليركز هجمات مقاتليه فيها حيث قوات الأمن أقل دراية بحرب العصابات، كما استغل انتفاضة الشعب فى داخل جنوب أفريقيا لمحاولة بناء وعى سياسى واجماع شعبى - من خلال «اذاعة الحرية» - حول شرعية تمثيل المؤتمر لكفاح الشعب، وحول ضرورة تركيز الهدف فى إسقاط الأبارتيد وليس إصلاحه.

كذلك سعى المؤتمر خلال الثمانينات إلى تكثيف محاولاته لزيادة وحداته المقاتلة فى الداخل لتكون قادرة على العمل دون الحاجة للمخاطرة بعبور الحدود ذهابا وإيابا لدول المواجهة. كما أن وجود تلك الوحدات فى الداخل جعلها أقدر على تفهم معاناة الجماهير وعلى توجيه عملياتها بما يلبى مطالب القوى الشعبية المختلفة.

وكان أوليفر تامبو قد أدرك منذ عام ١٩٨٢ أن المؤتمر يجب أن يستفيد من قدرة العمال الأفارقة فى الداخل على تنظيم موجات متوالية من الاضرابات للمساعدة فى إسقاط النظام العنصرى. كما استفاد المؤتمر من لجان إحياء ذكرى ميثاق الحرية التى أصبحت بمثابة أجنحة له فى الداخل جذبت عناصر نشطة من المثقفين والطلاب والعمال.

ومن الهام الإشارة إلى وجود اتجاهين رئيسيين فى الثمانينات داخل المؤتمر - وإن لم يكن لهما شكل تنظيمى ولا كانت أفكار كل منهما موحدة تماما - تجاه تصور أسلوب إنهاء النظام العنصرى. وقد

مثل الاتجاه الأول الكثير من العناصر الشابة وكوادر الجناح العسكرى التى تصورت إمكانية حدوث انتفاضة شعبية مسلحة تعقب توافر ما أسمته بـ «بيئة مواتية للثورة»، وتأتى نتيجة تراكم خبرات حرب العصابات، على أن يستطيع المؤتمر توجيه الانتفاضة للاستيلاء على السلطة وإنهاء النظام العنصرى. وعلى الجانب الآخر، كان هناك قطاعات على رأسها أوليفر تامبو حينذاك تبنت مفاهيم مختلفة ارتكزت جميعها على إمكانية التفاوض مع نظام بريتوريا، على أن يسبق ذلك الإفراج عن كل المسجونين السياسيين وعلى رأسهم مانديلا، وحق المؤتمر وكافة التنظيمات السياسية والنقابية المحظورة فى العمل الشرعى داخل جنوب أفريقيا، وأن يسبق المفاوضات استقطاب المؤتمر لمعظم القوى السياسية. كما رفضت تلك القطاعات اشتراط وقف إطلاق النار لبدء المفاوضات، وضربت أمثلة بفيتنام وزيمبابوى حيث لم يتزامن التفاوض مع وقف القتال. كما أوضح تامبو خلال زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٧، أنه من الصعب إقناع الشعب وأعضاء المؤتمر بوقف الكفاح المسلح، بعد أن أدى فى ٢٠ عاما إلى نتائج أكثر إيجابية مما أدى إليه الكفاح السلمى فى ٥٠ عاما. ونذكر هنا أن قطاعات داخل جنوب أفريقيا، سواء كوساتو أو الجبهة الديمقراطية المتحدة، كانت قد نبذت استخدام العنف فى ذلك الوقت ورأت إمكانية إسقاط النظام العنصرى من خلال العصيان المدنى وغيره من الوسائل السلمية.

خاتمة :

من الممكن القول إن تطور علاقات المؤتمر الوطنى الأفريقى فى

الداخل حتى النصف الثانى من الثمانينات، مع قوى معبرة عن عناصر ومصالح مختلفة، جمعها رفض نظام الفصل العنصرى، وكذلك مع قوى مماثلة بالمنفى، كان له دور إيجابى فى تبلور وتوحيد اتجاه عام، تحرك نحو هدف بناء مجتمع ديمقراطى قائم على التعدد العرقى فى جنوب أفريقيا. وقد أكد هذا الأمر صحة أهداف المؤتمر منذ الخمسينات، وثباته على الرغم من تصاعد تنظيمات الوعى الأسود فى الستينات وأوائل السبعينات.

ويمكن قول نفس الشئ بالنسبة لعلاقات المؤتمر على المستوى الأفريقى وبالدول الاشتراكية السابقة، وبعض الحكومات والمؤسسات بدول غربية، وخاصة دول الشمال. فقد لعبت هذه العلاقات دورا هاما فى فتح الخيار العسكرى أمام المؤتمر وإبرازه ومعه قضية جنوب أفريقيا على الساحة الدولية، وكسبها دعما متزايدا على المستويين الرسمى والشعبى. كما أن زيادة ارتباط المؤتمر بقوى داخلية، وتعبيره عنها منذ منتصف السبعينات، دعم شرعية تمثيل المؤتمر لشعب جنوب أفريقيا داخل القارة وخارجها.

وكان هناك بالطبع قدر من العمومية – وأحيانا الغموض – فيما يختص ببعض التوجهات الفكرية للمؤتمر. إلا أن هذا بدا أمرا طبيعيا لحركة تحرير احتضنت بداخلها قوى سياسية وتيارات فكرية متباينة، جمعتها أهداف عامة، على رأسها إسقاط نظام الفصل العنصرى، كما عكس ذلك محاولات المؤتمر العمل على توحيد القوى المناهضة لاحتكار البيض للسلطة أيا كان انتماؤها العرقى أو العقائدى. وفى هذا

الاطار سعى المؤتمر لتفتيت تماسك النخبة الحاكمة فى الداخل لاكتساب أرضية جديدة له مع استبعاد القيادات السوداء التى ثبت استحالة استقطابها وتأليب الشعب عليها. وكل ذلك تطلب مرونة على مستوى الفكر.

ومن جانب آخر، فقد خشى المؤتمر خلال تلك الفترة من حدوث انشقاقات داخل صفوفه، إذا حدد مواقف جامدة إزاء قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية بذاتها.

مراجع الفصل الأول

"An Interview With Tambo". **New African**. December 1981.

"An Interview With Tambo". **New York Times**. 16 June 1981.

"ANC-Communists Relations". **The Financial Times.** 16 August 1982.

"ANC Rules the Hearts of the People". **The African Communist.** April 1982.

Benson, Mary. Ed. **The Sun Will Rise**. London: International Defense and Aid for Southern Africa, 1981.

"Bomb Blast at ANC Offices". **Financial Times,** 16 August 1982.

Davis, Stephen, **Season of War: Insurgency in South Africa 1977-80.** Medford, Mass.: Fletscher School of Law and Diplomacy,1982.

"Dutch Aid to ANC". **Rand Daily Mail.** 12 October 1981.

The Freedom Charter of South Africa. Second Reprint. N.Y.: U.N. Center Against Apartheid, 1980.

Gerhart, Gail. **Black Power in South Africa.** Berkeley L.A., London: University of California Press, 1979.

International Herald Tribune. 24-25 January 1987 and 29 January 1987.

Johannesberg Star. 8 January 1987.

Karis, Thomas G. "South African Liberation: The Communist Factor". **Foreign Affairs**. Winter 1986/87.

Kirkpatrick, Jeane. "The Sinister Oliver Tambo". **Washington Post.** 2 February 1987.

Lodge, Tom. "State of Exile: The African National Congress of South Africa 1976-86". **Third World Quarterly.** January 1987.

Nzo, Alfred. "The People's Program". **Sechaba.** September 1980.

Nzo, Alfred. "Support Arab Cause". **Sechaba.** January 1980.

"Preparing For A Show Trial". **Africa Now.** April 1982.

"Racists Qut of Angola". **Sechaba.** September 1980.

"Smoke and Fire in South Africa". **Sechaba.** September 1980.

Uhlig, Mark A. "The African National Congress". In **Apartheid In Crisis.** Ed. Mark A. Uhlig. England: Penguin Books, 1986.

الفصل الثانى

أبعاد التطورات فى جنوب أفريقيا
١٩٨٥ - ١٩٩٠

حازت التطورات التى شهدتها جنوب أفريقيا خلال الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠، التى اتسمت بالتلاحق السريع وعنصر المفاجأة، الى حد ما، فى تسلسل الأحداث، باهتمام المراقبين والمحللين للوضع فى هذه الدولة ذات الموقع الاستراتيجي والتاريخى، الذى تميز خلال عشرات السنين بالصراع بين السكان الأفارقة الأصليين والمستوطنين البيض، الذين جاءوا منذ قرون الى جنوب أفريقيا.

ونحاول هنا تحليل الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية التى احاطت بهذه التطورات، وتسببت فيها أو نتجت عنها.

الأبعاد المحلية:

على هذا المستوى يمكن الحديث عن عوامل خاصة بالأقلية البيضاء من ناحية، وعوامل خاصة ببقية السكان (السود - الهنود - الملونين) من ناحية أخرى.

أولا : عوامل تتصل بغالبية السكان خاصة السود:

كان إصرار الحكم الأبيض فى جنوب افريقيا على فرض التمييز والسيطرة البيضاء على كافة مجالات حياة السود دافعا لهم لتحويل كافة مطالبهم إلى مطالب سياسية، وانضمامهم إلى حركة المقاومة الوطنية بأشكالها المختلفة. وجاء ذلك فى وقت أصبحت الطبقة العاملة السوداء فيه غير قابلة للاحلال من ناحية، وقادرة على الصمود أمام قهر السلطات العنصرية من ناحية أخرى. وقد فشلت حالة الطوارئ التى فرضتها الحكومة من يوليو ١٩٨٥ حتى مارس ١٩٨٦، ومرة أخرى فى يونيو

١٩٨٦، فى قهر الصمود الشعبى فى مواجهة الأبارتيد APARTHEID أو فى إزالة المعارضة السلمية خارج إطار البرلمان القائم بدوره على أساس عنصرى (١). ونذكر فى هذا السياق أن نلسون مانديلا أعلن عام ١٩٨٥ ـ أثناء وجوده بالسجن ـ أنه لامواجهة للعنف إلا بالعنف، ولا مكان للنضال السلمى. ولم تنجح حالة الطوارئ فى القضاء على دور الجبهة الديمقراطية المتحدة التى كانت قد أنشئت عام ١٩٨٣ وضمت مليونى عنصر وتبنت «ميثاق الحرية» الذى صدر عام ١٩٥٥. وقد قامت هذه الجبهة بتنظيم مظاهرات واضرابات فى عدة قطاعات (عدم دفع الضرائب– مقاطعة المدارس – مقاطعة انتخابات الادأرة فى المدن السوداء)، مما سبب خسارة ضخمة لقطاع الأعمال والصناعة للبيض، وضمت الجبهة فى صفوفها نقابات عمال وتنظيمات طلابية ومدنية وكنائس، وقامت على أسس غير عنصرية وعارضت فكرة ٣ برلمانات عرقية منفصلة. وفشلت اجراءات القمع للنظام العنصرى فى القضاء على مؤتمر نقابات العمال (كوساتو)، الذى أنشئ عام ١٩٨٥، وأقر بالارتباط بين الحركة العمالية والنضال السياسى، كما رفضت نقابات العمال الاعتراف بما سمى بالبانتوستانات المستقلة (وكان عددها أربعة هى : (فيندا – ترانسكاى – سيسكاى – بوفوت أتسوانا). وقد فرضت صيغة البانتوستانات نظما سياسية متسلطة وغير ديمقراطية لم تسمح بأى معارضة، وحظرت الاضرابات وإنشاء نقابات العمال مما أدى الى تصعيد معارضة السود لهذه الصيغة(٢).

ورغم حالة الطوارئ، استمر خروج مظاهرات ملونة لاحياء ذكرى

أحداث شاربفيل ١٩٦٠ وأحداث سويتو ١٩٧٦ وكذلك للاحتجاج على حظر نشاط ١٧ منظمة معادية للأبارتيد. وتحولت جنازات ضحايا عنف السلطة الى مظاهرات سياسية مؤيدة للمؤتمر الوطنى الأفريقى. وقد حاولت كوساتو الدعوة لعقد «مؤتمر للشعب»، الا ان السلطات العنصرية حظرته، فاستمرت «كوساتو» تطالب بالافراج عن المعتقلين السياسيين وترفض مشروعات الانتخابات المحلية للسود فى مدنهم المعزولة. وقد تزايدت قوة نقابات العمال السوداء فى وقت شهدت فيه جنوب افريقيا حالة كساد اقتصادى. وقد تزامن ذلك مع تطورين هامين:

الأول: هو معارضة رجال الكنيسة لعنف السلطات العنصرية وتأييدهم لفرض عقوبات دولية ضد جنوب افريقيا.

اما التطور الثانى فهو: تصاعد العمليات المسلحة للجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى والمسمى بـ امكونتو وى سيزوى خاصة داخل مدن البيض مثل بريتوريا وجوهانسبرج(٣)، بما فى ذلك ضد أهداف مدنية للبيض، وانشاء السود للجان شوارع تدير شئونهم اليومية بشكل مستقل. وعقب حظر سلطات بريتوريا للجبهة الديمقراطية المتحدة ظهرت الحركة الديمقراطية الجماهيرية ومثلت بشكل خاص مواقف السود القاطنين فى المدن السوداء المعزولة، كما اقتربت مواقف هذه الحركة بدرجة كبيرة من مواقف المؤتمر الوطنى الأفريقى. وبعد فشل الحديث عن انتخابات مجالس للمدن السوداء الموجودة خارج البانتوستانات عام ١٩٧٧ نتيجة معارضة السود، فقد فشل قانون السلطات المحلية السوداء عام ١٩٨٢ لنفس السبب رغم إعطاء نظام بريتوريا سلطات إضافية لهذه المجالس

الجديدة. وفى منتصف الثمانينات كان المؤتمر الوطنى الأفريقى قد رفض صيغتى توسيع الحكم المحلى والاقليمى وايجاد برلمان رابع للسود مرتبط بالبانتوستانات (بجانب البرلمانات الثلاثة للبيض والهنود والملونين) اللتين اقترحتهما حكومة جنوب أفريقيا. وقد تمحورت مطالب المعارضة السوداء بكافة فصائلها على اعادة توزيع للثروة الاقتصادية والأرض الزراعية وتخصيص نسبة أعلى من الموارد الى قطاعات التعليم والاسكان والصحة واقرار مبدأ صوت واحد لكل مواطن(٤).

وقد حدثت تطورات اجتماعية واقتصادية أخرى دفعت السود الى المواجهة، ثم الصمود فى وجه السلطة العنصرية. فقد تزايد الاختلال الديمغرافى بين السود والبيض لصالح الأولين بشكل كثيف. كما تصاعدت هجرة السود من البانتوستانات الى المناطق الحضرية فى وقت رفض فيه السود خارج البانتوستانات النقل الجبرى اليها بواسطة الشرطة العنصرية. وبالمقابل بدأت إضرابات العمال السود فى القطاعين الصناعى والتعدينى تأخذ فترات أطول وتضم أعدادا متزايدة من العمال، فى وقت عانت فيه المناجم من انسحاب العمالة السوداء من الدول الأفريقية المجاورة. وفى وقت تزايد اتجاه العمالة السوداء لرفع مستوى مهاراتها والتوسع فى التعليم والحراك الاجتماعى، فانَّ الكساد الاقتصادى وتطور الصناعة كثيفة رأس المال دفعت بمعدلات البطالة بين السود الى ٣٠٪، وادت لانخفاض دخولهم بمعدلات حقيقية. كما أيقنت الطبقة الوسطى الصاعدة بين السود أن هناك قيوداً على حراكها الاجتماعى الى أعلى بسبب سياسات وممارسات الأبارتيد. ورغم ذلك فان تزايد القوة الشرائية

للسود بشكل نسبى فى نفس الفترة، جعل سلاح المقاطعة من قبل المستهلكين السود فعالا ومؤثرا فى رجال الأعمال البيض. وقد أصبح عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى مصدر تهديد لاستمرار السيطرة البيضاء وتوسع النظام الرأسمالى فى جنوب افريقيا(٥). وأثبت الأفارقة عجز سلطة الأبارتيد عن فرض قوانينها. كما أثبتوا انهم تعلموا من تجربة الخمسينات بأنهم يستطيعون التصويت بشكل غير مباشر من خلال أسلحة المقاطعة والاضراب فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بهم.

أما من ناحية القوى من غير السود فقد عاد اتحاد الهنود فى ترانسفال للصورة السياسية فى الثمانينات، وأيقن الهنود أن لهم مصلحة فى القضاء على تحديد مناطق منعزلة للمجموعات العرقية المختلفة، وهو ما حال بينهم وبين فرص التجارة فى كل المناطق(٦). كما شهدت أعوام ١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٦ تحرك عدد كبير من الملونين للانضمام للجبهة الديمقراطية المتحدة - بل ومن خلالها - الى المؤتمر الوطنى الأفريقى المحظور حينذاك(٧). وقد أثبتت هذه التجربة أن المؤتمر الوطنى الأفريقى نجح مباشرة - ومن خلال الجبهة الديمقراطية المتحدة - فى الاستفادة من خبراته الماضية فى الخمسينات بتجميع كافة القوى المعادية للأبارتيد، خاصة فى ظل استمرار الرؤية السائدة داخل الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا - المحظور رسميا - والذى ضم فى صفوفه عناصر من البيض بضرورة استمرار الجبهة المتحدة مع المؤتمر الوطنى الأفريقى وبقية القوى المضادة للأبارتيد للتخلص من هيمنة البيض، وبناء ديمقراطية وطنية تعتبر شرطا لتقدم الطبقة العاملة فى جنوب افريقيا(٨).

وتجدر الاشارة الى أن نيلسون مانديلا رفض منذ ١٩٨٤ أى شروط مسبقة للافراج عنه خاصة التزامه بالتخلى عن العنف. ولذا جاء الافراج عنه عام ١٩٩٠ دون الحصول منه على أى وعد بالتخلى عن استخدام العنف. الا أن سلطات بريتوريا عمدت الى إفهامه بأنها تحتاج الى مثل هذا التعهد من المؤتمر الوطنى الأفريقى قبل بدء أية مفاوضات جادة(٩).

مواقف القوى السوداء:

تميز المؤتمر الوطنى الأفريقى باستمرار جمعه لفئات مختلفة تباينت توجهاتها السياسية بين الوطنية والاشتراكية وجمعها التزامها بميثاق الحرية لعام ١٩٥٥.

ركز المؤتمر الوطنى الأفريقى – خلال هذه المرحلة – على الدعوة للديمقراطية من خلال التخلص من القوانين التمييزية، وادماج السود كمواطنين كاملى الأهلية فى الدولة، من خلال تمثيل مباشر فى البرلمان على أساس ديمقراطى، ومن خلال اعادة توزيع الأرض وتوزيع أكثر عدلا للموارد.

وأكد المؤتمر التزامه بتأميم البنوك والمناجم والصناعات ذات الطبيعة الاحتكارية طبقا لميثاق الحرية عام ١٩٥٥. كما طالب المؤتمر بحق السود فى المساواة أمام القانون وتولى الوظائف العامة. وتحدث المؤتمر عن هدف حكم الأغلبية بلا شروط على اساس مبدأ «صوت واحد لكل مواطن». وفى منتصف الثمانينات، كانت استراتيجية المؤتمر الوطنى الأفريقى مازالت تقوم على أساس الجمع بين الكفاح المسلح

والعمل دوليا لتقوية العقوبات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا، وبالتالى محاولة عزل واضعاف نظام الأبارتيد وليس التفاوض معه(١٠).

وخلال عامى ١٩٨٧ و١٩٨٨ كانت شروط المؤتمر الوطنى الأفريقى للتفاوض مع نظام بريتوريا هى الافراج عن نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين دون شروط، ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى وبقية المنظمات السياسية المحظورة، واستبدال البرلمان ثلاثى الغرف للبيض والملونين والهنود ببرلمان واحد يعطى حق التصويت للسود. ووضع مانديلا من جانبه أربعة شروط للحل السلمى لمشكلة جنوب أفريقيا هى:

أ) اعتبار المسألة السياسية هى المسألة المركزية.
ب) الحفاظ على جنوب أفريقيا موحدة.
ج) التمثيل للسود فى برلمان موحد مركزى.
د) صوت واحد لكل مواطن(١١).

ومن جانبها بدأت قيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى فى لوزاكا فى إعداد إعلان هرارى الذى صدر عام ١٩٨٩، وطالب بحماية حقوق الانسان – دون الحديث عن حقوق أقليات وهو ما تطالب به الأقلية البيضاء – وطالب بدولة مركزية موحدة فى مقابل الصيغة الفيدرالية التى دفعت بها بعض فصائل البيض فى جنوب افريقيا، وإعداد قائمة بحقوق لاتحادات العمال والمرأة وبإعادة توزيع الثروة الاقتصادية. الا أن المؤتمر تراجع عن الحديث عن البناء الاشتراكى الذى كان يخيف رجال الأعمال البيض فى جنوب افريقيا. ولم تتضمن هذه القائمة الاشارة

للالتزام بتأميم البنوك والمناجم والصناعات الاحتكارية، كما ورد فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥. بل ان القائمة تحدثت عن اقتصاد مختلط تحدد الدولة فيه الاطار العام للحياة الاقتصادية والذى يجب للقطاع الخاص التعاون مع الحكومة فى تنفيذه. واكتفت القائمة بإعلان التزام الدولة بعد سقوط الأبارتيد بإعداد برنامج للاصلاح الزراعى(١٢).

وعقب الإفراج عن والتر سيسولو ثم نيلسون مانديلا عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠، اصر مانديلا على اشتراط انهاء حالة الطوارئ، والافراج عن المزيد من المعتقلين السياسيين، وعودة المنفيين قبل بدء المفاوضات الفعلية مع حكومة بريتوريا. وطالب المؤتمر الوطنى الأفريقى أن يتخلى فردريك دى كليرك عن الحكم لصالح حكومة انتقالية خلال فترة المفاوضات الفعلية مع انتخاب مجلس تمثيلى يضع الدستور الجديد، فى وقت سعى مانديلا فيه إلى توحيد كافة المنظمات السوداء تمهيدا لكتلة تفاوضية موحدة. وفى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ نظم المؤتمر حملة اضرابات ومقاطعات ومظاهرات سلمية للتعبير عن نفاد صبر السود(١٣).

وبالاضافة الى المؤتمر الوطنى الأفريقى، هناك تنظيمات السود التى تنتمى لفكر حركة الوعى الأسود Black Consciousness Movement، خاصة المؤتمر الأفريقى الجامع Pan-Africanist Congress، وكذلك «المنتدى الوطنى»، و«منظمة الشعب الازانى» وانتمت هذه التنظيمات لفكر انتونى لمبيدى فى الأربعينات، ولفكر ستيف بيكو فى السبعينات، الذى قام على أساس أن جنوب افريقيا دولة للسود، واعتبار البيض غرباء، والعمل لبعث احترام السود لأنفسهم وثقتهم

فى ماضيهم ومستقبلهم. ورفضت الاعتماد على البيض الليبراليين المتعاطفين مع السود ونضالهم.

ونذكر ان هذه التنظيمات رفضت ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ والذى يلتزم به المؤتمر الوطنى الأفريقى بسبب اشارته الى ان جنوب افريقيا ملك لكل المجموعات العرقية التى تعيش فيها: السود والبيض والهنود والملونين(١٤). وركزت تنظيمات الوعى الأسود أيضا منذ نهاية السبعينات على الالتزام بالطريق الاشتراكى بشكل واضح، ودعم ذلك قيام اتحاد عمال جديد واتحاد عمال زراعيين ركزا على العداء للرأسمالية وارتباطها بالأبارتيد.

وهناك أيضا عناصر داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى - خاصة داخل جناحه العسكرى «امكونتو وى سيزوى» - رفضت ما أسمته بسياسة «المهادنة» التى انتهجتها قيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى منذ ١٩٨٨. وطالبت تلك العناصر بتصعيد العنف والكفاح المسلح داخل جنوب افريقيا، وذلك لضمان تأييد سكان المدن السوداء المنعزلة من ناحية، ولمواجهة تزايد قوة اليمين بين البيض ممثلا فى حزب المحافظين من ناحية ثانية، ولمواجهة منافسة تزايد دور «المؤتمر الأفريقى الجامع» الذى يرفض التفاوض مع حكومة بريتوريا من ناحية ثالثة(١٥).

عوامل دفعت للمرونة فى مواقف السود:

فى أكتوبر ١٩٨٩ كان نيلسون مانديلا قد تحدث من سجنه حول

الحاجة لمجتمع حر وديمقراطى يعيش فيه كل المواطنين فى ظل فرص متكافئة، وذكر انه يود المساهمة فى خلق مناخ يؤدى الى السلام فى جنوب أفريقيا. وقد عمل المؤتمر الوطنى الأفريقى على إبراز انه منذ انشائه عام ١٩١٢، تمسك معظم الفترات بالعمل السلمى والسياسى خارج الأطر المؤسسية الرسمية. وابرز المؤتمر أنه دفع دائما بفكرة المشاركة فى السلطة بين المجموعات العرقية المختلفة دون استبعاد أو سيطرة أى منها، وان استخدامه للعنف جاء كرد فعل لعنف السلطة. كما استأنف المؤتمر تعاونه السابق مع تنظيمات الهنود وبعض تنظيمات الملونين. وأعادت بعض قيادات المؤتمر الوطنى الأفريقى – بما فيها أوليفر تامبو الرئيس الراحل للمؤتمر – النظر فى استراتيجية حرب الفدائيين. وفى ٧ أغسطس ١٩٩٠ أعلن المؤتمر الوطنى الأفريقى تخليه عن استراتيجية الكفاح المسلح(١٦).

كذلك عمل المؤتمر الوطنى الأفريقى على أن يثبت للبيض ان المؤتمر حركة تحرر وطنى وليس منظمة شيوعية، وأعلن أنه لم يكن يمكنه رفض المساعدة العسكرية من الاتحاد السوفيتى أو مساعدة الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا لمواجهة العدو المشترك: الأبارتيد. فلعقود طويلة، كان الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا هو الحزب الوحيد للبيض الذى قبل وضع يده فى يد المؤتمر الوطنى الأفريقى، خاصة منذ قانون قهر الشيوعية عام ١٩٥٠، والذى استخدمته سلطات بريتوريا ضد قيادات وكوادر المؤتمر الوطنى الأفريقى. وعبأ الحزب الشيوعى المساعدات المالية للمؤتمر الوطنى الأفريقى لسنوات طويلة، كما تحالف مع

المؤتمر، ومع المؤتمر الهندى فى العمل العسكرى السرى منذ ١٩٦١ بزعامة مانديلا وجوسلوفو. ورغم ذلك، انتقد الشيوعيون ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ لغياب الحديث فيه عن القضاء على الفوارق فيما بين الطبقات، أو عن بناء ملكية جماعية لوسائل الانتاج، أو تحديد كيفية نقل الثروة للشعب، رغم حديث ميثاق الحرية عن تأميم المناجم والصناعات الاحتكارية والتعليم المجانى والرعاية الصحية لكبار السن، وحد ادنى للأجور وتخفيض الأسعار والإيجارات(١٧).

كما ان نهاية الثمانينات شهدت عودة إيمان السود بامكانية تعاطف المزيد من البيض مع قضيتهم لوضع حد للأبارتيد. وفى عام ١٩٨٧ طور المؤتمر الوطنى الأفريقى مفهوم «الدولة الفاشية فى جنوب أفريقيا» لكسب تأييد المزيد من البيض. وطالب المؤتمر البيض بالاطمئنان الى أن السود يحتاجون اليهم فى بناء جنوب افريقيا فى المستقبل، وأن المؤتمر تعلم من تجارب أفريقيا الماضية فى هذا السياق. وأكد مانديلا أن البيض جزء من جنوب افريقيا، وأن السود يودون مشاركة السلطة معهم، وتحدث عن تأمين مستقبل البيض فى جنوب أفريقيا ديمقراطية(١٨).

ومن جانبه، بدأ اكبر اتحاد لنقابات العمال السود فى جنوب افريقيا «كوساتو» فى التراجع عن الحتمية الاشتراكية، وذكر أن الاشتراكية لاتقدم حلا سحريا لكافة مشاكل المجتمع، واكتفى بالمطالبة بملكية الدولة للصناعات الرئيسية، وتحدث أيضا عن الحاجة لتحول غير عنيف فى جنوب افريقيا. وبدأ رجال الكنيسة يفرقون بين دعمهم للمؤتمر الوطنى

الأفريقي ومعارضتهم لاستخدام العنف(١٩). وجاءت موافقة «انكاثا» على مبدأ التفاوض مع حكومة بريتوريا لتشكل عامل ضغط على المؤتمر الوطني الأفريقي في نفس الاتجاه، كما بدأ المؤتمر يتحدث عن تحالف تكتيكي مع بوتوليزي لتجنب جعل السود عرضة للتقسيم العرقي والقبلي(٢٠). وهذا هو ما دفع مانديلا في يناير ١٩٩١ للالتقاء مع بوتوليزي، وان كان الاتفاق بينهما اقتصر على العمل لوقف العنف المتصاعد فيما بين التنظيمات السوداء المختلفة.

وسنتعرض هنا تفصيلا لمنظمة «انكاثا» التي تتمركز داخل قبائل الكوازولو واقليم ناتال، وانشئت عام ١٩٧٥ وتبنت مواقف معادية للمؤتمر الوطني الأفريقي والجبهة الديمقراطية المتحدة واتحاد «كوساتو» لنقابات العمال، وتبنت المنظمة أساليب عمل غير عنيفة وقبلت هياكل البانتوستانات، وقد انشأت المنظمة اتحاد عمال تابعا لها منفصلا عن «كوساتو». ورغم اعلان بوتوليزي زعيم انكاثا حينذاك معارضته للأبارتيد أو لاستقلال قبائل الزولو، فانه في واقع الأمر تحول الى جزء من منطق الأبارتيد. وفي الثمانينات، هاجمت عناصر انكاثا اجتماعات الجبهة الديمقراطية المتحدة والـ «كوساتو»، ثم المؤتمر الوطني الأفريقي بعد رفع الحظر عنه في بدايات ١٩٩٠. وشبت نزاعات بين انصار المؤتمر وعناصر انكاثا في اقليم الكيب الشرقي. وقد تبنت انكاثا ما سمي بصيغة «كوازولو – ناتال اندابا»، والتي تحدثت عن مجلس نيابي في اقليم ناتال يتكون على أساس صوت واحد لكل مواطن، ومجلس شيوخ يمثل المجموعات العرقية المختلفة، ويكون له سلطة الفيتو على قرارات مجلس

النواب التى قد تحد من حريات الأفراد والجماعات، خاصة فى مجالات التعليم والدين والملكية والتنظيم. كما تحدثت هذه الصيغة أيضا عن أطروحة فيدرالية لجنوب أفريقيا.

وجاءت خطورة الحديث عن نمو أمة مستقلة للزولو من كونها مقدمة للحديث عن أمم أفريقية متعددة فى جنوب أفريقيا تطالب كل منها بحكم ذاتى وبأراضيها الخاصة. وأدى نمو منظمات مثل انكاثا لها أساس عرقى وقبائلى تقليدى إلى انفجار العنف فيما بين السود، والذى ادى الى مصرع ٣ آلاف منهم عام ١٩٩٠ وحده. وكثيرا ما أشار المراقبون الى بوتوليزى كنموذج لقيادات سوداء دعمتها حكومة جنوب افريقيا، ودفعتها للعب دور سياسى فى صفوف السود. الا ان استفتاء للرأي فى بداية عام ١٩٩١ أظهر أن المؤتمر الوطنى الأفريقى أكثر شعبية من انكاثا حتى فى صفوف قبائل الزولو واقليم ناتال(٢١).

وبالمقابل، وداخل صفوف حركة التحرير الوطنى لجنوب افريقيا، بدأ الحديث فى عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠ عن خلافات بين المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الشيوعى لجنوب افريقيا. إلا أن المؤتمر بدأ يكتسب فى صفوفه عددا متزايدا من عناصر من المؤتمر الأفريقى الجامع وتنظيمات اخرى تتبنى فكر الوعى الأسود(٢٢).

وقد نجح نظام بريتوريا خلال الثمانينات فى شراء ولاء قيادات أفريقية قبلية، خاصة فى البانتوستانات مثل مانتازيما الذى عين رئيسا لوزراء بانتوستان ترانسكاى.

ومن جانبها قدمت قيادات البانتوستانات لشرطة جنوب أفريقيا ميلشيات سوداء تم توجيهها لضرب عناصر الجبهة الديمقراطية المتحدة، ثم المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد رفع الحظر عنه. وقد أدى نشوء البانتوستانات على أساس مبدأى الانتماء العرقى والسوق الحرة الى نمو برجوازية بيروقراطية سوداء فى حكم هذه البانتوستانات، كما أدت خطط التنمية اللامركزية فى البانتوستانات الى خلق طبقة ملاك أراضى سود وفلاحين تجاريين أتيحت لهم منافذ ائتمانية وتسويقية. ودعت تلك الفئات إلى دولة رأسمالية غير عنصرية فى جنوب أفريقيا(٢٣).

ومن جانبها، فان اتحادات عمال السود لم تكن قد حسمت موقفها من الاندراج فى النضال السياسى الوطنى أم الاكتفاء بالعمل على تحسين ظروف العمال. وقد أدان المؤتمر الوطنى الأفريقى ما أصبح يعرف بالنزعة «العمالية» Workerism التى تتحدث عن ان النضال للقضاء على القهر ضد السود فى جنوب افريقيا سيتحقق من خلال النضال الاقتصادى للطبقة العاملة السوداء. ورغم ان مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا «كوساتو» الذى أنشئ عام ١٩٨٥ أكد التزامه بالنضال السياسى ضد نظام الأبارتيد، فانه حافظ على استقلاله كتنظيم سياسى رغم مشاركته للمؤتمر الوطنى الأفريقى فى العديد من الأفكار والآراء. الا أن «كوساتو» رفض فكرة مشاركة العمال السود فى ملكية بعض المؤسسات الاقتصادية واعتبرها محاولة لرشوة العمال السود وإبعادهم عن المعركة السياسية(٢٤).

وقد عمدت حكومة جنوب افريقيا الى دفع طبقة وسطى سوداء

من خلال تشجيع مشروعات صغيرة للسود وظهرت طبقة من الرأسمالية التجارية والمالية السوداء فى المدن وكذلك طبقة وسطى سوداء فى القطاع الخدمى، وتحسنت ظروف رجال الأعمال السود فى المدن بحلول منتصف الثمانينات عندما أزالت الحكومة القيود على الائتمانات المقدمة لهم. وقد أسست البرجوازية السوداء البنك الافريقى والغرفة الأفريقية الوطنية للتجارة. وأصبحت مطالب رجال الأعمال السود فى المدن اقتصادية ومعنية بترك عملية تخصيص الموارد لقوى السوق، وأصبح النضال الاقتصادى للطبقة الوسطى السوداء متجها للقضاء على العوائق التى تحول دون توسع نشاطها. وتوسم رجال الأعمال السود قيام رأسمالية غير عنصرية، وتبنوا أحيانا مواقف مضادة لاضرابات الطلبة ومظاهراتهم مثلما حدث عام ١٩٨٦ ، وبدأوا فى مشاركة رأس المال الأبيض فى مشروعات مشتركة، مما أظهر حينذاك بودار تقارب بين طلائع الرأسمالية السوداء ورأس المال الأبيض.

إلا أن رجال الأعمال السود احتجوا على استمرار بعض .القيود على حصولهم على الائتمان ووجود عوائق بيروقراطية أمامهم. وبالمقابل فتحت الحكومة ٦٧ منطقة تجارية لكافة المجموعات العرقية بعد ان كانت مقصورة على البيض. الا أن الغرفة الأفريقية الوطنية للتجارة كانت قد بدأت الاقتراب من مواقف المؤتمر الوطنى الأفريقى المناهضة لنظام الأبارتيد منذ عام ١٩٨٧ . وعلى مستوى الطبقة العاملة، عملت حكومة جنوب افريقيا على خلق طبقة عاملة ماهرة بين العمال السود تشكل طبقة متميزة تتسم بالاعتدال فى مواقفها. وقد ادى التباين الطبقى بين السود

الى إعطاء دفعة للخلافات فى المصالح - وبالتالى فى التوجهات السياسية- فيما بين السود. وبدأ بعض السود فى نهاية الثمانينات - وان كان بأعداد محدودة - يشاركون فى انتخابات المجالس المحلية فى المدن السوداء(٢٥).

كذلك شهد عاما ١٩٨٩ و١٩٩٠ بدء دعوة بعض رجال الدين السود الى أساليب سلمية للكفاح تقودها الكنيسة من خلال الامتناع عن التعاون مع مؤسسات الأبارتيد، بهدف تحقيق التحول السلمى فى جنوب أفريقيا، وترسيخ العوامل الأخلاقية فيما بين السود. كما أن سياسة إعدام المتعاملين Collaborators مع حكومة جنوب أفريقيا أخافت الكثيرين من البيض ورجال الدين السود، بمن فيهم الأسقف ديزموند توتو الذى عاد واقترب من المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد رفع الحظر عنه فى فبراير ١٩٩٠(٢٦).

وقد عانى الملونون من انقسام فى صفوفهم فى النصف الثانى من الثمانينات بين من قبلوا صيغة البرلمانات العرقية الثلاثة لعام ١٩٨٤، وبين اولئك الذينن رفضوا الدخول فى نظام الأبارتيد، وبدأوا فى فتح مدارس غير عنصرية مفتوحة لكل المجموعات العرقية(٢٧).

ثانيا : عوامل تتصل بالأقلية البيضاء:

لا شك أن أغلبية البيض فى جنوب أفريقيا كانت تخشى فكرة الديمقراطية غير العنصرية القائمة على مبدأ صوت واحد لكل مواطن بسبب كون البيض أقلية هناك.

الا أنه فى عام ١٩٨٦ أعلن رئيس الوزراء بوتا – ولأول مرة – عن تعايش من خلال صيغة كونفدرالية تجمع المجموعات العرقية المختلفة فى جنوب أفريقيا. الا أن المؤتمر الوطنى الأفريقى رفض هذا الطرح(٢٨).

و فى ٢ فبراير ١٩٩٠ تم رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع والحزب الشيوعى لجنوب افريقيا. وعقب رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى وبدء المشاورات معه، رفض رئيس الوزراء السابق فردريك دى كليرك مبدأ الأغلبية البسيطة لأنها يمكن أن تؤدى الى قهر الأقليات رغم قبوله بمبدأ المشاركة فى السلطة مع المجموعات العرقية الأخرى. وفى تطور لاحق، قبل دى كليرك مبدأ التصويت لكل مواطن مع توفير اجراءات تحمى الأقليات مثل انشاء مجلس شيوخ ينتخب على أساس عرقى، وبلورت دوائر البيض هذه الفكرة فى اطار الحديث عن مجلس شيوخ مؤثر يكون التصويت فيه على أساس الانتماء الاقليمى أو العرقى أو اللغوى. أما الحزب الوطنى الحاكم فقد طرح صيغة تمثيل تعطى للأقليات (أساسا البيض) حق الفيتو على قرارات الأغلبية، أى قبول حق التصويت للجميع دون قبول حكم الأغلبية. وأعرب البيض عن القلق بسبب فشل نظام التعدد الحزبى والتعدى على حقوق الأقليات فى معظم الدول الأفريقية. الا أن بعض فصائل البيض تحدثت عن حكم فيدرالى ينقل عبء الحكم من العاصمة ونظام يعطى السلطة القضائية ولاية قوية تحمى حقوق الأفراد والمجموعات، ومجلس نواب يقوم على مبدأ صوت لكل مواطن ثم مجلس شيوخ يعكس الواقع

العرقى. وقد أظهرت انتخابات ١٩٨٩ للبيض فى جنوب افريقيا اتجاها متزايدا بين البيض لصالح حزب المحافظين الذى مثل المتطرفين البيض المعارضين لاصلاحات دى كليرك(٢٩).

ورغم تفاوض حكومة بريتوريا مع المؤتمر الوطنى الأفريقى فانها عاملته كأحد منظمات متعددة للسود وليس بوصفه المتحدث الوحيد للشعب الأسود فى جنوب أفريقيا(٣٠).

وعلى مستوى آخر، فان البرجوازية البيضاء تخوفت دائما من الاتجاهات الاشتراكية للمؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع وكوساتو، وتساءلت عن كيفية ترجمة الفقرات الاقتصادية فى ميثاق الحرية لعام ١٩٥٥ الى الواقع. وحذرت من الاتجاه لتأميم البنوك والصناعات الاحتكارية. كما استمرت مصالح بعض الصناعيين البيض فى السعى للابقاء على الأبارتيد لضمان العمالة السوداء الرخيصة بسبب استمرار اعتمادهم على تكنولوجيا كثيفة العاملة. وقد انضم بعض رجال الأعمال البيض لهذه الأسباب لحزب المحافظين اليمينى خوفا من تصاعد قوة نقابات العمال السود. وفى الواقع فان ٥ ٪ من السكان كانوا يمتلكون عام ١٩٩٠ ـ ٨٨٪ من الثروة فى جنوب افريقيا، فى حين امتلك السود ٢ ٪ فقط من الثروة الخاصة. وقد جعل الأبارتيد من البطالة والحياة فى منطقة غير محددة للسود جريمة بالنسبة للأفارقة، علما بأنه من ٨ الى ١٣ ٪ فقط من أراضى جنوب أفريقيا كانت محددة للسود طبقا لقانونى الأرض لعامى ١٩١٣ و١٩٣٦. وفى عام ١٩٨٨ تم فرض الحظر على أنشطة مؤتمر نقابات العمال «كوساتو» السياسية والاجتماعية

وتم الحد من حق الاضراب من خلال تعديل قانون العلاقات العمالية. وحتى نهاية ١٩٩٠ كان السود مستبعدين من تولى مناصب قضائية أو أى مناصب عليا فى الجيش والشرطة وكذلك مستبعدين من ملكية الأراضى خارج البانتوستانات(٣١).

وقد أدرك السود بحلول نهاية الثمانينات أن الوضع فى جنوب أفريقيا يختلف عما كان عليه فى روديسيا فى أواخر السبعينات، حيث أنه فى جنوب افريقيا كانت السلطة البيضاء بعيدة عن التعرض لهزيمة عسكرية من السود مما عنى ضرورة الاستماع لمطالب البيض وتحقيق مطالبهم بأكثر مما حدث فى روديسيا (زيمبابوى حاليا). وقد وضحت قوة السلطة البيضاء فى جنوب أفريقيا من خلال استمرار فرض حالات الطوارئ والاحكام العرفية بشكل متتالٍ مع اعتقال نقابيين ورجال دين وقياديين سود وهنود وبيض، وكذلك من خلال القمع لانتفاضات المدن السوداء فى الثمانينات والتى فشلت فى تهديد أركان السلطة البيضاء فى جنوب أفريقيا(٣٢).

عوامل سياسية دفعت للمرونة فى صفوف الأقلية البيضاء:

منذ نهاية السبعينات، تزايد دور السلطة التشريعية فى انصاف حقوق الأفراد – بمن فيهم السود – ضد تعديات السلطة التنفيذية. كما أيقن البيض أن السلطة عجزت لسنوات طويلة عن فرض احترام قانون مناطق المجموعات العرقية الذي قنن تقسيم الجماعات العرقية المختلفة فى مناطق جغرافية منعزلة. وفى عام ١٩٧٩، كان رئيس الوزراء بوتا قد حاول تبنى استراتيجية الهجوم الشامل اقتباسا من اسرائيل، الا أنه تراجع بعد

فشلها وحاول إبقاء الأبارتيد مع اعطائه وجها انسانيا. وفى نفس العام اعترف بوتا باتحادات العمال السود فى جنوب أفريقيا.

وفى أبريل ١٩٨٥ بدأ نظام الأبارتيد فى الغاء قوانين حظر الزواج والعلاقات الجنسية فيما بين الجماعات العرقية المختلفة، رغم رد الفعل الغاضب من حزب المحافظين اليمينى المتطرف. وبحلول عام ١٩٨٧، بدأ عدد متزايد من البيض يدرك أن البيض لايستطيعون أن ينفردوا وحدهم بحكم جنوب افريقيا. وفى نفس العام، ألغى البرلمان الأبيض قانون قصر بعض الوظائف على البيض. وفى عام ١٩٨٨، أكدت المحكمة الصناعية حق الاضراب للعمال السود.

وجاءت استقالة بوتا من الرئاسة فى فبراير ١٩٨٩ وانتقلت السلطة بعده الى دى كليرك الذى كان مسئولا عن التعليم، وبالتالى مدركا عن قرب للمشاكل المترتبة على ممارسات الأبارتيد. وفى ٦ سبتمبر ١٩٨٩، أعطت الأقلية البيضاء تفويضا لدى كليرك – عبر استفتاء – لبدء مفاوضات مع القادة التقليديين للسود. ومنذ نفس الشهر بدأ دى كليرك يسمح بمظاهرات للمعارضة السوداء، ويشجع على التخلص من القوانين. كما بدأ دى كليرك فى Petty Apartheid المسماة «الأبارتيد الصغير» التشاور مع رجال الدين السود. كذلك انشأ دى كليرك منصبا جديدا أسماه بوزير التطوير الدستورى(٣٣). وفى ١٥ أكتوبر ١٩٩٠ الغى دى كليرك قانون تقسيم المرافق العامة كالحدائق والمكتبات العامة والمستشفيات ودورات المياه العامة طبقا للانتماء العرقى، وهو قانون صدر عام ١٩٥٣. وفى نفس العام ألغى دى كليرك حالة الطوارئ وهو ما كان

شرطا للمؤتمر الوطنى الأفريقى للتفاوض مع حكومة بريتوريا. وفى نهاية عام ١٩٩٠، وعدت الحكومة بمشاورات حول دستور جديد وغير عنصرى خلال عام ١٩٩١ بما يعطى حق التصويت للسود. وفى خطاب له فى أول فبراير ١٩٩١ تعهد دى كليرك بالغاء قانون تسجيل السكان الصادر عام ١٩٥٠ الذى صنف المواطنين منذ ميلادهم حسب لونهم بما يحدد مكان سكنهم وتعليمهم ودفنهم. كما تعهد دى كليرك بإلغاء قانون مجتمعات السود لعام ١٩٨٤ الذى قنن الوضع المنعزل للمدن السوداء خارج البانتوستانات. وبدأ بعد ذلك الحديث عن انهاء التمييز العنصرى فى التعليم. كما وعد دى كليرك بأن كافة المواطنين فى جنوب أفريقيا سيكونون سواء أمام القانون.

وعلى مستوى الأحزاب السياسية للبيض فى جنوب افريقيا، نشير الى تصاعد الانتقادات لنظام الأبارتيد من قبل الحزب التقدمى الفيدرالى، الذى طالب حكومة بريتوريا بالتفاوض مع قادة المعارضة السوداء. وبحلول نهاية عام ١٩٨٩ كانت كافة الأحزاب البيضاء - باستثناء حزب المحافظين اليمينى المتطرف (الذى حصل على ٣١٪ من الأصوات فى انتخابات سبتمبر ١٩٨٩) - تؤكد الحاجة لدستور جديد لايربط حق التصويت بالانتماء العرقى. بل ان حزب المحافظين نفسه فشل عندما تولى السلطة فى بعض المجالس المحلية فى إعادة ممارسات ما يسمى بـ «الأبارتيد الصغير» Petty Apartheid بسبب مواجهته مقاطعات واضرابات مؤثرة من السكان السود أجبرته على التراجع عن مثل هذه الاجراءات، كما حدث فى مدينة بوكسبرج. وقد تجمعت التكتلات

السياسية البيضاء المعادية للأبارتيد فى الحزب الديمقراطى الذى تشكل من الحزب الفيدرالى التقدمى والحركة الوطنية الديمقراطية والحزب المستقل. وأصبح الحزب الجديد يضم ٢٠ عضواً فى البرلمان الأبيض، ودعا هذا الحزب الى مبدأ صوت واحد لكل مواطن فى إطار برلمان فيدرالى غير عنصرى. وحالت هذه القوى والعناصر الليبرالية داخل الحزب الوطنى الحاكم بين نظام بريتوريا وبين تكثيف القهر السياسى ضد المعارضة السوداء فى النصف الثانى من الثمانينات. وقد رحب الحزب الديمقراطى بالاجراءات التى اقترحها دى كليرك فى البرلمان فى فبراير ١٩٩١ للقضاء على آخر مظاهر الأبارتيد(٣٤).

وبالنسبة للعلاقات مع المؤتمر الوطنى الأفريقى، فقد أفرجت حكومة جنوب أفريقيا فى ١٥ اكتوبر ١٩٨٩ عن والتر سيسولو السكرتير العام للمؤتمر و ٦ مسئولين معتقلين آخرين بالاضافة لمسئول قيادى من المؤتمر الأفريقى الجامع. وتحدث دى كليرك عن إمكانية رفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى. كما أعلن وزير الخارجية لجنوب أفريقيا أن حكومته تنظر للأمام الى مفاوضات مع من أسماهم «بقادة لهم مصداقية» من السود. وأشار الوزير الى امكانية الاعتراف بمنظمات مثل المؤتمر الوطنى الأفريقى تستطيع أن تلعب دورا فى العملية السياسية. وتلا ذلك الإفراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى وبدء اجراء المشاورات معه. وكان قد سبق ذلك أيضا رحلة لرجال أعمال بيض من جنوب أفريقيا الى لوزاكا للتحادث مع زعيم المؤتمر الأفريقى اوليفر تامبو عام ١٩٨٦، وزيارة وفد من اتحادات طلاب الجامعات البيضاء

للوزاكا أيضا فى نفس العام للتفاوض مع المؤتمر الوطنى الأفريقى. وعقدت مقابلة في منتصف أكتوبر ١٩٨٨ في ميونيخ، بين وفد من المؤتمر الوطنى الأفريقى وبعض رجال الأعمال البيض من جنوب افريقيا، كما أجرى حزب الحركة الوطنية الديمقراطية للبيض محادثات مع المؤتمر الوطنى الأفريقى. بل إن سلطات إقليم الكيب فى عام ١٩٨٨ تفاوضت مع عناصر من الجبهة الديمقراطية المتحدة المنحلة مع علمها بأن هذه العناصر تمثل المؤتمر الوطنى الأفريقى.

كما بدأ انضمام عمال بيض منذ عام ١٩٨٧ لاتحادات نقابات العمال السود التى قامت على أساس غير عنصرى مثل «كوساتو» و«ناكتو»(٣٥).

وكان قد تم إدخال السود فى عام ١٩٨٣ لأول مرة فى مجلس تنسيق شئون الحكم المحلى الذى كان يضم البيض والهنود والملونين. كما بدأ التسامح النسبى تجاه مدن السود فى مناطق البيض منذ ١٩٨٤. وأثناء انتخابات المجالس المحلية فى مدن السود أعطى نظام بريتوريا هامش حرية للحملات الانتخابية، حتى تلك التى كانت تدعو لمقاطعة الانتخابات نفسها(٣٦). وبدأ إنشاء مدارس وهيئات أخرى للأطباء والعاملين فى القطاع الصحى على أساس غير عنصرى(٣٧).

وبدأ البيض يعانون من تفشى الفساد فى صفوفهم، ومن هجرة الكثير من الكوادر البيضاء من جنوب أفريقيا بسبب عدم الاستقرار السياسى أو اعتراضهم على نظام الأبارتيد وكذلك تزايد عدد الشبان البيض الذين يرفضون اداء الخدمة العسكرية(٣٨).

عوامل اقتصادية دفعت للمرونة فى صفوف الأقلية البيضاء:

على مستوى الدولة، تدنت معدلات الانتاج الصناعى فى الثمانينات مع انخفاض الناتج المحلى الاجمالى منذ عام ١٩٨٢ وانخفاض نسبة معدل النمو الاقتصادى منذ عام ١٩٨٤. وتزامن ذلك مع تزايد الدين الخارجى منذ منتصف الثمانينات حيث وصل عام ١٩٨٩ الى نسبة ٩٣٪ من عوائد الصادرات من السلع والخدمات وبلغ ٢١ مليار دولار ورفض الدائنين اعادة جدولة ديون جنوب افريقيا وتزايد الكساد الاقتصادى بجنوب أفريقيا بعد فترة الرواج الاقتصادى بين عامى ١٩٧٩ و١٩٨١. وتزامن الكساد مع حالة تضخمية ساءت من الأوضاع المعيشية للبيض أنفسهم وتزايدت البطالة بين السود مما هدد بالثورة. وارتبطت هذه الظروف بنقص الاستثمارات الأجنبية وفرض العقوبات الاقتصادية الدولية على جنوب أفريقيا. وبعد أن كانت تعتمد جنوب أفريقيا على أسواق الدول الافريقية كسوق لمنتجاتها من السلع المتقدمة والوسيطة، أدت الأزمة الاقتصادية فى القارة لنضوب هذه الأسواق. كما كلفت الاضرابات والمقاطعات التى نظمها السود اقتصاد جنوب افريقيا ٥٠٠ مليون راند عام ١٩٨٨ وحده. وفى نفس الوقت تزايدت الميزانية العسكرية لتصبح عام ١٩٨٥ ضعف ما كانت عليه عام ١٩٨١، وأصبح ٢٨٪ من ميزانية جنوب أفريقيا تذهب للنفقات العسكرية كما تزايدت نفقات مواجهة المقاومة السوداء(٣٩). وأدت المعدلات العالية للفساد فى ادارات البانتوستانات الى نهب الدعم المالى الذى تقدمه حكومة جنوب أفريقيا لهذه البانتوستانات، فى وقت دفع فيه تناقص القدرات الانتاجية

للبانتوستانات الى تزايد انتقال السود للمدن وبالتالى تزايد الضغوط لزيادة مرتبات العمال السود(٤٠).

وعلى مستوى رجال الأعمال، فان بعض قوى الرأسمالية البيضاء دفعت الحكومة للتفاوض مع المعارضة السوداء. فقد وضح التناقض المتزايد فى جنوب افريقيا بين اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على السود كعمال وكمستهلكين، وبين نظام سياسى ينفى عن السود أية حقوق سياسية، مما دفع ببعض رجال الأعمال البيض فى جنوب افريقيا للضغط من أجل تحقيق مواطنة مشتركة لكافة مواطنى جنوب أفريقيا ومشاركة السود فى الحياة السياسية لهذه الدولة، نظرا لأن الالتزام بالمشروع الخاص أصبح مهددا من قبل استمرار السيطرة المطلقة للبيض. وبدأ المستثمرون البيض يدركون أن العنصرية المؤسسية تشكل عبئا اقتصاديا عليهم خاصة القوانين التى كانت تستبعد السود من بعض الوظائف، نظرا لأن الكوادر البيضاء أصبحت لا تكفى وحدها لحمل دعائم الاقتصاد. بل إن بداية المطالبة بالاصلاحات كانت الحاجة للأيدى العاملة الماهرة من السود نظرا لأن البيض لم يكونوا يكفون لملء الوظائف الشاغرة، مما أدى لإلغاء القوانين المقيدة لحجز الوظائف لمجموعات عرقية معينة، كما أن التحكم فى تحرك العمال من خلال قوانين أصبح لا قيمة له فى ظل توسع الصناعة والحاجة للعمالة السوداء. وكان قد طالب بعض الرأسماليين البيض بتقنين العلاقات الصناعية من خلال الاعتراف بالسود كعمال، ثم الاعتراف بنقابات العمال السود وهو ما حدث عام ١٩٧٩. وبدأوا يحسون بوطأة العقوبات الاقتصادية الدولية، ومن ثم تحدثوا عن

ضرورة التفاوض مع من أسموهم بالممثلين الشرعيين للسود فى جنوب أفريقيا.

وقد بدأت بعض مؤسسات البيض توجه بعض إنفاقها الاجتماعى للمناطق السوداء، وبدأت مؤسسات أخرى تشترى مدخلات من مشروعات يمتلكها السود، وبدأت مؤسسات اقتصادية للبيض بادخال سود وهنود وملونين فى مجالس إداراتها. كما بدأت بعض المؤسسات الصناعية للبيض إنهاء التمييز العنصرى فى الرواتب، كما أن جماعات داخل صفوف الاقتصاديين البيض بدأت تطالب بحق الملكية بلا حدود لكافة المجموعات العرقية، وبضرورة السماح بصعود طبقة رجال أعمال من السود، بل إن بعض رجال الأعمال البيض تحدثوا عن مزج عناصر اشتراكية بأخرى رأسمالية نظرا لخوفهم من أن يربط السود بين القمع العنصرى والنظام الرأسمالى، وبالتالى يؤممون الصناعات بعد حكم الأغلبية السوداء فى جنوب أفريقيا(٤١).

ومن جانب آخر، اتهم بعض رجال الأعمال البيض ما أسموه «بالوطنية الأفريكانية البيضاء» بخلق قطاع حكومى ممتد بأكثر من اللازم، وطالبوا الحكومة بالتحول للقطاع الخاص Privatization مع اتاحة الفرصة للسود للاستفادة من هذا التحول(٤٢).

وقد جعل نمو السوق الاستهلاكى للسود توسع القطاع الصناعى يعتمد عليهم. وقد تزايد الاعتماد على السوق المحلى نتيجة تقلص أسواق التصدير، ووضح التناقض بين حاجة بعض الصناعات لعمالة سوداء رخيصة، وبين الحاجة لتوسيع السوق الاستهلاكية للسود فى جنوب

أفريقيا(٤٣).

الأبعاد الاقليمية :

اعتمد المؤتمر الوطنى الأفريقى لسنوات على مساعدات الدول الأفريقية، الا أنه أيقن بمرور الوقت أن مساعدات ودعم هذه الدول ليست كما توقع المؤتمر. ورغم أن معظم هجمات جيش جنوب أفريقيا على مقار وأفراد المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع فى دول المواجهة فشلت فى تحقيق أغراضها فانها أوقعت خسائر فى هذه الدول. وبدا بعض قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى يفضلون تطبيع العلاقات بين جنوب أفريقيا ودول المواجهة، بما يساعد المؤتمر على الاتصال عبر حدود مفتوحة مع كوادره داخل جنوب أفريقيا. وخشى هؤلاء القادة من أن تكرار اتفاقية «نكوماتى» بين جنوب أفريقيا وموزمبيق لعام ١٩٨٤ بين جنوب أفريقيا وبقية دول المواجهة الأفريقية سيؤدى لطرد عناصر المؤتمر الوطنى الأفريقى من دول المواجهة(٤٤).

وقد عانت سوازيلاند وليسوتو وبتسوانا من غارات ضد مقار المؤتمر الوطنى الأفريقى بهم. وقد عملت بتسوانا للحد من هجمات المؤتمر الوطنى الأفريقى العسكرية ضد جنوب أفريقيا من أراضيها.

وفى عام ١٩٨٦، نفذت جنوب افريقيا انقلابا فى ليسوتو لضمان طرد عناصر المؤتمر الوطنى الأفريقى من هذه الدولة، كما تم تحييد سوازيلاند من خلال اتفاقية أمنية عام ١٩٨٢ تم الإعلان عنها عام ١٩٨٤(٤٥).

وقد ترتب على اتفاقية «نكوماتى» بين جنوب أفريقيا وموزمبيق عام ١٩٨٤ طرد حكومة موزمبيق لقيادة الجناح العسكرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى (امكونتو وى سيزوى) من أراضيها. ومن جانبها، تعهدت زبمبابوى بعد الاستقلال عام ١٩٨٠ بحظر النشاط العسكرى لكل من المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع من أراضيها.

وقد أدى الاتفاق الكوبى / الأنجولى / الأمريكى / الجنوب أفريقى عام ١٩٨٩ الى انسحاب قوات جنوب افريقيا من أراضى أنجولا والى التمهيد لاستقلال ناميبيا، ولكن ايضا الى حرمان المؤتمر الوطنى الأفريقى من قواعده فى أنجولا. وبالنسبة لزامبيا، فقد حاول الرئيس كاوندا التقدم بمبادرات سلام وباجراء اتصالات مع جنوب أفريقيا رغم استضافة لوزاكا لقيادة المؤتمر الأفريقى.

وفيما يتعلق بناميبيا، فقد أكد سام نيوما رئيس ناميبيا المستقلة أنه ليس مستعدا لمناقشة السماح بهجمات لحركات التحرير لجنوب أفريقيا من أراضى ناميبيا ضد جنوب أفريقيا. ومن جانبه، أدرك المؤتمر الوطنى الأفريقى أن ناميبيا المستقلة ستكون - مثل بقية دول المواجهة الأفريقية الأخرى - ضعيفة ومعرضة لاعتداءات من جنوب افريقيا اذا سمحت للمؤتمر بالقيام بأعمال عسكرية من ناميبيا ضد جنوب أفريقيا(٤٦).

وبالنسبة لبعض الدول البعيدة عن المواجهة مثل زائير وساحل العاج، فقد التقى رئيساها مع رئيس وزراء جنوب أفريقيا. وقد أدان المؤتمر الوطنى الأفريقى هاتين المقابلتين واعتبرهما انقساما للجبهة الأفريقية الدولية ضد جنوب افريقيا، واعطاء نصر معنوى ودعائى لبوتا

جعله يعطى الأبارتيد وجها انسانيا. كما اعتبرهما إضعافا للاجماع المعادى للتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا(٤٧).

الأبعاد الدولية :

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٩ لوقف أية استثمارات جديدة فى جنوب أفريقيا. وفى يوليو ١٩٨٥ نجح مجلس الأمن فى إجازة قرار حول فرض عقوبات بشكل تطوعى ضد جنوب أفريقيا، وإن كان المجلس قد فشل – بسبب استخدام الفيتو من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا بل وأحيانا فرنسا – فى فرض عقوبات شاملة واجبارية ضد نظام جنوب أفريقيا. ورغم ذلك، فان إقرار مبدأ العقوبات من المجتمع الدولى دفع المؤسسات التمويلية الدولية والبنوك للإحجام بشكل متزايد عن اقراض جنوب افريقيا، وعرض جنوب أفريقيا لحظر نفطى من الأوبك. وكان لتلك الضغوط الدولية تأثير واضح على نظام بوتا بدءا من عام ١٩٨٥، وقد جاء الافراج عن زفانيا موثوبينى Zephania Mothopeny قائد المؤتمر الأفريقى الجامع فى نهاية ١٩٨٨ تحت تأثير الضغوط الدولية. بل إن الكثير من المراقبين يرى أن خطوة دى كليرك بالافراج عن والتر سيسولو فى اكتوبر ١٩٨٩ جاءت فى هذا التوقيت لتجنب الدعوة لفرض مزيد من العقوبات ضد جنوب أفريقيا فى مؤتمر الكومنولث الذى كان سينعقد فى كوالالمبور. وقد دعا المؤتمر الوطنى الأفريقى منذ ١٩٦١ إلى فرض عقوبات دولية ضد حكومة جنوب أفريقيا العنصرية، بينما كان بوتيليزى هو الوحيد من القادة السود فى جنوب أفريقيا الذى عارض فرض العقوبات.

وقد حددت الأمم المتحدة شروطا لبدء المفاوضات لحل عادل ودائم للصراع فى جنوب أفريقيا هى قيام حكومة بريتوريا بالافراج عن نيلسون مانديلا وبقية المسجونين السياسيين السود، ورفع الحظر عن المعارضين السياسيين وتنظيماتهم، وسحب القوات العسكرية من مدن السود، واعادة حرية الصحافة ووقف نقل السكان السود الى البانتوستانات(٤٨). وقد شكلت هذه الشروط، من ناحية، ضغطا معنويا على حكومة بريتوريا، ومن ناحية أخرى اطارا للتسوية المقبولة دوليا. وقد ظهر اهتمام حكومة بريتوريا بدور الأمم المتحدة جليا من ضغوطها حتى يزور سكرتير عام الامم المتحدة دى كويلار بريتوريا عام ١٩٨٩ عقب التوصل للاتفاق الانجولى / الكوبى / الجنوب أفريقى، وهى زيارة تمت بالفعل حينئذ.

ويجب أن نشير هنا الي أن الثمانينات شهدت الاقرار الدولى – بما فيه الأمريكى – بأن المؤتمر الوطنى الأفريقى – وليس بوتيليزى أو قيادات البانتوستانات – هى المؤهلة للتفاوض مع البيض لانهاء الصراع على جنوب أفريقيا. كذلك أصبح نيلسون مانديلا رمزا أسطوريا للنضال ضد العنصرية(٤٩).

وإذا كانت الأنماط المتغيرة فى العلاقات الدولية قد انعكست سلبا على المؤتمر الوطنى الأفريقى، والمؤتمر الأفريقى الجامع من ناحية الدعم السوفيتى لهما، فان السوفيت والأمريكيين اعتبروا أفريقيا الجنوبية مجالا ناجحا لحلولهم المشتركة للمشكلات الاقليمية، بعد نجاحهم فى حل مشكلتى أنجولا وناميبيا عام ١٩٨٩، مما شكل عامل ضغط على

حكومة جنوب أفريقيا(٥٠).

ومن الجانب الغربى، فان الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية لجنوب أفريقيا بالنسبة للمصالح الغربية، بما فى ذلك ما لديها من احتياطى ضخم من المعادن الرئيسية والاستراتيجية، مثل اليورانيوم والكروم اللازم للصناعات العسكرية الغربية، وضع حد لما يمكن ان تفرضه الدول الغربية من عقوبات ضد جنوب أفريقيا. الا أن الدول الغربية قد ضغطت بقوة فى الثمانينات على حكومة بريتوريا لتحول بينها وبين قهر بوليسى شامل ضد المعارضة السوداء. كما قدم الغرب مساعدات مباشرة للسود داخل جنوب أفريقيا دون تمرير هذه المساعدات عبر قناتى حركات التحرير أو حكومة بريتوريا.

كما تجدر الإشارة، خاصة، الى أن موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة تغير من موقف يطالب بتعديل الأبارتيد وليس ازالته وتفضيل جنوب افريقيا «شبه عنصرية» ولكن رأسمالية، على جنوب أفريقيا غير عنصرية ولكن اشتراكية، الى موقف يمارس الضغط على حكومة بريتوريا للإفراج عن مانديلا ورفع الحظر عن المؤتمر الوطنى الأفريقى والتفاوض معه(٥١). وفيما يتعلق بالولايات المتحدة بشكل خاص، فقد زادت الولايات المتحدة من فرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا فى النصف الثانى من الثمانينات لوضع نهاية للأبارتيد. فتم فرض عقوبات ضد جنوب أفريقيا من قبل الكونجرس الأمريكى عام ١٩٨٥. وقد حظر الكونجرس تقديم قروض جديدة لحكومة جنوب أفريقيا وبيع التكنولوجيا النووية لها وتلك المتعلقة بالكمبيوتر. إلا أن مجلس الشيوخ

لم يقر مشروع مقاطعة تجارية شاملة ضد جنوب أفريقيا(٥٢). وفى عام ١٩٨٦ تبنى الكونجرس حظرا على الاستثمارات الأمريكية فى جنوب أفريقيا وعلى استيراد المنتجات التجارية والصناعية وبعض المواد الخام من جنوب أفريقيا. وقد اعتبر المتحدث باسم البيت الأبيض اجراءات دى كليرك المعلنة فى أول فبراير ١٩٩١ خطوة فى الاتجاه الصحيح، وإن طالب المتحدث باسم الخارجية الأمريكية حكومة بريتوريا بالافراج عن كل المسجونين والمعتقلين السياسيين قبل رفع العقوبات الأمريكية ضد جنوب أفريقيا. وبالاضافة للعقوبات الاقتصادية، فان دول المجموعة الأوربية الـ ١٢ سحبت سفراءها من بريتوريا عام ١٩٨٦ احتجاجا على اعادة اعلان حالة الطوارئ. وفى عام ١٩٨٦ أيضا فرضت الجماعة الاقتصادية الأوربية عقوبات ضد جنوب أفريقيا. وعقب اجراءات دى كليرك فى أول فبراير ١٩٩١ طالب جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى برفع العقوبات الاقتصادية عن جنوب افريقيا، لتمكين دى كليرك من استكمال بناء جنوب أفريقيا جديدة. وأعربت اللجنة الأوربية عن رضائها عن اجراءات دى كليرك واعتبرتها تمهيدا لتخفيف عقوبات الجماعات الأوربية ضد جنوب أفريقيا. وعقب اجراءات دى كليرك فى أول فبراير ١٩٩١ أيضا، طالب وزير خارجية جنوب أفريقيا بيك بوتا برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على بلاده(٥٣).

أما الاتحاد السوفيتى السابق، فقد وضح منذ عام ١٩٨٨ اتجاهه للابتعاد عن الصراعات الاقليمية. وبدأ السوفيت يتحدثون عن استحالة الحل العسكرى لحل مشكلة جنوب أفريقيا فى ظل اقتناع موسكو

المتزايد بعدم كفاءة التكتيكات النضالية المستخدمة من قبل المؤتمر الوطنى الأفريقى. ودعت موسكو لضرورة الحل التفاوضى وطالبت المؤتمر الوطنى الأفريقى بالتفاوض مع حكومة بريتوريا. كذلك أدركت موسكو أن العقوبات الاقتصادية ضد جنوب أفريقيا محدودة الفاعلية. ولأول مرة منذ قطع العلاقات بين الاتحاد السوفيتى وجنوب أفريقيا عام ١٩٤٨ تمت دعوة وفد صحفى من المقربين من الحزب الوطنى الحاكم فى بريتوريا الى موسكو بشكل رسمى، كما بدأت موسكو تطور اتصالاتها مع شخصيات أفريكانية بيضاء محافظة(٥٤)، وقد دفعت كل هذه التطورات وتناقص الدعم السوفيتى لحركات التحرير فى جنوب أفريقيا – مما جعل مصدر الدعم الاقتصادى الوحيد لهذه الحركات هى دول الشمال – هذه الحركات لمواقف أقرب للحل التفاوضى.

ونأتى الآن الى سحب الاستثمارات الأجنبية من جنوب أفريقيا. وكان الرئيس السابق بوتا قد أعلن فى غير موضع أهمية الاستثمارات الأجنبية خاصة فى مجال نقل التكنولوجيا والتقنية العالية لجنوب أفريقيا. وقد بدأ سحب الاستثمارات الغربية – خاصة الأمريكية – أو تخفيضها فى جنوب أفريقيا منذ عام ١٩٨٠. وفى النصف الثانى من الثمانينات أصبحت الاستثمارات الأجنبية فى جنوب أفريقيا تعانى بشكل متزايد من عنصر المخاطرة، حيث تحول اقتصاد جنوب أفريقيا الى واحد من اكثر الاقتصاديات مخاطرة فى العالم، وبالتالى تزايد انسحاب الاستثمارات الأجنبية من جنوب أفريقيا عاما بعد عام. وقد وصل انسحاب الاستثمارات من جنوب أفريقيا الى ما قيمته ٣٠ بليون راند بحلول عام ١٩٨٩. وكان

هناك تأثير سلبى بصفة خاصة لانسحاب الاستثمارات الأمريكية من جنوب أفريقيا، بسبب تواجد هذه الاستثمارات فى القطاعات كثيفة رأس المال وذات معدلات النمو المرتفعة والمتقدمة تكنولوجيا. كما أن الاستثمارات الغربية بصفة عامة كانت هى التى دعمت القطاعات الاستراتيجية والمتقدمة تكنولوجيا فى اقتصاد جنوب أفريقيا ودعمت الترابط بين قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين.

كما أنه نتيجة انسحاب البنوك الأجنبية من جنوب أفريقيا ووقف قروضها لها خسرت الميزانية بليون دولار شهريا فى وقت تدهورت فيه قيمة العملة الوطنية الراند. ورغم أن اليابان لم تلتزم بالعقوبات الاقتصادية المفروضة ضد جنوب أفريقيا بسبب اعتمادها على استيراد الكروم منها، ورغم أن شركات يابانية واسرائيلية حلت محل الشركات الغربية التى سحبت استثماراتها من جنوب أفريقيا، فان ضغط الاستثمارات المنسحبة، جسده إعلان دى كليرك انه يأمل فى وقف العنف والكفاح المسلح من جانب المعارضة السوداء، بما يمهد لالغاء حالة الطوارئ من جانب الحكومة حتى يتم تشجيع المستثمرين الأجانب على العودة الى جنوب افريقيا(٥٥). وذلك يوضح أن عنصر الاستثمارات الأجنبية كان عامل دفع لدى كليرك للاعتدال فى النهاية.

خاتمة :

رغم أنه فيما ورد فى هذا الفصل من عوامل دفعت كلا من الأقلية البيضاء والقوى الوطنية المعبرة عن الأغلبية السوداء بحلول نهاية الثمانينات الى إبداء المرونة والاعتدال، كانت أساسية فى دفع الطرفين

إلى التفاوض وصولا الى تسوية تضمن مجتمعا ديمقراطيا غير عنصرى وقدرا من إعادة توزيع الثروة، ورغم اعلان دى كليرك فى البرلمان فى أول فبراير ١٩٩١ عن نيته فى إلغاء قوانين عنصرية مثل قانون الأراضى وقانون تخصيص مناطق لسكنى المجموعات العرقية المختلفة(٥٦)، فان هناك عوامل كانت تدفع فى اتجاه معاكس. وأهم هذه العوامل أن كل طرف كان يخاف ممن ينافسه فى الشعبية فى صفوف المجموعة العرقية التى ينتمى اليها. فقد برزت فى تلك المرحلة قوة يسار المؤتمر الوطنى الأفريقى وتنظيمات الوعى الأسود المناهضين لمبدأ التفاوض، وأيضا برزت حركة انكاثا من جانب آخر(٥٧)، وتصاعدت قوة يمين البيض ممثلا فى حزب المحافظين الذى كانت لديه ميلشيات مسلحة والذى انسحب نوابه من البرلمان لمجرد تعهد دى كليرك بالغاء ثلاثة قوانين عنصرية(٥٨).

وبدت أهمية التأثير الدولى الفعال والضاغط باتجاه التسوية وضماناتها المحتملة التى يمكن أن تطمئن كافة المجموعات العرقية بمستقبل ديمقراطى وآمن فى جنوب أفريقيا غير عنصرية. كما ظهرت نقاط الاتفاق بين حكومة بريتوريا والمؤتمر الوطنى الأفريقى، وأهمها مبدأ صوت لكل مواطن ووجود قضاء مستقل يفرض قائمة حقوق متساوية لكل مواطنى جنوب أفريقيا، وإلغاء حالة الطوارئ من جانب الحكومة مقابل تخلى المؤتمر الوطنى الأفريقى عن الكفاح المسلح.

الهوامش

(١) Harold Wolpe, **Race, Class and the Apartheid State** (Paris: UNESCO Press, 1988), pp. vii, 77,83.

(٢) Ibid, pp. 78,79.

(٣) Heidi Holland, **The Struggle: A History of the African National Congress** (London: Grafton Books, 1989), pp.199.203,212.

أنظر أيضا:

Fenele Mbali, **The Growth of Black Trade Unionism in South Africa, its Role in Influencing Changes in Wage Differentials with Special Reference to the Mining Industry** (Lusaka: International Labor Office, 1986), pp.25,26,28.

أنظر أيضا:

Special Report of the Director-General on the Application of the Declaration Concerning Action Against Apartheid (Geneve: ILO, 1989), p.24.

(٣) **Special Report**, op.cit.,pp.18-19,25,40.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit.,11,12,206.

(٤) Wolpe, op.cit.,pp.92,104,109.

(٥) Mbali, op.cit.,15,17,19,27.

أنظر أيضا:

Raymond Lotta,"The Political Economy of Apartheid and the Strategic Stakes of Imperialism", **Race and Class,** Autumn 1985, pp.32,33.

أنظر أيضا:

Special Report, op.cit.,pp 53,63.

أنظر أيضا:

Wolpe, op.cit.,pp.28,31.

(٦) Wolpe, op.cit.,pp.78,87.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.110,111.

(٧) Baruch Hirson, "The Struggle for a Post-Aprtheid Society in South Africa", A Review Article, **Third World Quarterly,** April 1990, p.164.

(٨) Wolpe, op.cit., p.34.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., p.78.

(٩) Holland, op.cit., p.203.

(١٠) Ibid, p.68.

أنظر أيضا:

Siradion Diallo, "L'ANC: Non au Dialogue Avec Pretoria", **Jeune Afrique,** 26 Octobre 1988, pp.22-23.

(١١) Holland, op.cit., p.223.

(١٢) Ibid, op.cit., p.213.

(١٣) Atsutsé Kokowi Agbobli, "Tout change, rien ne bouge", **Jeune Afrique,** 6-12/2/91.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., p.37.

أنظر أيضا:

"Unpicking Apartheid", **The Economist** April 28th, 1990, p.19.

أنظر أيضا:

"Reform in Year Two", **The Economist,** 26/1/91, p.14.

(١٤) Holland, op.cit., pp.63,89,97,117,176-187.

أنظر أيضا:

Wolpe, op.cit., p.78.

(١٥) **Special Report,** op.cit., p.8.12.

أنظر أيضا:

Wolpe, op.cit., p.104.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.228-229.

أنظر أيضا:

François Soudan, "Afrique Australe: Moscou changes, ses alliés s'inquitent". **Jeune Afrique.** 5 Octobre 1988, p.31.

(١٦) Roger Martin, "Regional Security in Southern Africa", **Survival**, September / October 1987, p.40.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.54,62,141,219.

أنظر أيضا:

Agbobli, op.cit., pp.12,13.

أنظر أيضا:

Apartheid in South Africa (New York: The United Nations Center Against, 1990),p.14.

(١٧) Holland, op.cit., pp.46,99,109,129,137,230.

(١٨) Ibid., pp.11,212-213,227,231.

أنظر أيضا:

Wolpe, op.cit., p.40.

(١٩) Holland, op.cit., p.12.

أنظر أيضا:

Special Report, op.cit., p.7.

(٢٠) Wolpe, op.cit., p.103.

(٢١) "Reform in Year Two", op,cit., pp.14,15.

أنظر أيضا:

Wolpe, op.cit., pp.95,96.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.54,219,221,227.

أنظر أيضا:

Hirson, op.cit., pp.160,163.

(٢٢) Hirson, op.cit., p.162.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., p.200.

(٢٣) Wolpe, op.cit., pp.49,53,106.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., p.124.

(٢٤) Mbali, op.cit., pp.29,30.

أنظر أيضا:

Wolpe. op.cit., pp.54,55.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.49,219.

(٢٥) Wolpe, op.cit., pp.13,30,33,35,53.88,90,97-98.

أنظر أيضا:

Mbali, op.cit., pp.5,13.

أنظر أيضا:

Special Report, op.cit., pp.7,30.

(٢٦) Christopher S. Wren, "Legal Discrimination Could End in Months", **The International Herald Tribune,** 2-3/2/1991,p.3.

أنظر أيضا:

Hirson, op.cit., p.161.

(٢٧) Wolpe, op.cit., p.99.

(٢٨) Holland, op.cit., pp.157,215.

(٢٩) "De Klerk: La peau à l'apartheid", **Tribune de Genève,** 2-3/2/91, p.3.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., p.218.

(٣٠) "Free at last", **The Economist,** 21 October 1989, p.59.

(٣١) Holland, op.cit., pp.41,85,231.

أنظر أيضا:

Wolpe, op.cit., p.82.

أنظر أيضا:

Mbali, op.cit., p.14.

أنظر أيضا:

Hirson, op.cit., p.165.

(٣٢) "Unpicking Aprtheid", op.cit., p.20.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.208,225.

أنظر أيضا:

Cosmas Desmond, "Sanctions and South Africa", **Third World Quarterly,** January 1986, p.88.

(٣٣) Holland, op.cit., pp.207,220,224.

Bechir Ben Yahmed, "Botha joue et gagne", **Jeune Afrique,** 26 Octobre 1988, p.5.

أنظر أيضا:

Martin, op.cit., p.389.

أنظر أيضا:

Special Report, op.cit., pp.36,47,64.

أنظر أيضا:

Wolpe, op.cit., pp.8,79,93,101.

أنظر أيضا:

"Les lois raciales qui seront abolies", **La Tribune de Genève,** 2-3/2/1991, p.3.

(٣٤) Wolpe, op.cit., p.103.

أنظر أيضا:

Agbobli, op.cit., p.13.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., p.209.

(٣٥) **Special Report,** op.cit., p.5.

أنظر أيضا:

Soudan, op.cit., p.31.

(٣٦) Wolpe, op.cit., pp.92,100.

أنظر أيضا:

Special Report, op.cit., p.64.

(٣٧) Wolpe, op.cit., p.102.

(٣٨) Diallo, op.cit., p.22.

(٣٩) **Special Report,** op.cit., pp.19,58.

أنظر أيضا:

Mbali, op.cit., p.17.

أنظر أيضا:

Lotta, op.cit., p.31.

أنظر أيضا:

Desmond, op.cit., p.93.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.227,228.

أنظر أيضا:

Agbobli, op.cit., p.12.

(٤٠) **Special Report,** op.cit., p.68.

أنظر أيضا:

Lotta, op.cit., p.22.

(٤١) Wolpe, op.cit., p.28,66,73,83,85,103.

أنظر أيضا:

Special Report, op.cit., pp.3-4.15,23,26,27,28,38,48.

أنظر أيضا:

Mbali, op.cit., pp.5,13.

(٤٢) "Small is Beautiful", **The Economist,** 21 October 1989, p.15.

(٤٣) Wolpe, op.cit., pp. 82,84.89.

(٤٤) Holland, op.cit., pp. 124,137,146.

أنظر أيضا:

Martin, op.cit., pp.389,401.

(٤٥) Martin, op.cit., pp.391,392,400.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.208,220.

(٤٦) Martin, op.cit., pp.392,393,398,401.

أنظر أيضا:

Diallo, op.cit., p.23.

(٤٧) Ben Yahmed, op. cit.,pp.4,5.

أنظر أيضا:

Diallo, op.cit., p.23.

(٤٨) Desmond, op.cit., pp.89,92,93.

أنظر أيضا:

Aprtheid in South Africa, op.cit., pp.10,14.

(٤٩) Holland, op.cit., pp.131,225,226.

(٥٠) Hirson, op. cit., p.165.

أنظر أيضا:

Soudan, op. cit., p.31.

(٥١) Lotta, op.cit., pp.18,26.

أنظر أيضا:

Special Report, op.cit., p.44.

(٥٢) "EC, but not U.S., ready to ease sanctions", **International Herald Tribune**, 2-3/2/91, p.1.

أنظر أيضا:

"Les sanctions seront assouplies", **Tribune de Geneve**, 2-3/2/92, p.3.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.207,222.

أنظر أيضا:

Desmond, op.cit., pp.79,81,84.

(٥٣) "EC, but not U.S...", op.cit., p.1.

أنظر أيضا:

"Les Sanctions seront assouplies", op.cit., p.3.

(٥٤) Soudan, op.cit., pp.30,31.

أنظر أيضا:

Agbobli, op.cit., p.13.

(٥٥) Desmond, op.cit., pp.80,83,87,89,90.

أنظر أيضا:

Lotta, op.cit., pp.25,29,31.

أنظر أيضا:

Holland, op.cit., pp.212,225.

(٥٦) Wren, op.cit., p.3.

(٥٧) Pierre Meyer, "Commentaire", **Tribune de Geneve**, 2-3/2/91. p.3.

(٥٨) Holland, op.cit., p.229.

الفصل الثالث

المؤتمر الوطنى الأفريقى
ومعادلة التوازنات الصعبة
١٩٩٠ - ١٩٩٣

يبدو أنه من نصيب جنوب أفريقيا وحركة التحرر الوطنى بها أن ترتبط مراحلها التاريخية المختلفة بمذابح للسود هناك: فمن شاربفيل ١٩٦٠ وانتهاء ببوبياتونج ١٩٩٢، ومرورا بسويتو ١٩٧٦ تتأكد هذه الفرضية أكثر وأكثر.

وقد وضعت مذبحة بوبياتونج وما تلاها من تعليق مفاوضات السلام المعروفة باسم «كوديسا» (مؤتمر من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية)، التى شارك فيها ١٩ مجموعة، المؤتمر الوطنى الأفريقى على مفترق طرق جديدة.

لقد احتفظ المؤتمر برؤية بعيدة المدى: ضرورة التخلص من التمييز العنصرى (الأبارتيد)، وما يتصل به من ممارسات غير عادلة، واستبدال كل ذلك بنظام عادل وديمقراطى حقيقى. وفى هذا الصدد اعتبر المؤتمر كل الاصلاحات التى تمت مابين ١٩٨٩ و١٩٩٢ من قبل حكومة بريتوريا هى مجرد اصلاحات شكلية طالما لم تقر مبدأ حكم الأغلبية(١).

وقد سعى المؤتمر لاستمالة البيض من خلال طمأنتهم سواء كموظفين أو كرجال أعمال، ووعدهم بحكومة وحدة وطنية اذا فاز المؤتمر فى انتخابات عامة وديمقراطية. ويطرح المؤتمر قبوله لاعلان حقوق للأقليات دون إعطاء الأقليات فيتو على قرارات الأغلبية(٢).

وقد نجح المؤتمر فى ضم عدد كبير من الملونين إلى صفوفه لتأكيد طبيعته غير العنصرية كما جذب تأييد بانتوستان (معزل) الترنسكاى

خلال اجتماعات «كوديسا»، بالاضافة إلى عودة بانتوستانى فندا وسيسكاى عن قرارهما السابق بالاستقلال، ومطالبتهما باعادة الاندماج فى جنوب أفريقيا موحدة، وهو ما عزز دعوة المؤتمر لجنوب أفريقيا موحدة فى مواجهة الصيغة الفيدرالية. ولايمكن إنكار نجاح المؤتمر الوطنى الأفريقى فى فرض صيغة إدماج السود فى برلمان موحد، ومبدأ صوت لكل مواطن على كافة المشاركين فى «كوديسا»(٣).

وقد نجح قرار المؤتمر بمقاطعة المفاوضات الدستورية فى يونيو ١٩٩٢ فى نقل المناقشات بين الحكومة والمؤتمر، من قاعة الاجتماعات المغلقة إلى الشارع، من خلال الـ ١٤ مطلبا التى ارسلها مانديلا لدى كليرك لاستئناف المفاوضات، ورد دى كليرك عليها ثم رد مانديلا عليه(٤).

وقد كانت مذبحة بويباتونج فرصة ذهبية للمؤتمر لتجميع قواه الداخلية وتعبئة أنصاره فى المدن السوداء ضد الشرطة العنصرية المتهمة بحماية الجناة فى المذبحة، وضد منظمة انكاثا التى دبرت ونفذت الاعتداء. كما استغل المؤتمر الأزمة لإبراز التناقض بين ما ذكره الحزب الوطنى الحاكم عن الرغبة فى اصلاحات ديمقراطية ورفضه لديمقراطية تؤدى إلى تخليه عن السلطة(٥).

المؤتمر الوطنى الأفريقى وقضية العنف ضد السود:

نجحت الحملة الإعلامية المكثفة للمؤتمر الوطنى الأفريقى - خاصة عقب مذبحة بويباتونج - فى ابراز دور الشرطة فى جنوب أفريقيا

فى تشجيع وتسليح عناصر الزولو التابعة لحركة انكاثا، من خلال عدم تحريم الحكومة لما يسمى «الأسلحة التقليدية» لقبائل الزولو وهى الرماح. كما ركز المؤتمر الوطنى الأفريقى على فتح الشرطة النار عقب مذبحة بويباتونج بشكل استفزازى على المواطنين السود، كما لم تهتم الشرطة حتى باسعاف ضحايا إطلاقها النار(٧).

وقد أدت هذه الحملة بالقاضى جولدستون من جنوب أفريقيا إلى اتهام حكومة بريتوريا بتجاهل توصيات سابقة للقضاء بشأن كبح جماح موجة العنف بما فى ذلك حظر أسلحة أفراد الزولو ووضع البيوت الجماعية للعمال المهاجرين تحت الرقابة لعدم تهريب أسلحة إليها. وانتقد تواطؤ أفراد من الشرطة مع عناصر الزولو فى بعض الهجمات ضد السود. وأصبحت معظم المصادر تجمع على ضرورة إصلاح جهاز الشرطة واشتراط ذلك لحدوث تسوية سلمية فى جنوب أفريقيا.

وفى مقابل سياسة الحكومة التى لم تتخذ إجراءات قبض على المتهمين فى عمليات قتل السود مثلما جرى بالنسبة لتسع رجال شرطة اتهموا فى مذبحة فى سيبوكنج وبقوا فى الخدمة رغم ذلك، فإن مراقبين دوليين طالبوا الحكومة بالسيطرة على قوات الأمن وتطهيرها ممن لم يتخل عن ممارسات الماضى، بما فيها فتح النار على السود، وحثوها على محاكمة المسئولين من الشرطة عن إشعال أعمال العنف. وأصبحت حكومة دى كليرك محاصرة بضغوط لتقديم ضمانات لكل مواطنى جنوب أفريقيا بأن الشرطة ستكون تحت تحكم الدولة، وتغيير هيكل قيادة الشرطة، بل واستضافة لجنة دولية لرصد أنشطة الشرطة

تمهيدا لوضعها تحت سيطرة النظام اللاعنصرى.

وجاء اتهام آخر فى هذا الشأن من صحيفة الاندبندنت اللندنية فى ١٦ يوليو ١٩٩٢ مشيرا إلى تورط شرطة جنوب أفريقيا فى التآمر لقتل منشق جنوب أفريقى هو ديرك كوتيزى(٨).

المؤتمر الوطنى الأفريقى يهاجم ودى كليرك يتراجع:

وقد حدث تراجع من دى كليرك بعد ذلك فى عدة نقاط أمام ضغوط المؤتمر الوطنى الأفريقى والرأى العام للسود وقطاع من البيض. فقد قبل فكرة المشاركة فى السلطة خلال المرحلة الانتقالية، كما تخلى عن المطالبة بحق فيتو صريح للأقلية البيضاء فى الدستور الجديد، أو بمجلس شيوخ قوى تتمتع فيه أحزاب الأقلية بامتيازات خاصة. كما أدى لجوء مانديلا لمجلس الأمن بدى كليرك إلى العمل للحد من أعمال العنف فى مدن السود، من خلال سحب ٣ فرق من الشرطة والجيش كانت تشتهر بارتكاب أعمال دموية ضد المواطنين السود فى مدنهم. كما وعد دى كليرك باجراءات لمكافحة حمل السلاح فى مدن السود، ولتحسين الظروف الأمنية حول البيوت الجماعية للعمال المهاجرين بالقرب من مدن السود. وقد ألقى المؤتمر الوطنى الأفريقى عبء توقف المفاوضات السلمية أكثر من مرة على معارضة دى كليرك لحكم الأغلبية(٩).

المؤتمر الوطنى الأفريقى وتوجه راديكالى جديد:

عاش السود فى مدنهم فى حالة قلق دائم من أى اعتداء غير

متوقع فى أى وقت، فقد حدثت ٤٩ مذبحة للسود خاصة أنصار المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢. وبناء على ذلك فإن الغاضبين من السود - عند زيارة مانديلا لمدينة بويباتونج عقب المذبحة فى يونيو ١٩٩٢ - واجهوه بانتقاد ما أسموه سلوك الحمل الذى يسلكه فى وقت يتعرض فيه السود للقتل كما طالبوه بالسلاح(١٠).

وبينما أكد مانديلا تمسكه بمحادثات السلام فإنه اشترط تفاوض الحكومة بنية حسنة وتحدث بعد مذبحة بويباتونج عن عدم استبعاد اللجوء مرة أخرى للكفاح المسلح اذا فشلت المفاوضات مع الحكومة - وكان المؤتمر قد تخلى عن الكفاح المسلح فى أغسطس ١٩٩٠ - واتهم دى كليرك شخصيا بالتورط فى دفع أعمال العنف بين السود، وربط مجرد اجتماعه بدى كليرك باتخاذ الأخير اجراءات ضد العنف فى مدن السود، وخاصة معاقبة ضباط الشرطة المسئولين عن العنف. واتهم مانديلا جيش جنوب أفريقيا بتدريب عناصر من جيش ناميبيا السابق واشراكها فى عمليات العنف ضد عناصر المؤتمر الوطنى الأفريقى(١١).

ويمكن تفهم مواقف مانديلا هذه فى ضوء إحساسه بالمنافسة من انكاثا بين السود وتخوفه من تعريض قاعدته الجماهيرية للاهتزاز اذا لم يتجاوب مع مشاعر الغضب لدى أنصاره.

كما أن عناصر المؤتمر المتشددة كانت قد صعدت العنف من خلال هجمات مسلحة على رجال الشرطة ووضع المتاريس فى شوارع عدة مدن للسود(١٢).

وقام المؤتمر باعادة شخصية مثل رونى كاسريلس، الذى كان قد تم تهميش دوره خلال مفاوضات كوديسا ليتولى قيادة لجان الحملات الجماهيرية للمؤتمر. وكان فشل المرحلة الثانية من كوديسا قد دفع بالراديكاليين داخل المؤتمر لاعادة تأكيد فشل الخيار التفاوضى، وعجز مانديلا عن إجبار دى كليرك على وقف العنف فى مدن السود. وقد قادت هذه العناصر مظاهرات فى مدينة كيب تاون فى ٣٠ يونيو ١٩٩٢ واجهتها الشرطة بالنيران(١٣).

ولايمكن تفسير النزعة الراديكالية التى ظهرت على المؤتمر الوطنى الافريقى دون الحديث عن مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو). ورغم سبق انتقاد المؤتمر الوطنى الأفريقى للنزعة العمالية Workerism لبعض اتحادات العمال التى ركزت على تحقيق مكاسب اقتصادية للعمال، فإنه بدأ توطيد علاقته بكوساتو الذى اتسعت عضويته ليضم ١٫٣ مليون عامل اسود بالإضافة الى انضمام عمال بيض لعضويته منذ ١٩٨٧(١٤). ويضم عمالا من قطاعات التعدين والأغذية والمنسوجات والملابس.

وقد أعد كوساتو - بالاشتراك مع المؤتمر الوطنى الأفريقى والحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا - حملة اضرابات بدأت فى ٣ أغسطس ١٩٩٢ لاجبار الحكومة على التخلى عن السلطة، موضحا أن اللغة الوحيدة التى تفهمها الحكومة هى لغة حركة الجماهير فى الشارع. ونظم مسئولو كوساتو بالفعل مسيرة ضمت ١٠ آلاف شخص يوم ١١ يوليو ١٩٩٢. كما نظم إضرابا فى مصنع امبالا للألومنيوم للاحتجاج

على رفض إدارة المصنع تنظيم اجتماع جماهيرى مؤيد للمؤتمر الوطنى الأفريقى ومعارض للبانتوستانات (المعازل). كما جرت اضرابات فى مصنع تويوتا فى بورت اليزابيث(١٥).

ورغم تأكيد مانديلا أن الحملة الجماهيرية ستكون سلمية ومنظمة، فإن سكرتير عام كوساتو حذر من أنه اذا لم تستجب السلطات فى جنوب أفريقيا لمطالبه ومطالب المؤتمر الأفريقى للعودة للمفاوضات، فإن جنوب افريقيا ستشهد فوضى كاملة وحرباً أهلية(١٦).

التحولات فى المواقف الاقتصادية للمؤتمر الوطنى الأفريقى:

بدأ المؤتمر اتصالاته مع اتحاد صناعات جنوب أفريقيا منذ خريف ١٩٨٥ فى لوزاكا، كما أنه - ومنذ ١٩٨٧ - دخل فى حوار مع الغرفة الأفريقية الوطنية للتجارة فى جنوب أفريقيا مما أدى إلى تقارب المواقف بينهما(١٧). وقد نجح المؤتمر فى جذب نقابات العمال ورجال الأعمال فى جنوب أفريقيا للضغط على حكومة بريتوريا لوقف أعمال العنف الهادفة لتقسيم السود. ورأت عدة مؤسسات لرجال الأعمال فى جنوب أفريقيا أن مجئ المؤتمر الوطنى للسلطة صار حتميا وبالتالى بدأت تتفاوض معه ومع خبرائه الاقتصاديين. ومن جانبه دخل المؤتمر فى اتصالات مباشرة مع مؤسسات رجال أعمال غربية، مثل اتحاد البنوك السويسرية. إلا أن رجال الأعمال فى جنوب أفريقيا رفضوا حركة احتجاج جماهيرى فى الشوارع وإضرابات عمالية لتأييد المؤتمر الوطنى الأفريقى باعتبار ذلك سيدمر الاقتصاد(١٨).

وقد وصفت حكومة بريتوريا نفسها البرنامج الاقتصادى الجديد للمؤتمر الوطنى الأفريقى بالبراجماتية، وذلك فى أوائل يونيو ١٩٩٢. وجاء البرنامج الجديد متغيرا بشكل لافت عن برنامج ابريل ١٩٩٠، والذى كان يدعو لتأميمات طوعية أو إجبارية «للمشروعات الاستراتيجية» وإنشاء مؤسسات مصرفية تابعة للدولة توجه التمويل للتنمية. وطالب البرنامج بخطة تنمية وطنية تحكم السياسة الاقتصادية، وإلى تحقيق النمو الاقتصادى من خلال إعادة التوزيع للثروة، وزيادة الانفاق على الخدمات الاجتماعية والسلع الاستهلاكية الأساسية. وقد جاءت الورقة الاقتصادية للمؤتمر فى ابريل ١٩٩٢ لتدعو للتخلى عما أسمته بـ «الجمود العقائدى» عند تحديد دور الدولة فى الاقتصاد، ولتؤكد على اقتصار التأميمات على الخدمات العامة والسعى للجمع بين تجنب الفوضى الاقتصادية مع سد احتياجات ملايين السود العاطلين. وأعطت الورقة الجديدة ضمانات للبيض بحماية امتيازاتهم والعمل لتوفير ضمانات لاجتذاب الاستثمار الأجنبى(١٩).

وقد أدرك المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد عودته من المنفى والحظر دخول عناصر جديدة فى المعادلة الاقتصادية مثل شكوى الأقلية البيضاء من ارتفاع الضرائب وتلويح صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتقديم مليار دولار لتحسين خدمات الإسكان والتدريب فى مناطق السود.

وقد طرحت ورقة ابريل ١٩٩٢ ثلاثة خيارات تركتها مفتوحة: إما توسيع القطاع العام من خلال التأميم المرتبط بتقديم تعويضات أو شراء أسهم من خلال آليات السوق، انشاء مشروعات قطاع عام جديدة أو

مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص، وأخيرا تقليص دور القطاع العام والخصخصة PRIVATIZATION. واكتفت الورقة بالحديث عن الحاجة لقوانين مضادة للاحتكار تمنع تركيز مبالغ فيه للقوة الاقتصادية، وفرض ضريبة على الثروة دون ارتفاع نسبة التضخم. كما رحبت الورقة باقتراح صندوق النقد الدولى بألا يتعدى عجز الموازنة فى جنوب أفريقيا ١٠٪ من الناتج القومى الاجمالى. وتراجع المؤتمر فى هذه الورقة عن المطالبة بحد أدنى للأجور وذلك اقتناعا على مايدو برأى الاقتصاديين البيض من أن ذلك قد يعوق ايجاد فرص عمل جديدة للعاطلين(٢٠).

وقد تحدث قياديون فى المؤتمر عن اقتصاد مختلط يجمع بين القطاعين العام والخاص، ودعا نيلسون مانديلا إلى تقليص عدد موظفى الدولة الذين يشكلون عبئا على الدولة(٢١).

انقسامات وتراجعات داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى:

عانى المؤتمر دائما من انقسامات داخلية بين معتدلين يريدون استمرار المفاوضات مع حكومة بريتوريا ومتشددين ارادوا نقل الصراع مع الحكومة العنصرية للشارع، وهو ما سمى بخيار ليبزج: أى سلسلة اضرابات ومسيرات تؤدى إلى عمل جماهيرى حاسم يسقط الحكومة كما حدث فى ليبزج بألمانيا الشرقية عام ١٩٨٩. وقد زاد تأثير هذه الانقسامات فى ضوء استطلاعات للرأى أشارت إلى أن المؤتمر سيحصل على ٤٥٪ فقط من أصوات الناخبين اذا جرت انتخابات عام ١٩٩٢. كما عانى المؤتمر بشكل متزايد من التباينات العرقية فيما بين السود. وعقب فشل الجولة الثانية من مفاوضات كوسانو اتهم المتشددون مانديلا

بتقديم تنازلات ضخمة وشكك بعضهم فى مصداقية استراتيجية التفاوض ككل(٢٢).

وقد جاء تراجع المؤتمر الوطنى الأفريقى عن مطالبته بالانسحاب من أولمبياد برشلونة ١٩٩٢ – رغم تأييد الأسقف ديزموند توتو لهذه الدعوة – ليؤكد وجود الخلافات داخل صفوف المؤتمر. فقد صدرت الدعوة احتجاجا على مذبحة بويباتونج فى ١٧ يونيو ١٩٩٢، إلا أن اللجنة الأولمبية الوطنية فى جنوب أفريقيا سعت لعدم تفويت فرصة المشاركة فى الأولمبياد بعد ٣٠ عاما من استبعاد رياضى جنوب أفريقيا، فعاد المؤتمر لاشتراط ارتداء الرياضيين المشاركين من جنوب أفريقيا علامات ضد العنف ومع السلام والديمقراطية، وزيارة أى فرق رياضية زائرة لجنوب افريقيا ليويباتونج وتضامنها مع ضحايا العنف. كما ربط المؤتمر أى اتصالات رياضية دولية فى المستقبل بمدى التقدم فى تحقيق السلام والديمقراطية. ومن جانبه فإن حزب المحافظين اليمينى المعارض (حزب للبيض) اتهم المؤتمر بأنه سيلجأ للعنف فى المباريات الرياضية التى ستجرى فى جنوب افريقيا تشبها بعملية ميونيخ الفلسطينية ضد رياضيين اسرائيليين خلال أولمبياد ١٩٧٢(٢٣).

وجاءت خيبة أمل المؤتمر الوطنى الأفريقى من جراء تقرير لجنة التحقيق التى عينتها حكومة بريتوريا حول مذبحة بويباتونج، والتى لم تجد أدلة لدعم اتهامات المؤتمر للحكومة بتشجيع أعمال العنف بالمدينة، وألقت مسئولية العنف بشكل متوازٍ على الحكومة والمؤتمر وحركة انكاثا، وقد دفع ذلك بدى كليرك الى اتهام المؤتمر نفسه بالضلوع فى

أحداث العنف فى المدينة، خاصة بعد زيارته لها عقب مذبحة ١٧ يونيو ومقابلته بسخط المواطنين السود فاعتبر ذلك السخط منظما بشكل مقصود من قبل المؤتمر الوطنى الأفريقى. وقدم التقرير خدمة لحكومة بريتوريا فى اتهاماتها للمؤتمر الوطنى الأفريقى من خلال اتهامه الادعاءات المتتالية من جانب المؤتمر ضد حكومة بريتوريا فى الشهور الأخيرة بأنها تسببت فى تلبيد الأجواء بغيوم العنف المتزايد(٢٢).

وتواصلت اتهامات حكومة بريتوريا وقوى غربية أخرى للمؤتمر الوطنى الأفريقى بالتحالف مع الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا إلى حد الادعاء بوجود شيوعيين بنسبة نصف أعضاء قيادة المؤتمر. كما اتهمت سلطات جنوب أفريقيا المؤتمر بتخزين آلاف من قطع السلاح فى انجولا، وكذلك اتهمته بانتحال أعضائه صفة رجال شرطة أو جيش خلال أعمال عنف فى مدن للسود، وقيامه باحتجاز سجناء فى دول أفريقية مجاورة. وقد مهدت تلك الاتهامات الأرضية لدى كليرك لإتهام المؤتمر وحلفائه بالعمل لنشر الفوضى والرغبة فى الوصول للسلطة بوسائل غير دستورية وبمحاولة فرض أفكاره على بقية المشاركين فى «كوديسا»، وأكد عدم سماح حكومته بذلك. وجدد دى كليرك اعتبار حكومته للمؤتمر كإحدى الجماعات الممثلة للسود بلا أى وضع متميز عن الآخرين(٢٣).

وقد شكك الكثيرون فى نجاح المؤتمر الوطنى الأفريقى وكوساتو فى شن اضرابات متواصلة لفترة طويلة فى ظل أوضاع البطالة حينذاك بين السود (٤٠ ٪)، وفى ظل تشدد أصحاب الأعمال تجاه الاضرابات

فى ظل تدهور الحالة الاقتصادية فى البلاد. كما أن المؤتمر أدرك أن الحكومة تملك أدوات بطش، ومثال ذلك اعتقال الشرطة ٦٠ من نشطاء المؤتمر وتصفية أحد كوادره فى اعقاب مقاطعة المؤتمر للمفاوضات الدستورية، ولجوء مانديلا لمجلس الأمن. ودفعت هذه العوامل الكثيرين للتأكيد على عودة المؤتمر لمائدة التفاوض(٢٦).

المؤتمر الوطنى الأفريقى والعلاقات مع حركة انكاثا:

كان المتهم المباشر فى مذبحة بوبياتونج كما هو الحال فى مذابح سابقة ضد أنصار المؤتمر الوطنى الأفريقى هو حركة انكاثا وعناصرها المسلحة. وقد فشل لقاء مانديلا مع بوتيليزى فى بدايات ١٩٩١ فى وقف العنف بين الحركتين وأنصارهما، واتهم مانديلا انكاثا بأنها امتداد لنظام الأبارتيد وأن انشطتها وتسليح وتدريب أعضائها يتم بواسطة حكومة بريتوريا. وبالمقابل فإن انكاثا ادعت أن عناصرها هى التى تتعرض لمذابح، وأن ١٠ من أنصارها قتلوا فى مذبحة بوبياتونج. واتهم بوتيليزى المؤتمر الوطنى الأفريقى بالشراهة للسلطة، وبمهاجمة عناصر قبائل الزولو، مشيرا – بشكل خاص – إلى مذبحة فى ابريل ١٩٩٢. وانتقد مقاطعة المؤتمر للمفاوضات الدستورية واعتبرها محاولة لاحتكار تشكيل مستقبل جنوب افريقيا(٢٧).

وقد سعدت حكومة بريتوريا العنصرية بهذه الاتهامات المتبادلة بين المؤتمر وانكاثا وألقت مسئولية العنف فى مدن السود على الصراع بينهما.

الاعتبارات الاقليمية فى حسابات المؤتمر الوطنى الأفريقى:

نجحت سياسة العصا والجزرة التى اتبعتها بريتوريا مع معظم دول الجوار الأفريقية، وكانت دعوة وزير خارجية جنوب أفريقيا بيك بوتا إلى القمة الأفريقية بداكار مخيبة لآمال مانديلا الذى ذهب إلى هناك بأمل تعبئة موقف افريقى حازم مؤيد للمؤتمر. وذكرت بعض التقارير أن مانديلا تعرض فى داكار لضغوط للعودة إلى مائدة التفاوض مع حكومة بريتوريا(٢٨).

وقد سعت دول أفريقية للتنافس على صداقة حكومة بريتوريا حتى قبل مشاركة السود فى السلطة. وقد زادت زيارات رجال الأعمال من جنوب افريقيا إلى دول أفريقية منها من لم يكن قد رفع الحظر رسميا على جنوب افريقيا. وقد زادت صادرات جنوب أفريقيا لبقية دول أفريقيا ٢٠٪ فى عامى ١٩٩٠ و١٩٩١ وكانت قد زادت بنسبة ٤٠٪ عام ١٩٨٩، كما اتسع حجم المكتب التجارى لجنوب أفريقيا فى موزمبيق ونظمت بريتوريا معرضا تجاريا ضخما فى كينيا فى يونيو ١٩٩٢. ووصلت قيمة صادرات جنوب أفريقيا إلى بقية القارة عام ١٩٩١ إلى ٥ر١ بليون دولار معلنة، ومثلها تقريبا غير معلن مع دول كانت ماتزال تلتزم رسميا بالحظر على جنوب افريقيا، أى ماقيمته ٧٠٪ من قيمة صادرات جنوب أفريقيا ككل. ونتيجة غياب النقد الأجنبى لدى معظم دول أفريقيا وانسحاب الاستثمارات الأوربية والأمريكية منها، فإن دولاً أفريقية عديدة أصبحت تنظر بتقدير للتعاون مع جنوب أفريقيا ورجال الأعمال بها وتسعى لشراكة تجارية معها وجذب التمويل والاستثمارات

منها، وتطورت علاقات رسمية بين جنوب أفريقيا و١٩ دولة افريقية وعلاقات غير رسمية مع ٣١ دولة أخرى. وروجت حكومة جنوب أفريقيا حينذاك لفكرة أفريقيا ذات الأعمدة الأربعة: مصر، كينيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، وأعطت لكل منهم دورا فى اخراج الدول المحيطة بها من الكساد الاقتصادى. وقد رحبت نيجيريا من جانبها بزيارة دى كليرك لها فى ابريل ١٩٩٢ لبدء تعاون اقتصادى وسياسى، ونفس الشئ بالنسبة لكينيا التى أسس معها علاقات تجارية واقتصادية وسياسية، وتحدثت أوساط عديدة عن سعى جنوب أفريقيا لترتيب زيارة لدى كليرك إلى القاهرة(٢٩).

إلا أنه علينا ألا نتجاهل بقاء الالتزام الأفريقى تجاه نضال شعب جنوب افريقيا ضد الأبارتيد، وهو ما تجسد فى تبنى قمة داكار لدعوة مجلس الأمن لجلسة خاصة، حول الوضع فى جنوب افريقيا وبيان وزير خارجية السنغال – رئيس القمة الأفريقية حينذاك – أمام مجلس الأمن فى ١٥ يوليو ١٩٩٢، ووقف العنف الذى يهدد بالامتداد لدول مجاورة، مع تأكيده فى ذات الوقت على أهمية العودة للتفاوض. وقد ألقى ثمانية وزراء خارجية دول أفريقية بيانات فى المجلس منهم وزراء خارجية مصر، الجزائر، الكونغو، الرأس الأخضر، ناميبيا، نيجيريا، أوغندا وزيمبابوى، أيدوا فيها مواقف المؤتمر الوطنى الأفريقى، وربطوا بين الاستقرار والتنمية فى أفريقيا ككل والوضع فى جنوب أفريقيا(٣٠).

الاعتبارات الدولية فى حسابات المؤتمر الوطنى الأفريقى:

نجح المؤتمر الوطنى الأفريقى فى حملته الاعلامية المكثفة فى إيجاد تشكك دولى فى مصداقية شرطة جنوب أفريقيا، مما دعا الكثيرين

لقبول فكرة وجود دولى لمراقبة الأمن فى مدن السود بشكل متزايد، مما اضطر حكومة بريتوريا لدعوة الشرطة البريطانية (اسكوتلانديارد) للتحقيق فى صحة التحقيقات التى أجرتها الحكومة حول مذبحة بويباتونج.(٣١)

والجدير بالذكر أن للمؤتمر اتصالات دولية واسعة منذ وجوده بالمنفى، ولم ينس المؤتمر دور الضغوط الأمريكية على حكومة بريتوريا لإطلاق سراح مانديلا ورفع الحظر عن نشاط المؤتمر الوطنى الأفريقى. وقد ساهمت الحملة الاعلامية للمؤتمر فى أعقاب مذبحة بويباتونج فى انخفاظ الشعبية الدولية لدى كليرك. كما دفعت الحملة بمؤتمر العمد فى الولايات المتحدة إلى إدانة تورط حكومة بريتوريا فى أعمال العنف والمطالبة باستمرار العقوبات ضدها. ثم أعلن دى كليرك فى بداية يوليو ١٩٩٢ الترحيب باقتراح لسكرتير عام الأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى إرسال ممثل خاص إلى جنوب أفريقيا فى مهمة مساع حميدة. وبذلك وضع دى كليرك المؤتمر الوطنى فى حالة الدفاع، حين رفض المؤتمر هذه المهمة، وطالب بأن تأتى هذه الزيارة بعد اجتماع لمجلس الأمن وبولاية من المجلس لتقصى الحقائق وليس للمساعى الحميدة(٣٢).

ومن الهام التوقف قليلا أمام أحداث اجتماع مجلس الأمن يومى ١٥ و١٦ يوليو ١٩٩٢. فمانديلا ذهب للمجلس فى محاولة لعقاب دى كليرك على عدم قبوله مطالب المؤتمر الوطنى الأفريقى لاستئناف المباحثات الدستورية، وملوحا بالدعوة لتحقيق دولى فى العنف السياسى فى جنوب أفريقيا. وألقى بيانا وصف بالتشدد متهما حكومة بريتوريا بتنظيم حملة إرهاب دولة لقهر الحركة الديمقراطية متعددة الأجناس

وطالب المجلس باجراءات فى ضوء تحقيقات الممثل الخاص للسكرتير العام، وحث على نشر قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة مع علمه مسبقا بأن ذلك المطلب غير مقبول تماما من قبل حكومة بريتوريا. وحرص مانديلا على تلقى دعم دولى يلقى على الحكومة مسئولية العنف وإفشال المفاوضات. وجاء بيان رئيس لجنة الأمم المتحدة لمناهضة الأبارتيد على هوى مانديلا وحسب خططه، حيث اتهم حكومة بريتوريا بتجاهل أعمال العنف بين السود، ومشاركة قوات الأمن فى إشعال العنف. كما ألقى معظم المتحدثين اللوم فى أحداث العنف على حكومة بريتوريا(٣٣).

إلا أن بيك بوتا عمد الى نفى اتهامات مانديلا وإلى التركيز على مسئولية الأطراف الداخلية فى جنوب أفريقيا عن حل مشكلاتها وهذه «اطروحة» حظيت بدعم الوفد الأمريكى مما شكل ضربة للمؤتمر الوطنى الأفريقى، ودعا بوتا الأمم المتحدة لإرسال مراقبين يشاركون مع لجان مراقبة لأعمال العنف دعا لإنشائها بين الحكومة والمؤتمر الوطنى الأفريقى وحركة انكاثا. وركز على دعوة مانديلا للعودة إلى مائدة المفاوضات، وهى دعوة ركز عليها وفدا الولايات المتحدة وبريطانيا. وجاء قرار مجلس الأمن ٧٦٥ خاليا من إدانة مباشرة لحكومة بريتوريا بشأن تورطها فى أحداث العنف، نتيجة اعتراض بريطانيا أساسا والتى أشادت بتقدم حكومة بريتوريا فى محادثات السلام وإنهاء الأبارتيد.

ومن هنا جاءت نتيجة مجلس الأمن قرارا حقق انتصارات للمؤتمر الوطنى الأفريقى من جهة تبنى هدف إنشاء مجتمع ديمقراطى غير

عنصرى فى جنوب أفريقيا، كما ذكر المجلس باعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٩ حول الأبارتيد ونتائجه المدمرة على الجنوب الأفريقى، وطالب حكومة جنوب أفريقيا باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لوقف العنف وحماية حياة وممتلكات المواطنين. إلا أنه - استجابة للموقف البريطانى - حث كافة الأطراف على العمل لوقف العنف والعودة للمفاوضات السلمية. ولم يحدد القرار ولاية الممثل الخاص للسكرتير العام وانما اكتفى بتحديد أهداف هذه المهمة، وهى التوصية باجراءات تؤدى لإنهاء العنف وإيجاد ظروف مواتية للمفاوضات.

وأكد القرار بوضوح دعم نضال شعب جنوب أفريقيا المشروع من أجل مجتمع ديمقراطى وغير عنصرى، وأدان بوضوح أيضا مذبحة بويباتونج وماتلاها من إطلاق النار على المدنيين العزل، وطالب سلطات بريتوريا بمحاكمة المسئولين عن العنف(٣٤).

وقد ثارت مخاوف لدى المؤتمر الوطنى الأفريقى عقب جلسة مجلس الأمن. فقد خشى من أن تؤدى مهمة المبعوث الخاص للسكرتير العام إلى مجرد تقرير محايد لا يلقى باللوم على أحد، ولايوصى باجراءات محددة فى وقت يلزم فيه المؤتمر بالعودة إلى مائدة التفاوض. وقد سعى دى كليرك إلى تحسين صورة حكومته دوليا مرة أخرى وحث المؤتمر الوطنى الأفريقى على العودة للمفاوضات(٣٥).

وقد تزامنت تلك المخاوف مع دعم الجماعة الأوربية لاستئناف مفاوضات السلام وترحيبها باستعداد بريتوريا لاستقبال مراقبين دوليين للتحقيق فى مذبحة بويباتونج(٣٦).

خاتمة :

بقيت نقاط الخلاف الموضوعية - خلال تلك المرحلة - بين المؤتمر الوطنى الأفريقى وحكومة بريتوريا هى صيغة الفيدرالية فى مواجهة صيغة السلطة المركزية واستمرار إصرار دى كليرك على دستور انتقالى، بالإضافة لتدعيم السلطات الاقليمية والمحلية لموازنة حكم الأغلبية وهو ما رفضه المؤتمر الوطنى الأفريقى كتكريس للنزعات الاقليمية والطائفية. كما دعا دى كليرك إلى اشتراط أى تغيير فى الدستور القادم أن يحصل على غالبية أكثر من ٧٥٪ بما يحتاج إلى دعم أكثر من حزب واحد. واتهم مانديلا هذا السيناريو بأنه يعطى الأقليات - خاصة الملايين الخمسة البيض حق فيتو فعال. وبقى منطق الخلاف هو نظرة دى كليرك للهدف باعتباره المشاركة فى السلطة فى مقابل نظرة المؤتمر باعتباره حكم الأغلبية.

وقد قربت دبلوماسية المؤتمرات الصحفية المواقف أكثر من المحادثات المغلقة التى انتهت جولتها الثانية فى مايو ١٩٩٢. وبعد أحداث بويباتونج عمد رجال الأعمال الراغبون فى تفادى أزمة سياسية تحول دون عودة الاستثمار الأجنبى ورجال الكنيسة لاعادة جو الثقة المتبادلة وحسن النوايا الذى تعرض لانتكاسات شديدة بين الحكومة والمؤتمر لتجنب الفوضى والحرب الأهلية.

الهوامش

(١) "For The Next SouthAfrica", **International Herald Tribune,** 3/7/1992,p.3.

أنظر أيضا:

Philip Gawith, "Negotiations Likely to Be Mandela's Only Choice", **Financial Times,**22/6/1992.

(٢) Richard Lambert, Patti Waldmeir and Michael Holmer, "Mandela Warns on South Africa's Stability", **Financial Times,** 12/5/1992,pp.1,20.

(٣) Heidi Holland, **The Struggle** (London: Grafton Book's,1989), pp.204,223.

(٤) Bill Keller, "A Duel Over Race Goes Public", **International Herald Tribune,** 11-12/7/1992, p.2.

(٥) John Koppisch, "The Truth About Boipatong", **Wall Street Journal,** 14/7/1992,p.6.

أنظر أيضا:

"De Klerk is Clinging to Levers of Power", **Financial Times,** 5/6/1992, Section III, p.10

(٦) Michael Holman and Philips Gawith, "ANC Rejects de Klerk's Call for Resumed Talks", **Financial Times,**10/7/1992,p.4.

(٧) Anthony Lewis, "De Klerk Has To See The Anger", **International Herald Tribune,** 7/7/1992,p.6.

أنظر أيضا:

Allister Sparks, "Until The Police are Stopped, I Can Only Despair" **International Herald Tribune,** 29/6/1992,p.4".

(٨) Sparks, op.cit., p.4.

أنظر أيضا:

"For The Next South Africa", op,cit.,p.6.

أنظر أيضا :

Lewis, op.cit., p.6.

أنظر أيضا:

David Ottaway, "Judge Rebukes ANC and Scolds Government", **Internatinal Herald Tribune,** 7/7/1992, p.1.

(٩) Keller, op.cit., p.2.

(١٠) Lewis, op.cit., p.6.

أنظر أيضا:

Keller, op.cit., p.2.

(١١) "Mandela rejects appeal for meeting", **International Herald Tribune,** 10/7/1992,p.2.

أنظر أيضا:

Koppisch, op.cit., p.6.

أنظر أيضا:

د. وليد محمود عبد الناصر، «جنوب أفريقيا وتصفية الأبارتيد»، **السياسة الدولية**، يوليو ١٩٩١، ص ٦٧.

(١٢) Michael Holman, "Storm Clouds Over South Africa", **Financial Times,**6/7/1992,p.4.

(١٣) David Beresford, **The Guardian Weekly,** 24/5/1992,p.7.

أنظر أيضا:

Philip Gawith, "ANC focuses on South Africa's President" **Financial Times,**1/6/1992,p.4.

أنظر أيضا:

Michael Holman, "South Africa's unions call for general strike", **Financial times,** 1/7/1992, p.1.

(١٤) د. وليد محمود عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(١٥) Philip Gawith, "South Africa's Impala Platinum Hit Again by Labour Unrest" **Financial Times,** 10/7/1992.

أنظر أيضا :

Holman, "Storm clouds...", op.cit., p.4.

أنظر أيضا :

"De Klerk Faces Major Labour Challenge", **Internationsal Herald Triboune**,2/7/1992,p.4.

(١٦) Philip Gawith, "South Africa's Workers Ponder Role As Shock Troops", **Financial Times**,3/7/1992,p.6.

أنظر أيضا :

Michael Holman and Philip Gawith, "ANC Rejects De Klerk's Call Resumed Talks", **Finanical Times**,10/7/1992,p.4.

(١٧) د. وليد محمود عبد الناصر، المؤتمر الوطنى الأفريقى : خبرات وقضايا، السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٧، ص ١١٦.

(١٨) Daniel Wermus, "Les milieux D'Affaires Veulent Traiter avec la Majorite Noire", **Le Courier**, 3/7/1992.

أنظر أيضا :

Philip Gawith, "South African Sackings Likely to Fuel Militancy", **Fiancial Times**,8/7/1992.

(١٩) Patti Waldmeir,"Moderate Rhetoric", **Financial Times**,5/6/1992, Section III, p.4.

أنظر أيضا:

Philip Gawith, "ANC Economic Policy Praised by Government", **Financial Times**,3/6/1992,p.4.

(٢٠) "Deklerk is Clinging...", op.cit., p.10.

أنظر أيضا :

Koppich, op.cit., p.6.

(٢١) "South African Olympic Panel Questions ANC Proposal", **International Herald Tribune,** 9/7/1992,p.14.

أنظر أيضا :

David Beresford, "South Africa Calls in Scotlandyard", **The Guardian**,2/7/1992.

(٢٢) Lewis, op.cit., p.6.

أنظر أيضا :

"For the Next South Africa", op.cit., p.6.

(٢٣) Michael Holman, "Botha Opens the Way for UN Observers", **Financial Times**,17/7/1992,p.4.

أنظر أيضا :

"Leninism Lives at The ANC", **Wall Street Journal**,7/7/1992,p.10.

(٢٤) Gawith, "South African Workers...", op.cit., p.6.

أنظر أيضا:

Gawith, "Negotiations Likely...", op.cit.

(٢٥) د. وليد محمود عبد الناصر، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

أنظر أيضا :

Sparks, op.cit., p.4.

أنظر أيضا :

Koppisch, op.cit., p.6.

(٢٦) "Reform in Year Two", **The Economist**,26/1/1991, p.14.

(٢٧) Ray Kennedy and Sam Kiley, "Mandela Pressed by OAU to Meet Botha", **The Times**,30/6/1992.

أنظر أيضا: Bechir Ben Yahmed, "Botha Joue et Gagne",op.cit., pp.4,5.

(٢٨) David Ottaway, "Pretoria, Now Respectable, Draws a Rush of African Friends", **International Herald Tribune**,4/5/1992.

(٢٩) Agence de France Presse,9/7/1992.

(٣٠) Beresford, "South Africa Call In...", op.cit.

(٣١) Keller, op.cit., p.2.

أنظر أيضا :

"For The Next South Africa", op.cit., p.6.

Koppisch, op.cit., p.6.

أنظر أيضا :

"Pretoria Supports a Visit by Vance as Envoy of UN", **International Herald Tribune**,9/7/1992,p.3.

(٣٢) Leonard Doyle, "Mandela Could Pay a High Price for UN Help", **The Independent,** 17/7/1992.

(٣٣) Agence France de Press,16/7/1992,17/7/1992.

أنظر أيضا :

Doyle, op.cit.

(٣٤) David Ottaway, "Pretoria Turns Corner In Relations with UN", **Internatinal Herald Tribune,**17/7/1992,p.8.

(٣٥) Kennedy, op.cit.

(٣٦) Cristopher Wren, "South Africa Talks: Hard Facts", **International Herald Tribune,**19/5/1992,p.6.

الفصل الرابع

المؤتمر الوطنى الأفريقى
وانتخابات ابريل ١٩٩٤

أدت الانتخابات التى أجريت فى جنوب أفريقيا تحت إشراف دولى بدءاً من ٢٧ ابريل ١٩٩٤، الى انتصار وتفوق واضح لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى بزعامة نيلسون مانديلا. وفور تحقيق هذا النصر، بدا السؤال الملح الذى فرض نفسه على كافة المحللين والمراقبين هو: كيف ستكون عليه تصرفات حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى، وهو المكون الرئيسى للحكومة الائتلافية التى نشأت عقب الانتخابات؟ وكيف سيتعامل مع تحديات ما بعد تصفية نظام الفصل العنصرى (الأبارتيد)؟.

واذ مر المؤتمر الوطنى الأفريقى بتجربة التعلم من التجربة عبر السنوات التالية للافراج عن نيلسون مانديلا، سواء على المستوى السياسى أو الأيديولوجى أو الاقتصادى / الاجتماعى، فانه وجد نفسه بعد الانتخابات مطالباً بالتركيز على اهداف متعددة ولكنها متداخلة ومترابطة فيما بينها: فان كان تأصيل الديمقراطية والوحدة الوطنية أمرا حتميا لتجنب الفوضى المدنية العامة، فان الانعاش الاقتصادى مثل بدورة الضمانة الحقيقية لتحقيق السلام الاجتماعى وتمكين المؤسسات الديمقراطية من مد جذورها بقوة. وسنعرض فيما يلى لأهم مكونات برنامج المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال انتخابات أبريل ١٩٩٤.

على مستوى السياسة الداخلية:

١- المسألة الإقليمية:

رفض المؤتمر الوطنى الأفريقى بزعامة الرئيس مانديلا إنشاء أى

كيانات لها حكم ذاتى على أساس عرقى داخل جنوب افريقيا وأصر على حكومة مركزية قوية وعدم المساس بحدود جنوب افريقيا ورفض مطالبة ملك الكوازرولو وبوتيليزى زعيم حركة انكاثا باعادة السيادة لمملكته. وبالمقابل قدم المؤتمر عدة تنازلات بشأن تمثيل مختلف أقاليم جنوب أفريقيا بشكل متوازن، وتميز موقفه إزاء هذه المسألة بقدر كبير من المرونة رغبة فى اقناع حركة انكاثا بزعامة بوتيليزى وبقية القوى المشاركة فى «التحالف من أجل الحرية» من أحزاب البيض اليمينية وقادة البانتوستانات (المعازل) الأفريقية المحافظين بالمشاركة فى الانتخابات. فقد قبل المؤتمر الوطنى فكرة تذكرتين للانتخابات (إحداهما على أساس وطنى والأخرى على أساس إقليمى)، وعلى منح سلطات واسعة لحكومات الأقاليم خاصة فى مجال الضرائب، وضمان ألا يعدل البرلمان الدائم الذى سينتخب عام ١٩٩٩ من صلاحيات السلطات الاقليمية، وسمح بوجود دساتير اقليمية، وباقامة آلية رسمية لبحث مطلب قطاع من الأفريكان البيض بكيان لهم فى المستقبل دون الالتزام مسبقا بمنحهم حكما ذاتيا أو استقلالا. كذلك قبل المؤتمر تسمية برلمان اقليم ناتال باسم برلمان كوازولو وشكل ذلك استجابة واضحة لضغوط ملك الزولو زوليتينى وحركة انكاثا. بل واعترف المؤتمر بوضع خاص لملك الزولو بما اعتبره بوتيليزى انتصارا لسيادة مملكة الكوازلو(١).

وقد سبق للمؤتمر رفض المنهج التقسيمى لليمين المتطرف للبيض ولحركة انكاثا، ويبقى ما منحه من استثناءات للكوازلو مبررا بقوة قاهرة: أى العمل لتجنب انفصال لأحد أقاليم جنوب أفريقيا. ونذكر أيضا

أن تنازلات المؤتمر الوطنى للمعارضين البيض وحركة انكاثا بشأن المسألة الاقليمية جاءت بضغوط - أو لنقل وساطات - قطاع رجال الأعمال والمؤسسة العسكرية رغم ما جرته عليه من خسارة فى الأصوات التى حصل عليها فى بعض الأقاليم فى انتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٤(٢).

ورغم تنازلات المؤتمر ومرونته، فقد عادت حركة انكاثا وقوى أخرى مشاركة فى «التحالف من أجل الحرية» أو «الحزب الوطنى» ذاته لطرح الصيغة الفيدرالية أو حكم ذاتى اقليمى، وأعربت قيادات من الكوازلو حينذاك عن مخاوف من أن حكومة يسيطر عليها المؤتمر الوطنى الأفريقى قد توجه موارد الدولة لتقديم خدمات لمناطق موالية للمؤتمر مثل سويتو وجوهانسبرج وتتجاهل اقليم ناتال الفقير أصلا حيث تقيم قبائل الزولو(٣).

٢ - الخلافات داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى:

تعتبر الخلافات داخل المؤتمر هى احدى خصائصه منذ نشأته باعتباره وعاء عريضا حمل بداخله اتجاهات مختلفة - وأحيانا متباينة - جمعها النضال ضد الأبارتيد، إلا أنه - وكما هو الحال فى معظم حركات التحرير عقب وصولها الى السلطة - تخوف من انفجار الخلافات داخله إزاء برامج حكومة يقودها المؤتمر، سواء على المستوى السياسى الداخلى أو الاقتصادى والاجتماعى أو السياسة الخارجية أو غير ذلك.

وفى ابريل ١٩٩٤ تواجد داخل المؤتمر الراديكاليون بنوعيهم «أصحاب النزعة القومية السوداء القريبون من المؤتمر الافريقى الجامع

PAC»، «وذوو التوجهات اليسارية» خاصة حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وهم القريبون من الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا ومؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو). وقد وضحت قوة التيارات الراديكالية داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال وعقب اغتيال احد زعماء المؤتمر الشيوعى البارز كريس هانى فى أبريل ١٩٩٣ وما أعقب ذلك من إعلان هؤلاء الرايكاليين تحفظاتهم على صيغة المشاركة فى السلطة التى قبلتها قيادة المؤتمر حينذاك. وشكك العديد من المراقبين فى قدرة قيادة المؤتمر على الحفاظ على توازن القوى داخله بين الواقعيين من جهة، وأولئك الذين يصرون على معايير المثالية الثورية والطهارة العقائدية والاشتراكية من جهة أخرى، خاصة وأن هناك من الراديكاليين من مثلوا خلال الانتخابات رأس جسر بين المؤتمر الوطنى وقاعدته الجماهيرية من شباب المدن السوداء المنتمين الى طبقات فقيرة، وممثلى الطبقة العاملة الصناعية أو العاطلين عن العمل. وزادت أهمية هذا التحدى فى ضوء المنافسة مع الحزب الشيوعى ومؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا (كوساتو) اللذين لهما مصداقية فى الشارع الأسود. ونذكر أن كوساتو قد نظم اضرابا عاما فى نوفمبر ١٩٩٣ ضد ما اعتبره عدم كفاية الحقوق العمالية الواردة فى الدستور المؤقت لجنوب افريقيا دون التشاور مع قيادة المؤتمر الوطنى، مما ادى الى سعى كوساتو لضمان أن يعامل عند الانتخابات كقوة مستقلة تمثل ١٫٢ مليون عامل، ولا يتم التعامل معه كتابع للمؤتمر الوطنى(٤).

واستمر المؤتمر الوطنى الأفريقى يواجه اتهامات الحزب الوطنى

بزعامة دى كليرك، بأنه يقع تحت سيطرة متطرفين وشيوعيين، وان خبرته الوحيدة تكمن فى تنظيم المظاهرات وعمليات التخريب. وقد أدرك المؤتمر أنه قد يخسر جزءا من كوادره وقاعدته فى اطار التحول من حركة تحرير وتنظيم جماهيرى معارض الى حزب سياسى ثم شريك اساسى فى السلطة. كما أدركت زعامة المؤتمر ضرورة ايجاد التوازن بين تقديم تنازلات للفرقاء السياسيين الآخرين وبين تجنب اثارة قاعدته بين الجماهير أو التسبب فى أية انشقاقات تنظيمية بداخله.

وكشف عن هذا الادراك ما أعلنه الرئيس مانديلا فى مؤتمر شباب المؤتمر الوطنى الأفريقى بأن على الحكومة القادمة فى جنوب افريقيا أن تخدم مصالح الغالبية من الجماهير وإلا فسيطيح بها الشعب(٥).

وازدادت أهمية هذه المسألة فى ضوء عاملين: الأول أهمية دور منظمة شباب المؤتمر التى يسيطر عليها الراديكاليون، والثانى، عدم قدرة الراديكاليين على بلورة صيغة بديلة وقابلة للتنفيذ لما حققه ويسير فيه المعتدلون(٦).

٣- الأمن والعدل وضرورة مواجهة العنف:

أكد البرنامج الانتخابى للمؤتمر الوطنى الأفريقى على الحاجة لإيجاد بيئة آمنة يعيش فيها المواطنون دون خوف. كما دعا نفس البرنامج الى التسامح السياسى وتوظيف الوسائل السلمية لمعالجة الخلافات السياسية والسيطرة على وجود السلاح فى أيدى الأحزاب وإنشاء جهاز أمن قابل للمساءلة وتطهير وإصلاح قوات الامن بما يعكس التركيبة

الوطنية والعرقية للمجتمع بما يلتزم بالدستور ويحقق السيطرة السياسية على قوات الأمن ويضمن ألا تتدخل فى المستقبل لزعزعة العملية الديمقراطية وحقوق الانسان. وجاءت هذه الدعوات مرتبطة باتهامات المؤتمر لجهاز الأمن فى المرحلة السابقة للانتخابات بالتواطؤ لاغتيال كوادره، ومنهم كريس هانى. كما التزم المؤتمر بالعمل على اصدار دستور ولائحة حقوق تكفلان حقوق الانسان بما فى ذلك حقه فى حد أدنى من مستوى المعيشة(٧).

وقد أكد المؤتمر الوطنى الأفريقى على التزامه بمنح ضمانات باستقلال السلطات القضائية والمحكمة الدستورية وبان يعكس النظام القضائى الطبيعة التعددية العرقية للمجتمع وبمبدأ المساواة أمام القانون، وبإلغاء الاعتقال دون محاكمة، ومنح حق التقاضى للجميع بما فى ذلك منح الأفراد حق المطالبة بفتح تحقيقات فى دعاوى الفساد من جانب موظفى الحكومة، وضمان توقيع العقوبات اللازمة عليهم. وتعهد المؤتمر بمحاربة الفساد والبيروقراطية(٨).

٤- الرهان الديمقراطى:

بينما دعا المؤتمر الوطنى الأفريقى الى اتخاذ قرارات بالأغلبية فضلت الأحزاب الأخرى توافق الآراء. واتفق الطرفان على ضرورة التوصل الى دستور ديمقراطى دائم لجنوب أفريقيا تشارك فى وضعه كافة القوى السياسية والاجتماعية فى جنوب أفريقيا(٩).

وإذا كانت بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة لم تشارك فى انتخابات

٢٧ ابريل ١٩٩٤، أو شاركت ولم تحصل على نسبة ال ٥٪ الكفيلة بتمثيلها فى البرلمان – ولم يحصل على هذه النسبة أيضا المؤتمر الأفريقى الجامع الراديكالى – فإن لبعض هذه القوى علاقات قوية تربطها بقوى سياسية واقتصادية يمينية فى الغرب بصفة عامة، وفى الولايات المتحدة بشكل خاص فى ضوء محاولتها الظهور بمظهر المدافع عن المشروع الخاص والحريات. ورغم تقديم المؤتمر الوطنى الأفريقى العديد من التنازلات خلال الفترة الأخيرة السابقة للانتخابات فى اطار حسن النوايا، فان المؤتمر أكد بدوره أن القوة لن يقابلها الا القوة اذا ظهر ما يهدد المسيرة الديمقراطية. وظهر التجسيد العملى لهذا التأكيد فى صورة إعلان المؤتمر عدم سماحه بنشأة مراكز قوة مستقلة وذلك ردا على منع بعض أصحاب المزارع العمال السود لديهم من التصويت فى انتخابات ابريل ١٩٩٤ باحتجاز وثائق هويتهم لمنعهم من التصويت لصالح المؤتمر الوطنى الأفريقى(١٠).

وعلى الجانب الآخر، تلقى المؤتمر الوطنى الأفريقى اتهامات من بوتيليزى بأنه يسعى الى اقامة نظام حكم حزب واحد والى فرض الصمت على بقية القوى والأحزاب السياسية. وقد أعلن المؤتمر أنه لن يحكم بمفرده مهما كان حجم الأغلبية التى يحوز عليها، فى ضوء احتياجه لمشاركة وزراء بيض فى السلطة بهدف الاحتفاظ بثقة رأس المال المحلى، ولجذب رأس المال الأجنبى، ولحاجته الى خبرة البيض فى ادارة الدولة والاقتصاد والمجتمع. ولكنه أوضح أنه لن يذعن لضغوط البيض بعد حد معين. فقد سبق للمؤتمر رفض عدة صيغ خلال مرحلة التفاوض

مع حكومة الحزب الوطنى فى السابق، هدفت الى ضمان نوع من حق الفيتو للأقلية البيضاء على حكم الأغلبية السوداء، بما فى ذلك تناوب الرئاسة أو اشتراط أغلبية مرتفعة لتمرير القوانين والقرارات(١١).

وقد تعهد المؤتمر الوطنى الأفريقى فى برنامجه الانتخابى بضمان حرية النشاط السياسى للجميع، بما فى ذلك حق التعبير عن الرأى والحوار وحرية التنظيم وضمان حرية وسائل الاعلام، وأكد الالتزام بالتعددية الحزبية وحرية ونزاهة ودورية الانتخابات لمنح الشعب حقه فى انتخابات حكومته. وأكد البرنامج مفهوم المشاركة على كافة المستويات من رجال ونساء، شباب وعجائز، ومن كل الأعراق والألوان، ومن الريف والحضر. وجاءت أهمية هذه الدعوة من تجربة المؤتمر منذ رفع الحظر عنه من خلال «المنتديات الشعبية» التى أتاحت الفرصة للأفراد العاديين للإعراب عن آرائهم. ودعا البرنامج الانتخابى أيضا الى الحوار مع القوى المعنية فى كل قطاع: الطلاب والمدرسون، رجال المال والأعمال والعمال، والكنيسة. وفى الإطار نفسه دعا البرنامج الى تدعيم دور المنظمات النقابية الممثلة للعمال والطلاب والمدرسين ورجال الأعمال ومساهمتهم فى صنع السياسة(١٢).

وطرح المؤتمر الوطنى الأفريقى فى برنامجه الانتخابى أهداف السلام والفرص المتكافئة والحياة الأفضل فى ظل جنوب افريقيا ديمقراطية وغير قائمة على أى تفرقة عنصرية أو جنسية. وحدد البرنامج بشكل خاص هدف القضاء على التمييز، وهو أمر له أهميته فى ظل مجتمع كانت الأغلبية الساحقة من سكانه تعيش فى ظل نظام يستبعدهم

بالقانون من المشاركة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

وبالتالى كان من الطبيعى أن يركز المؤتمر على مبدأ إعطاء فرص متكافئة لجماعات السود والملونين والهنود والنساء والمعوقين وسكان الريف – وهى فئات عانت من التمييز طويلا – مع حرص المؤتمر على إبراز أن ذلك لن يتم على حساب «الآخرين» فى اشارة غير مباشرة الى البيض. وعدد المؤتمر قطاعات الأعمال والوظائف العامة والمهن الحرفية كمجالات لمنح فرص حراك فوقى للفئات التى عانت فى السابق من التمييز بما يمكنها من الاندماج فى المشروع القومى العام. وفى السياق نفسه، أكد المؤتمر فى برنامجه احترام حرية الأديان دون تمييز، واعتبر تعدد الثقافات والعقائد واللغات فى جنوب أفريقيا مصدر قوة وليس ضعفاً، وتعهد باعطاء وزن متساوٍ لكافة اللغات والثقافات ومنح الزعامات التقليدية الاحترام الواجب فى اطار مبادئ الديمقراطية(١٣). وربما يفسر ذلك الى حد ما تقديم المؤتمر الوطنى الأفريقى تنازلات بشأن وضع ملك الكوازولو فى اقليم ناتال إلا أن تحقيق التوازن بين الديمقراطية واحترام التقاليد يشكل تحديا على المدى الطويل.

وأخيرا فى هذا الجزء، نشير بشكل خاص الى موضوع حرية الصحافة.

فقد ثارت تخوفات حول مستقبل حرية الصحافة فى جنوب أفريقيا فى ظل حكومة يقودها المؤتمر الوطنى الأفريقى عقب حادثتين: أما الحادثة الأولى فهى شراء المليونير الأيرلندى تونى أوريللى المقرب من مانديلا أغلبية اسهم شركة تملك ٤ صحف فى جنوب أفريقيا، وقد

طالب كل من الحزب الديمقراطى الليبرالى والحزب المحافظ اليمينى والحزب الوطنى واتحاد صحفيى جنوب افريقيا اوريللى بضمان حرية هيئات تحرير هذه الصحف فى النشر وعدم تدخله فى سياساتها. أما الحادثة الثانية فهى تهديدات مبطنة صدرت من المؤتمر الوطنى الأفريقى الى المؤسسة الانجليزية الأمريكية التى تمتلك عددا من الصحف فى جنوب أفريقيا، مما أدى الى سحب المؤسسة معظم استثماراتها فى قطاع الصحافة بجنوب أفريقيا. وبالاضافة الى تلك الحادثتين، زاد من هذه المخاوف شراء أعضاء المؤتمر لمعظم أسهم جريدة «سويتان» وهى الجريدة الأساسية للسود فى جنوب أفريقيا(١٤).

ثانيا : على المستوى الاقتصادى والاجتماعى:

اعتبر المؤتمر أن سياسة الأبارتيد تركت البلاد فى حالة من الضياع والفوضى الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالى، أكد الرئيس مانديلا على الارتباط بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاقتصادية، على اعتبار انه لا ديمقراطية سياسية دون اقتصاد حر وقوى ونامٍ. وقد أدرك المؤتمر الوطنى الأفريقى منذ وقت مبكر ارتباط التحدى السياسى بالتحدى الاقتصادى / الاجتماعى فى شكل تركز السلطة فى أيدى تجمعات محدودة العدد مكونة من تحالفات المؤسسات المملوكة للبيض. لذلك فإن دعوة مثل القضاء على الاحتكارات، التى أطلقها المؤتمر، وان كانت مصحوبة بالالتزام بضمان كفاءة عمل القطاع الخاص ونفى العداء من حيث المبدأ للمؤسسات الكبيرة، فانها كانت تعكس فى الواقع التزاما بمحاربة مركز قوة موازٍ للمؤتمر(١٥).

والواقع أن حقبة الأبارتيد تركت للمؤتمر الوطنى الأفريقى عددا لايستهان به من المشكلات الاقتصادية وفى مقدمتها: معدلات سلبية للنمو الاقتصادى، تدنى معدلات الاستثمار، بيروقراطية غير كفئة، ومعدلات مرتفعة لخدمة الديون وتضخم متنام بشكل تصاعدى. وكان الرد الأساسى للمؤتمر على هذه المشكلات - وكما جسده برنامجه الانتخابى فى ابريل ١٩٩٤ - هو تحديد هدفه بالعمل على بناء اقتصاد يقوم على الاستخدام الجيد للموارد وينمو من خلال توفير فرص عمل وسكن وتعليم للقاعدة العريضة من شعب جنوب افريقيا، وتأكيد الحوار المستمر مع الفاعلين الأساسيين فى جنوب أفريقيا للسعى لتوافق آراء قومى حول الاستراتيجيات والأولويات الاقتصادية من خلال تقبل ومناقشة اقتراحات الآخرين. وقد عبر المؤتمر عن قناعة بأن هناك علاقة جدلية بين الاستثمار فى قطاعات ايجاد الوظائف والسكن والتعليم من جهة، وجباية مزيد من الموارد للحكومة لتستخدم فى الإنفاق على الخدمات والاحتياجات الأساسية من جهة أخرى. وكان المدخل لهذه العلاقة هو الايمان بأن ايجاد فرص عمل سيولد معدلات مرتفعة للدخول وبالتالى سداد ضرائب. وبقى التحدى الأساسى هو تحويل هيكل اقتصادى موجه لصالح فائدة الأقلية الى اقتصاد يخدم كافة فئات المجتمع(١٦).

والواقع أن التعرف على مواقف المؤتمر الوطنى الأفريقى حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية خلال الانتخابات(١٧)، يتطلب منا العودة الى البرنامج الذى أصدره المؤتمر عام ١٩٩٢ تحت عنوان «مستعدون للحكم». فقد تخلى المؤتمر فى هذا البرنامج نهائيا عن فكرة تأميم

المشروعات الاقتصادية الكبيرة. وفى المقابل، تبنى البرنامج منهج التوسع فى الانفاق العام. ودعا البرنامج الى اعادة توزيع الثروة والى ما أسماه بـ «الشراكة الاجتماعية» بين اصحاب الأعمال ونقابات العمال. كما تحدث عن توسيع نطاق القطاع العام فى المجالات الاستراتيجية مقابل تقليصه فى مجالات أخرى بهدف تحقيق الكفاءة. وعلى المستوى الاجتماعى، دعا البرنامج إلى محاباة كل من تعرض للتمييز فى السابق(١٨).

المؤتمر الوطنى الأفريقى بين القطاعين العام والخاص :

أقر الرئيس مانديلا بتراجع جذرى عن دعواته الأصلية لتأميمات واسعة وطمأن أصحاب المزارع البيض بشكل خاص بعدم تأميم مزارعهم خلال لقاء معهم فى فبراير ١٩٩٤ فى ضوء احتياجه لهم لتوفير الغذاء. وأعرب عن الاتجاه لاقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى المشروعات الانتاجية. ولكنه ذكر أن آليات السوق وحدها لاتستطيع اصلاح الخلل الهيكلى الناتج عن قرون من حكم الاستعمار ثم الأبارتيد لعدم توافر تكافؤ الفرص والمنافسة العادلة. وتحدث الرئيس مانديلا عن اقتصاد يجسد التعاون بين الدولة والشركات الخاصة والمؤسسات المالية ونقابات العمال ومنظمات المجتمع المدنى(١٩).

وقد أمل المؤتمر فى مساعدة صغار رجال الأعمال لبدء أعمال خاصة من خلال تغيير سياسات وقوانين منح التراخيص، وتوفير فرص التدريب وتقديم القروض وتمكين المشروعات الصغيرة الخاصة من المشاركة فى تنفيذ مقاولات الحكومة ومشروعاتها الانشائية العامة..

وكما سبق لنا ذكره فان المؤتمر الوطنى الأفريقى دعا الى تبنى تشريعات ضد الاحتكار مثلما هو موجود بالدول الرأسمالية لتحقيق المنافسة والكفاءة ولبناء سوق حرة. وأعرب رجال أعمال بيض عن الراحة للتعامل مع حكومة يقودها المؤتمر الوطنى الأفريقى فى ضوء ما اعتبروه سوء ادارة الحزب الوطنى للدولة والاقتصاد فى الـ ٤٥ سنة الماضية(٢٠).

وتواجدت خلافات داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى حول من يقبل بدور أكبر للسوق وبين من يصر على تدخل الدولة بشكل فاعل فى النشاط الاقتصادى(٢١).

ويذكر للمؤتمر إعطاء الأولوية للأهداف التنموية بعيدة المدى فى برنامجه الانتخابى دون المصالح القطاعية. ونص البرنامج على أن التعاون بين القطاعين العام والخاص يهدف الى ايجاد فرص عمل ومكافحة الفقر. وفى هذا الإطار تحدث الرئيس مانديلا عن تشابه بين ما يريده المؤتمر الوطنى الأفريقى لدور الحكومة فى جنوب أفريقيا الديمقراطية، وبين الدور الذى مارسته الحكومة فى الاقتصاد الماليزى منذ السبعينات، وهو ما يعطى للدولة دورا قائدا فى قطاعات التنمية الريفية والتعليم والاسكان والصحة والرفاهية والكهرباء والمياه والاتصالات والبنية الأساسية بصفة عامة(٢٢).

وكان من الطبيعى أن يركز المؤتمر الوطنى الأفريقى على الاستجابة لمطامح رجال الأعمال السود – وهى طبقة صاعدة منذ الثمانينات – من خلال تبنى قوانين تحقق الكفاءة وتوفر فرص لرجال الأعمال من السود تسمح بتطوير أعمالهم واستمالة الاستثمارات لهم.

وقد عانى السود فى السابق من عدم حصولهم على المناصب الادارية العليا وعدم حصولهم على فرص متكافئة للاقتراض واقامة المشروعات(٢٣).

الا انه حتى بفرض تحقيق معدل نمو سنوى ٦٪ سنويا فان ٧ ملايين جنوب افريقى أسود سيظلون بلا عمل حتى عام ٢٠٠٠، وذلك بدوره يؤكد الحاجة الى استثمارات رأسمالية - غير متوفرة داخل جنوب أفريقيا، بل تأتى أساسا من الخارج - بالاضافة الى مساعدات ضخمة ثنائية ومتعددة أطراف.

وكانت معدلات البطالة الصريحة أو المقنعة قد وصلت الى ٤٥ - ٥٠٪ من حجم اليد العاملة السوداء بسبب غياب التعليم والتدريب وعدم تكافؤ الفرص(٢٤).

وقد تعرض المؤتمر الوطنى الأفريقى الى هجوم حاد بسبب دعوته لإلغاء الملكية الخاصة للمناجم ومراكز التعدين ولفرض ضرائب تصاعدية على التحويلات الرأسمالية والسلع الكمالية، بل ومجرد الملكية الخاصة، وكذلك دعوته الى توجيه المصارف الى الاستثمار فى قطاعات «مطلوبة اجتماعيا». وجاءت هذه الاعتراضات أساسا من قِبل احزاب المعارضة والمؤسسات الخاصة فى قطاع التعدين(٢٥).

وقد أعطى المؤتمر الوطنى الأفريقى الأولوية لهدف توفير حوالى ٢,٥ مليون فرصة عمل خلال السنوات العشر القادمة. ووعد بذلك

البرنامج الانتخابى للمؤتمر الوطنى الأفريقى. الا أن المؤتمر نبه الى أن هدف توفير فرص عمل وتوسيع دائرة النشاط الاقتصادى يجب ألا يؤدى الى الاضرار بالموارد الطبيعية او بالبيئة التى هى حق للأجيال القادمة من أبناء جنوب أفريقيا(٢٦).

القطاع الزراعى :

ركز المؤتمر الوطنى الأفريقى فى برنامجه الانتخابى فى ابريل ١٩٩٤ على توفير فرص عمل أمام سكان الريف، وطرح برنامجا شاملا للتنمية الريفية، وذلك فى ضوء تزايد معدلات الفقر فى الريف. وتضمن هذا البرنامج إيجاد صناعات وبناء مشاريع صغيرة لتوفير فرص عمل وتوفير خدمات واسعة من المياه والمستشفيات والمدارس والصرف الصحى والكهرباء والاتصالات والطرق. كما طرح المؤتمر برنامجا للاصلاح الزراعى لإعادة توزيع الأراضى تعهد المؤتمر خلاله بتوفير فرص الائتمان والتسويق والتدريب لصغار المزارعين، ووعدهم بالحماية من هيمنة المؤسسات الكبيرة مع استخدام أراضى الدولة لإعادة توزيعها على المعدمين وإعادة من أبعد عن أرضه بالقوة مع النص على حقوق العمال الزراعيين. وركز البرنامج على تقديم مساعدة خاصة للمرأة من خلال منح معاملة تفضيلية لنساء الريف فى جنوب افريقيا(٢٧)، وهو اهتمام نلحظه أيضا فى مواضع أخرى من برنامج المؤتمر الانتخابى.

إلا أنه وفى نفس البرنامج أكد المؤتمر الوطنى الأفريقى حماية الملكية الزراعية بل وتشجيع الحيازات الزراعية الكبيرة(٢٨).

البعد الاقتصادى للصراع الاجتماعى :

على المستوى الاجتماعى دعا الرئيس مانديلا الى تطوير الموارد البشرية، خاصة برامج التدريب، على أن يكون ذلك لصالح كافة فئات وجماعات السكان. الا أن البعد الاجتماعى فى برنامج المؤتمر امتد الى العمق ليتناول قضايا الفقر وتركز الثروة فى أيدى الأقلية البيضاء وسد احتياجات القاعدة الجماهيرية(٢٩). وجاء ذلك فى ضوء تزايد ضغوط سكان المدن السوداء من أجل توفير الخدمات الأساسية، خاصة الكهرباء، بالاضافة الى ضغوط الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا - الحليف التاريخى والتقليدى للمؤتمر الوطنى الأفريقى - وتخوف المؤتمر من فقدان قاعدته الشعبية مما استوجب الدعوة الى تدخل الدولة بقوة فى الاقتصاد لاعتبارات اجتماعية.

وقد هدف المؤتمر الى ضمان حقوق العمال - وغالبيتهم من السود - فى القطاعين العام والخاص والعاملين فى البيوت أو المزارع، خاصة حقهم فى التنظيم والإضراب والمفاوضة الجماعية من خلال نقابات عمالية. وتعهد المؤتمر فى برنامجه الانتخابى فى ابريل ١٩٩٤ بأن حكومته ستقضى على كافة اشكال التمييز فى التوظيف والعمالة، وستحمى وتوسع نطاق تطبيق معايير العمالة - خاصة ما يتصل بمعايير الأمان والصحة - وحقوق المرأة العاملة، خاصة الحق فى معاملة تفضيلية فى فترات الولادة ورعاية الطفولة. كما تعهد المؤتمر للعمال والعاطلين عن العمل بايجاد برنامج تدريبى يوجه خاصة للنساء والشباب منهم وبما

يدمجهم بشكل أكثر عدلا فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لجنوب أفريقيا. وعلى مستوى آخر دعا المؤتمر الى نظام كفء للضرائب لضمان ألا تشكل الضرائب عبئا على عامة الشعب. فالتزم بالغاء ضريبة القيمة المضافة على السلع الغذائية الأساسية، وتخفيض الضرائب على الشرائح الاجتماعية الدنيا، خاصة ما يعرف باسم الجماعات الأكثر ضعفا فى المجتمع، أى المرأة. وبالمقابل ركز البرنامج على ضمان جمع الضرائب المستحقة على قطاع الأعمال الخاص(٣٠).

وربما يعود الاهتمام بالمسائل الاجتماعية إلى سعى المؤتمر الوطنى الأفريقى إلى ألا يتهم بالتخلى عن قاعدته الاجتماعية التقليدية من العمال والفقراء، وهو الاتهام الذى تكرر كثيرا خاصة فى السنوات الأخيرة فى ضوء تدعيم المؤتمر صلاته بالقطاع التجارى والمالى الخاص المحلى والأجنبى، وفى ضوء تراجعه عن أهداف مثل التأميم. ولنفى هذه الاتهامات، تبنى المؤتمر التزامات مثل تلك التى ذكرناها آنفا بخصوص حقوق العمال، كما حافظ على تحالفه مع الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا، سواء قبل انتخابات ابريل ١٩٩٤ أو خلالها أو بعدها.

وقد تبنى المؤتمر فى برنامجه جزءا خاصا بالخدمات الأساسية تضمن بناء مليون وحدة سكنية حتى عام ١٩٩٩، وادخال الكهرباء إلى ٢٫٥ مليون مسكن، مع توصيل المياه والصرف الصحى، وتقديم خدمات فى مجالى الرعاية الصحية والاتصالات، وإعادة هيكلة نظم الضمان الاجتماعى لتشمل الفقراء وكبار السن والعاجزين(٣١). وسنعرض فيما

يلى بايجاز إلى قطاعات الخدمات الأساسية التى تناولها البرنامج الانتخابى للمؤتمر الوطنى الأفريقى.

١ - قطاع الإسكان :

ركز برنامج المؤتمر الانتخابى على هذا القطاع باعتبار توفير السكن المعقول حقا وليس امتيازا للبشر. كما جاء هذا التركيز ردا على السياسات التى اتبعتها فى الماضى حكومة الحزب الوطنى التى حظرت البناء فى المناطق الحضرية للسود، مما أدى إلى أزمة اسكان ومشكلات اجتماعية متصلة بها مثل ظهور ٧ ملايين أفريقى يسكنون أحزمة فقر حول المدن، أو يعيشون بلا مأوى فى مدن السود، مع سوء حالة المنازل الجماعية للعمال السود. وتزامن ذلك مع حرمان نظام الأبارتيد المرأة السوداء من حق تملك المنازل. وفى اطار مكافحة نظام العمالة المهاجرة الذى اعتبره المؤتمر أحد افرازات نظام الأبارتيد، تعهد المؤتمر بتأمين القروض المصرفية للسكان لتمكينهم من تملك مساكنهم. ودعا المؤتمر الى تحقيق الجوار بين أماكن العمل والسكن مع ضمان نظم مواصلات وايجاد خدمات ترفيهية وكافة الخدمات الأساسية حول أماكن السكن. وأخذ المؤتمر على عاتقه تعهدات رقمية محددة خلال السنوات الخمس القادمة بشأن توفير المساكن والصرف الصحى، وبما يساعد على إعادة توطين النازحين فى مناطقهم الأصلية(٣٢).

ب - قطاع التعليم :

أعطى المؤتمر الوطنى الأفريقى أولوية لقطاع التعليم بشكل

صريح، ولكن دون تقديم ميزانية إضافية، بل من خلال إعادة توزيع الموارد المخصصة حاليا لهذا القطاع بما يضمن أن توجه لفائدة الكل وتوفير ظروف التعليم الملائمة. كما دعا المؤتمر الى توفير فرص تدريب للمعلمين وتحسين ظروف خدمتهم مع صياغة مناهج جديدة للتعليم ترفع من شأن المثل الانسانية العليا، مع جعل التعليم الأساسى مجانيا واجباريا وكذلك الكتب المدرسية فى اطار تحقيق وحدانية نظام التعليم. ولم ينس المؤتمر إبراز أهمية برامج محو الأمية وتقديم مساعدات خاصة للمرأة بما فى ذلك توفير التعليم قبل الأساسى للأطفال لتخفيف أعباء المرأة العاملة(٣٣).

جـ - قطاع الخدمات الصحية :

ومثلما هو الحال مع قطاع التعليم، أكد المؤتمر الوطنى الأفريقى ان الأمر لا يحتاج الى موارد جديدة، وأن المسألة هى سوء تخصيص للموارد المتاحة بحيث أنها مقصورة على قطاع محدود من السكان طبقيا وعرقيا وتتجاهل الفقراء واطفالهم مما أدى الى معدلات وفيات مرتفعة لهم. كما ركز المؤتمر على الخدمات الصحية الأساسية بما يجعلها متاحة ومضمونة لكافة سكان جنوب أفريقيا، وإعطاء أولوية للعلاج الوقائى وللمناطق الريفية والمناطق الفقيرة فى المدن. وتعهد المؤتمر بدعم الأمومة ورعاية الأطفال من خلال الغذاء المناسب والتطعيم والعلاج المجانى، وجعل أسعار الأدوية فى متناول أيدى المواطنين العاديين. والتزم المؤتمر بتوجيه موارد كبيرة لعلاج السل والسرطان والأمراض الجنسية مثل الإيدز(٣٤).

د – المعاشات والإعانات الاجتماعية :

تضمن هذا المجال التزام المؤتمر الوطنى الأفريقى بتقديم الرعاية والتسهيلات المختلفة والأمن والكرامة للأطفال وكبار السن والعاجزين وضحايا العنف الذى ساد جنوب افريقيا طوال السنوات الماضية والمواطنين بلا مأوى. كما ركز المؤتمر على وقف كافة الممارسات التمييزية ضد المعوقين بما فى ذلك فى مجالى الوظائف والخدمات وتوفير فرص التعليم والعمل لهم(٣٥).

ثالثا : على مستوى السياسة الخارجية :

١ – البُعد الدولى للسياسة الخارجية فى البرنامج الانتخابى للمؤتمر:

اعتبر المؤتمر الوطنى الأفريقى جنوب أفريقيا الديمقراطية جزءا من الحملة العالمية للديمقراطية وحقوق الانسان والسلام ونزع السلاح النووى(٣٦). ويمثل ذلك مفارقة واضحة مع شعارات المؤتمر على المستوى الدولى منذ الستينات وحتى منتصف الثمانينات عندما كان يطالب بجنوب افريقيا كجزء من حركة عدم الانحياز ومتحالفة مع المعسكر الاشتراكى. فلا نجد فى برنامج المؤتمر فى ابريل ١٩٩٤ أى ذكر لمسألة النضال ضد الامبريالية، وأقصى ما نجده هو التزام المؤتمر بمشاركة حكومته فى السعى لعلاقات اقتصادية واجتماعية عادلة بين الدول الصناعية والنامية، والاشارات الى عضوية جنوب افريقيا فى منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز(٣٦).

وقد وعى المؤتمر الوطنى الأفريقى أنه سيكون على حكومته

العمل على إعادة إدماج جنوب أفريقيا فى إطار «النظام العالمى الجديد»(٣٧).

كما أدرك المؤتمر خطورة الانقسام بين شمال صناعى وجنوب متخلف فقير، وضرورة العمل على سد هذه الفجوة لتحقيق سلام عالمى حقيقى. والتزم المؤتمر بلعب دور فى اطار الأمم المتحدة - بعد إعادة هيكلتها - لتحقيق السلام العالمى وعدم سيطرة قوة واحدة أو مجموعة من الدول على المنظمة، مع الدعوة لأن يعكس مجلس الأمن المجتمع الانسانى بأسره وبكل تنوعه. وطالب المؤتمر بتصعيد دور الأمم المتحدة فى مجال التحكم فى التسلح خاصة فى ضوء معاناة شعب جنوب أفريقيا وتعرضه للعنف بسبب تجارة السلاح المفتوحة فى جنوب أفريقيا(٣٨).

وقد أولى المؤتمر الوطنى الأفريقى اهتماما بمسألتى نزع السلاح وحقوق الانسان فى العلاقات الدولية بشكل خاص.

ففى قطاع نزع السلاح، أكد المؤتمر رفضه تطوير أو تخزين أو استخدام أية أسلحة فى المستقبل والانتشار النووى أو تطوير أى منشآت نووية. وجاءت هذه التأكيدات فى مواجهة قلق غربى من بيع حكومة المؤتمر الوطنى الأفريقى تكنولوجيا أو تقنية نووية الى دول كايران وليبيا وفلسطين عرفانا لجميل هذه الدول لمساعدتها للمؤتمر خلال نضاله. وأشارت اجهزة غربية الى زيارة مانديلا الى الجماهيرية الليبية فور الافراج عنه. الا أن المؤتمر الوطنى الأفريقى يدرك أن عليه عدم الاضرار بمصداقيته أمام الغرب لحاجته للمساعدات الغربية خاصة فى المجال الاقتصادى(٣٩).

أما فى مجال حقوق الانسان، فقد ركز مانديلا عليه كأحد محاور دور جنوب أفريقيا فى العلاقات الدولية، أخذا فى الاعتبار عدم اقتصار حقوق الانسان على الجانب السياسى فقط، بل امتدادها للمجالين الاقتصادى والاجتماعى، خاصة فى ضوء طول معاناة شعب جنوب افريقيا من الأبارتيد، الذى مثل فى الأساس عدوانا ضد حقوق الانسان. كذلك طالب المؤتمر بتحقيق الديمقراطية والتسامح داخل كافة دول العالم - خاصة فى أفريقيا - لحل مشكلات العالم بشكل عادل ودائم، خاصة فى ضوء نضال المؤتمر الطويل من أجل الديمقراطية فى جنوب أفريقيا.

ودعا المؤتمر الى احترام العدالة وتمكين القانون الدولى من توجيه العلاقات فيما بين الدول والى احترام التعددية والتنوع على المستوى العالمى، وإلى حماية السلام العالمى خاصة من خلال التحكم فى معدلات التسلح والتعاون الاقتصادى الدولى والاقليمى. وطالب المؤتمر المجتمع الدولى باعطاء أولوية لمعالجة المشكلات الأفريقية. وقد عبر المؤتمر عن رفضه للوطنية بمعناها الضيق لما تؤدى اليه من بلقنة على المستوى الدولى(٤٠)، وهو خطر قد يمتد الى جنوب أفريقيا ذاتها فى ضوء التنوع العرقى والقبلى فى صفوف شعبها.

وأخيرا نشير فى هذا الجزء الى التطور الايجابى المذهل الذى طرأ على علاقات المؤتمر الوطنى الأفريقى خلال تلك السنوات مع الولايات المتحدة، سواء على المستوى الرسمى - خاصة فى ظل الادارة الديمقراطية - أو من خلال جماعات ضغط السود فى الكونجرس

وتنظيمات كنسية وجماعات حقوق مدنية(٤١). وقد تساعد هذه العلاقات في المستقبل على الحصول على مساعدات أمريكية لجنوب أفريقيا وتشجيع الاستثمارات الأمريكية الخاصة هناك.

٢ – البعد الاقليمي للسياسة الخارجية للمؤتمر

أكد المؤتمر الوطني الأفريقي الانتماء الأفريقي لجنوب أفريقيا ما بعد الأبارتيد. ودعا في هذا السياق الى ضرورة تدعيم العلاقات مع كافة الدول الأفريقية، وإعادة هيكلة منظمة الوحدة الأفريقية لتتواءم مع المتغيرات في القارة والعالم، مع التزام جنوب أفريقيا بتدعيم التعاون والوحدة في القارة، وضرورة تجنب تهميش افريقيا على جدول أعمال العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح دول شرق ووسط أوربا. وقد دعا الرئيس مانديلا الى تغيير القاعدة الاقتصادية للقارة وتنويع شبكاتها التجارية(٤٢).

وقد ركز المؤتمر – كما هو متوقع – على منطقة الجنوب الأفريقي. ووصف المؤتمر العلاقات في هذا الاقليم بعدم التوازن وغياب العدالة في ظل هيمنة جنوب أفريقيا العنصرية على بقية دول المنطقة، وفرضها علاقات تبعية عليها من خلال تقديم تلك الدول للعمالة الرخيصة وللأسواق لمنتجات جنوب أفريقيا، وتقديم خدمات لها مثل المواصلات والمياه والكهرباء وبعض المواد الأولية. وبالمقابل، أعاقت حكومة جنوب افريقيا العنصرية صادرات دول الجنوب اليها حيث زادت صادراتها الى هذه الدول عن وارداتها منها خمسة اضعاف، مما أثر سلبا على اقتصاديات دول الجنوب الأفريقي. وقد دعا المؤتمر الوطني الى زيادة التجارة وبشكل خاص زيادة واردات جنوب أفريقيا من بقية دول الاقليم،

بما فى ذلك استيراد المياه والطاقة وإنهاء حمائية أسواق جنوب أفريقيا تجاه صادرات هذه الدول. كذلك دعا المؤتمر الى تنمية الموارد والبنية الأساسية ومشاريع الانشاءات والمياه والطاقة فى اطار منظمة تنمية الجنوب الأفريقى – التى رغب المؤتمر فى انضمام جنوب افريقيا إليها – على أساس المنفعة المتبادلة والإنصاف(٤٣).

وقد رفض المؤتمر الوطنى الأفريقى أن تحقق جنوب أفريقيا مصالحها على حساب مصالح الاقليم. ورفض المؤتمر المدخل العسكرى لمفاهيم الأمن والتعاون، وانما دعا الى منع الصراعات والأزمات من خلال مؤسسات التحكيم والوساطة. وأكد المؤتمر ضرورة ألا تعتمد أى سوق مشتركة فى المنطقة على التنمية الصناعية وحدها. وبالمقابل، التزم المؤتمر بأن حكومته ستعمل على إنهاء الأبعاد الاستغلالية فيما يخص ممارسات العمالة المهاجرة من دول الاقليم الى جنوب افريقيا، وهى الممارسات التى تعتمد عليها عدة دول بالمنطقة لاكتساب العملات الأجنبية ولتوفير فرص العمل لأبنائها، رغم إضرار هذه الممارسات بفرص التنمية بهذه الدول. ودعا المؤتمر الى حل اقليمى لهذه المسألة يأخذ فى الاعتبار احتياجات الدول المصدرة للعمالة(٤٤).

وعلى المستوى التنظيمى فى جنوب القارة، دعا المؤتمر الى تدعيم العلاقات مع منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق وجنوب أفريقيا PTA والارتباط بها، وتطوير الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى وانهاء التمييز فى إطاره لصالح منتجات جنوب أفريقيا مع ضمان إدارة ديمقراطية للاتحاد وتوزيع عادل لعوائده(٤٥).

ويتضح مما سبق استعداد المؤتمر للتنازل عن الكثير من الفوائد التى تجنيها جنوب افريقيا من علاقاتها فى مقابل الاحساس بالعرفان من جانب المؤتمر لدول الجوار الأفريقية، والتى طالما وقفت الى جانب المؤتمر خلال سنوات نضاله الطويلة.

٣- البُعْد الاقتصادى فى السياسة الخارجية للمؤتمر:

دعا المؤتمر الوطنى الأفريقى الى توظيف السياسة الخارجية لخدمة استراتيجية التنمية ودعم الأداء التجارى وللتغلب على الأزمة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، خاصة وضع حد لإنهاء بطء النمو الاقتصادى وللفقر وللتفاوت الصارخ فى معدلات المعيشة والدخل وعدم تكافؤ الفرص والبطالة، خاصة فى المناطق الريفية. ووعى المؤتمر ضرورة طمأنة المؤسسات الاقتصادية والتمويلية الدولية الكبرى للحصول على مساعدتها فى إعادة ادماج جنوب أفريقيا فى الاقتصاد العالمى بعد سنوات من العزلة والعقوبات، خاصة الحاجة لإقرار صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لسياسات المؤتمر لضمان جذب المساعدات والاستثمارات الأجنبية الخاصة.

وأدرك المؤتمر الحاجة لتطوير بدائل ذات قدرة تنافسية فى صادرات جنوب أفريقيا، خاصة فى ضوء تدنى شروط التجارة فى الأسواق الدولية لصادراتها من الذهب والمعادن والبحث عن أسواق جديدة لصادراتها - خاصة الصادرات الزراعية - والتحول الى أنشطة يكون عليها طلب فى الأسواق الدولية، خاصة القطاعات الصناعية والخدمية مثل التأمين والمصارف والسياحة. وركز المؤتمر على هدف جذب الاستثمارات

الأجنبية للعب دور مكمل للموارد المحلية، وبما يفيد فى منافسة الاحتكارات الداخلية التى استفادت من عزلة جنوب أفريقيا الدولية فى السابق. ويمكن للاستثمارات الأجنبية الدخول فى شراكة مع رجال الأعمال السود تدعم دورهم الاقتصادى داخل جنوب أفريقيا، ودعم القدرات التكنولوجية والمهارات التقنية، مما يتطلب إنشاء بنية ديمقراطية ومستقرة وسياسات اقتصادية قابلة للتنبؤ، وحوافز تجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال اتصافها بالشفافية والاستمرارية، وحصول الشركات الأجنبية على معاملة مماثلة لتلك التى تحصل عليها الشركات الوطنية، لضمان الاستثمار بما فى ذلك السماح بتحويل رأس المال وإرباحه للخارج. كما تستطيع الاستثمارات الأجنبية المساهمة فى جهود التنمية الاجتماعية - كما حاولت بعض المؤسسات الامريكية فى الماضى - وكذلك تستطيع تدعيم القدرات الانتاجية الوطنية، سواء جاءت تلك الاستثمارات من المؤسسات عبر الوطنية أو المشروعات الأجنبية الصغيرة والمتوسطة الحجم(٤٦).

وعلى مستوى آخر، أوضح المؤتمر الوطنى الأفريقى أنه سيسعى الى الحصول على مساعدات وقروض دولية مالية وتقنية من الدول المتقدمة فى اطار صندوق لإعادة التعمير، كما انه سيسعى للحصول على مساعدة الولايات المتحدة واللجنة الأوربية بشأن إعداد قوانين لمكافحة الاحتكار، وتحالفات المؤسسات الاقتصادية الكبرى، بما يخل بقواعد المنافسة. وأكد المؤتمر العلاقة الخاصة بين جنوب افريقيا والاتحاد الأوروبى، باعتباره الشريك الرئيسى لها فى مجال التجارة

والاستثمار، والحاجة للحصول على معاملة تفضيلية لصادرات جنوب أفريقيا فى الأسواق الأوروبية(٤٧).

وعلى المستوى التنظيمى، التزم المؤتمر الوطنى الأفريقى بالسعى للاندماج فى منظمة التجارة الدولية الجديدة وفى النظام التجارى الدولى وبإنهاء الحمائية وفتح الأسواق على أساس المعاملة بالمثل، ولكن بشكل تدريجى، وعلى ألا يكون ذلك على حساب توفير فرص عمل للسود، أو تقديم حوافز للمصدرين من جنوب أفريقيا. وأظهر المؤتمر قلقا واضحا تجاه التكتلات الاقتصادية للدول المتقدمة وآثارها السلبية على الدول النامية بما فى ذلك جنوب أفريقيا(٤٨).

ونشير أخيرا فى إطار الحديث عن السياسة الخارجية للمؤتمر الوطنى الأفريقى الى دعوة المؤتمر الى انشاء جيش من المتطوعين لحماية الدولة وليس لأغراض سياسية داخلية، على أن يستخدم هذا الجيش أيضا لأغراض انتاجية وللرفع من مهارات الشباب. وسمح المؤتمر للجيش الحالى بالاستمرار فى الجيش الجديد اذا التزم بالقيم الجديدة وتخلى عن «السلوك الاجرامى الحالى»(٤٩).

وفى ختام هذا الجزء الخاص بالسياسة الخارجية، نشير الى مركزية البعد الاقتصادى والاقليمى فى السياسة الخارجية للمؤتمر، وكذلك الى وضوح تأثير التطورات الدولية عليه فى هذا المجال خاصة انهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفيتى وهيمنة النموذج الغربى بأولوياته فى مجال «حقوق الانسان» و«الديمقراطية» و«آليات السوق». ولا يعنى ذلك استسلام المؤتمر التام لهذه الأولويات أو أن هذه المسائل – خاصة

الديمقراطية وحقوق الانسان – لم تكن على جدول أعمال المؤتمر من قبل، بقدر ما يعنى مواكبة المؤتمر لهذه التطورات وتواؤمه معها واستيعابه لها. كما لاننسى الاشارة الى الموقف الملتزم للمؤتمر تجاه دول الجوار فى الجنوب الأفريقى، رغم ما يحمله تطبيق هذا الالتزام من خسائر اقتصادية وتجارية – على المدى القصير فقط – لجنوب أفريقيا. كما نلحظ أن المؤتمر ركز سواء على المستوى الإقليمى أو الدولى على مسألة إصلاح وإعادة هيكلة المنظمات متعددة الأطراف القائمة بما فيها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

خاتمة:

فى نهاية هذا الجزء، لايسعنا إلا إبراز أن مواقف المؤتمر الوطنى الأفريقى فى برنامجه الانتخابى قد عكست التحول الفكرى الذى مر به المؤتمر من مرحلة المعارضة الى مرحلة السعى، ثم الحصول، على السلطة من خلال عملية انتخابية اقتراعية ديمقراطية طبقا لقواعد اللعبة. وقد فرضت عملية التحول تلك الأخذ فى الاعتبار تطورات ومعطيات محلية واقليمية ودولية.

وجاء التحدى الحقيقى ممثلا فى مدى القدرة على تحقيق التوازن بين استيعاب ومراعاة تلك التطورات من جهة وعدم تخلى المؤتمر عن برنامجه الفكرى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى أو عن القاعدة الشعبية وطاقم الكوادر الذى كفل له الوصول الى السلطة من جهة أخرى. فمثل هذا التوازن وحده سيكون الكفيل بنجاح المؤتمر فى التغلب على كافة التحديات التى يتعرض لها وترجمة برنامجه الانتخابى الى واقع يصنع جنوب أفريقيا ديمقراطية وموحدة وجديدة تساهم فى صنع السلام والتعاون على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

الهوامش

(١) "Buthelezi Agrees to Elections". **The Guardian Weekly**, 24 April 1994. p.1.

أنظر أيضا:

ANC, **A Better Life For All** (South Africa: ANC, April 1994), p.4.

أنظر أيضا:

Patti Waldmeir, "Still on the Path to Peace", **Financial Times**, 21 April 1993, p.23.

أنظر أيضا:

Patti Waldmeir, "Mandela Moves to Accommodate South Africa Right Wing", **Financial Times**, 17 February 1944, p.1.

أنظر أيضا:

Chris Mc-Greal, "ANC Makes Concessions to The Right", **Guardian**, 17 Febraury 1994, p.6.

(٢) "Doomed To Bullet and Ballot", **The Guardian Weekly** , 24 April, p.12.

أنظر أيضا:

"L'ANC Serait pret a des Concessions" **Le Monde**, 4 Fevrier 1994.

أنظر أيضا:

Antoine Maurice, "Afrique Du Sud : Le Prix de l'Unite", **Journal De Geneve**, 18 Fevrier 1994, p.1.

(٣) J.Daniel O'Flaherty, "Holding Together South Africa", **Foreign Affairs**, September / October 1993, pp.127,130.

أنظر أيضا:

"Pretoria Et L'ANC Negocient", **Journal De Geneve**, 28 October 1993, p.6.

(٤) Philip Gawth, "Cosatu's Strike Call Shuns ANC", **Financial Times**, 18 October 1993, p.7.

أنظر أيضا:

Patti Waldmmeir, "Restraint Marks Hani Funeral", **Financial Times,** 20 April 1993, p.1.

(٥) O'Flaherty, op.cit., pp.132-133.

أنظر أيضا:

"ANC Makes Political History", **International Herald Tribune** 11 February 1994, p.5.

أنظر أيضا:

Nelson Nandela, "Economic Needs of South Africa", **Development and Socio-Economic Progress,** April-June 1992, p.8.

(٦) "Restraint Marks Hani Funeral", op.cit., p.1.

أنظر أيضا:

O'Flaherty, op.cit., p.133.

(٧) ANC, op.cit., pp.3.4.13.

أنظر أيضا:

"Still on The Path to Peace", op.cit., p.23.

(٨) ANC, op.cit., pp.4,5,12,14.

(٩) Ibid, p.4.

أنظر أيضا:

"Pretoria Et L'ANC Negocient", op.cit. p.6.

(١٠) O'Flaherty, op.cit., pp.130,133.

أنظر أيضا:

"ANC Makes Political History", op.cit., p.5.

أنظر أيضا:

"Mandela Moves to Accommodate South Africa Right Wing", op.cit., p.1.

أنظر أيضا:

Chris Mcgreal, "Mandela Promises not to Nationalize White Farms". **The Guardian,** 1 Februrary 1994, p.5.

(١١) "Mandela Promises", op.cit.

أنظر أيضا:

Paul Taylor, "De Dlerk Abdicates power with Dignity", **The**

Guardian Weekly, 24 April 1994, p.17.

(١٢) ANC, op.cit., pp.3,4,5,16,

أنظر أيضا:

O'Flatherty, op.cit, p.127.

(١٣) ANC, op.cit., pp. 1,3,4,5,10,11.

(١٤) Chris Mc-Greal, "Fears of ANC Press Monopoly", **The Guardian,** Feburary 1994,p.5.11.

(١٥) Mandela, op.cit., pp. 4, 5.

أنظر أيضا:

ANC, op. cit., p.2.

(١٦) Mandela, op. cit., p.8.

أنظر أيضا:

ANC, op.cit., pp.3,12.

أنظر أيضا:

Andrew Gowers, "A Crash Course in Running the Country", **Financial Times,** 11 June 1993, South Africa 4.

(١٧) رجاء الرجوع للفصول الثلاثة السابقة من هذا الكتاب.

(١٨) Mandela, op. cit., p.8.

(١٩) Mandela, op. cit., p. 6.

أنظر أيضا:

ANC, op. cit., p.2.

أنظر أيضا:

Michael Hamlyn, "ANC Unveils Budget to Right Economic Wrongs of Apartheid", **International Herald Tribune,** 15 January 1994, p.3.

(٢٠) Gowers, op.cit., p.4.

أنظر أيضا:

Mandela, op.cit., p.7.

أنظر أيضا:

ANC, op. cit., p.7.

(٢١) O'Flaherty, op. cit., p. 128.

(٢٢) Mandela, op. cit., pp. 6,7.

(٢٣) Nelson Mandela, "South Africa's Future Foreign Policy", **Foreign Affairs,** November / December 1993, p.94.

(٢٤) Michael Hamlyn, op. cit., p.3.

أنظر أيضا:

O'Flaherty, op. cit., p. 134.

(٢٥) Michael Hamlyn, op. cit., p. 3.

(٢٦) ANC, op. cit., p. 7.

(٢٧) Ibid, p. 8.

(٢٨) "Mandela Promises...", op. cit., p.5.

أنظر أيضا:

ANC, op. cit., pp. 8, 9.

(٢٩) ANC, op. cit., p. 9.

(٣٠) O'Flaherty, op. cit., p. 127.

أنظر أيضا:

Mandela, "Economic Needs...", op. cit., p.6.

(٣١) ANC, op. cit., p. 8.

(٣٢) Mandela, "South Africa's Future.." op. cit., p.94.

(٣٣) ANC, op. cit., pp. 15, 13.

(٣٤) Ibid, p. 9.

(٣٥) Ibid, p. 10.

(٣٦) Ibid, pp. 11, 15.

(٣٧) Ibid, p. 15.

(٣٨) Mandela, "South Africa's future...." op. cit., pp.86 - 87.

(٣٩) Ibid, p. 89.

(٤٠) David Albright and Mark Hibbs, "South Africa: The ANC and the Atom Bomb", **The Bulletin of Atomic Scientists,** April 1993, p.37.

(٤١) Mandela, "South Africa's future...", op.cit.,pp.86-87.

(٤٢) O'Flaherty, op. cit., p. 136.

(٤٣) Mandela, "South Africa's future..", op.cit., p. 92.

(٤٤) Ibid, p. 92.

(٤٥) Ibid, p. 92.

(٤٦) Ibid, pp. 92-93.

ANC, op. cit., p.15.

(٤٧) Mandela, "Economic needs...", op. cit., p.7

أنظر أيضا:

Mandela, "South Africa's future...", op.cit. pp. 93, 95.

(٤٨) Gowers, op. cit., p. 4.

أنظر أيضا:

ANC, op. cit., p. 12.

أنظر أيضا:

Mandela, "South Africa's Future...", op. cit., pp. 95, 97.

(٤٩) ANC, op. cit., p. 15.

الفصل الخامس

جنوب أفريقيا
مابعد سقوط الأبارتيد

فى ٢ مايو ١٩٩٤ - وقبيل ظهور النتائج النهائية لانتخابات ٢٧ أبريل ١٩٩٤ غير العنصرية فى جنوب أفريقيا - ألقى نيلسون مانديلا خطابا فى فندق كارلتون بجوهانسبرج التزم فيه بجماعية القيادة فى المستقبل، مؤكدا تعاون المؤتمر الوطنى الأفريقى مع بقية الأحزاب بما يحقق الصالح العام فى إطار حكومة اتحاد وطنى، ومشاركة كافة التنظيمات فى هذه الحكومة وأخذ آرائها فى الاعتبار. إلا أن مانديلا دعا كل هذه الأحزاب والتنظيمات الى الالتزام ببرنامج الحكومة، وإلا توترت الأمور فى الائتلاف الحاكم معتبرا أن هذا البرنامج جاء نتيجة لمناقشات جماهيرية فى الساحات الشعبية، ومن خلال حوار منظمات شبابية ونسائية ورجال دين ورجال أعمال ومنظمات نقابية ومؤسسات اقتصادية. وتعهد مانديلا فى خطابه هذا بأن الحكومة ستخدم مصالح كافة فئات شعب جنوب أفريقيا، وليس مجرد أعضاء المؤتمر الوطنى الأفريقى، وبإنشاء قوات جيش وأمن قوية موالية للشعب والدستور، وباحترام التعددية الثقافية وإعطاء أولوية لمداواة الجروح القديمة، وتحقيق المصالحة الوطنية وإيجاد وظائف للعاطلين عن العمل. واختتم خطابه بالدعوة الى تجنب التوتر، خاصة فى المناطق التى لم يحصل فيها المؤتمر الوطنى الأفريقى على الأغلبية(١).

ويعتبر خطاب مانديلا هذا بمثابة عرض موجز لبرنامجه فى الحكم وجاء موجزا لما فصله البرنامج الانتخابى للمؤتمر الوطنى الأفريقى.

وتلا ذلك ورود ضمانات فى إعلان المبادئ الدستورية بشأن الديمقراطية وتعدد الأحزاب ودورية الانتخابات، وحماية حقوق إنشاء

والمشاركة فى هياكل المجتمع المدنى وتوزيع السلطات بين الحكومات المركزية والاقليمية. وتأتى أهمية الإعلان من كون سلطته تفوق سلطة البرلمان الذى لا يملك تغيير هذا الاعلان(٢).

وفى إطار طرح الوفاق الوطنى أيضا بدأت حكومة الاتحاد الوطنى عملها بإيجاد آلية داخلية لحسم الخلافات داخل حكومة الاتحاد الوطنى من خلال الحرص على التوازن بين النصر الحاسم للمؤتمر الأفريقى فى الانتخابات، وبين الحاجة لمهادنة واستيعاب القوى السياسية الأخرى، وفى مقدمتها الحزب الوطنى الذى مازال له تأثير فى صفوف البيروقراطية وقوى الأمن، مع منح ضمانات وظيفية للموظفين العامين البيض(٣).

ورغم كل ضمانات الاستمرار تلك، فإن أحداثا أخرى أظهرت حجم التحول والتغيير الذى حدث فى جنوب أفريقيا ما بعد سقوط نظام الفصل العنصرى، ونذكر منها هنا مراسم دفن الزعيم الشيوعى جو سلوفو فى يناير ١٩٩٥، والذى تم فى إطار جنازة عسكرية تقدمها حرس الشرف بجيش جنوب أفريقيا الذى كان حتى شهور معدودة سابقة يطارد سلوفو ويعتبره العدو الأول للدولة ويتعقبه ويحاول قتله(٤).

وسنتناول فيما يلى ما حدث من استمرارية وتغيير خلال أول عام بعد سقوط نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا، من خلال عدة مداخل: الوضع السياسى الداخلى بما فى ذلك قضايا الفساد وحقوق الانسان، والصراعات داخل الدولة والحكومة، بل وداخل المؤتمر الوطنى الأفريقى ذاته، والوضع الاقتصادى والاجتماعى، بما فى ذلك أزمة النظام التعليمى، وأخيرا الوضع بالنسبة للسياسة الخارجية.

أولا : الوضع السياسى الداخلى

١ - المؤتمر الوطنى الأفريقى

أظهرت نتائج انتخابات ابريل ١٩٩٤ أن المؤتمر الوطنى الأفريقى هو حزب للسود بالأساس وليس معبرا عن وحدة المستضعفين أيا كانت انتماءاتهم العرقية. وأعطت تلك النتائج انطباعا بأن المؤتمر سيسعى - فى السلطة - الى إرضاء مطالب سكان أحزمة الفقر والباحثين عن فرص عمل على حساب البيض والملونين. وفشل المؤتمر فى اختراق المناطق الحضرية ذات الوجود المكثف للبيض والهنود والملونين، كما حصل على نسبة منخفضة نسبيا من أصوات النساء. بل إنه بالنسبة للسود أنفسهم، فان المؤتمر يواجه تحدى استيعاب جماهير الريف فى «الدولة الأم» و«النظام السياسى الجديد فى جنوب أفريقيا»، والحاجة لترشيد الادارات السابقة فى المعازل والمدن الأفريقية، بما يتطلب إعادة هيكلة نظام الحكم المحلى بشكل عام. ورغم أن كافة الجماعات العرقية تثق فى مانديلا فإنها لا تثق بنفس القدر فى المؤتمر الوطنى الأفريقى، أحيانا بسبب تحالفه مع الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا، أو لتحالفه مع اتحاد نقابات العمال (كوساتو) الذى يعبر عن مصالح الطبقة العاملة الصناعية. وتنعكس هذه الأمور على محاولات المؤتمر بناء الأمة وعلاقات صحية فيما بين مختلف الجماعات العرقية. ويواجه المؤتمر أيضا تحدى صياغة سياسات مفصلة حول مسائل اكتفى المؤتمر فى السابق بتناولها من خلال شعارات فقط(٥).

ومن التطورات التى حدثت بداية نفور بين المؤتمر الوطنى

الأفريقى ومنظمات دينية مسيحية رسمية أو غير رسمية، رغم التحالف بين الطرفين خلال أيام الجبهة الديمقراطية الموحدة، خلال عقد الثمانينات. وتزامن ذلك مع تضاؤل التأثير العلنى للكنائس عما قبل، وجاء فى إطار حرص المؤتمر على اعتبار عقيدته وممارساته غير طائفية، وأمله فى استيعاب كافة الأديان بجنوب أفريقيا، خاصة الأقليات الدينية فى ظل عباءته واجتماعاته، مثل المسيحيين والمسلمين واليهود والهندوس وجمعهم فى إطار مشروعه لبناء الدولة - الأمة. إلا أن هذا التباعد عن الارتباط بسلطات دينية بعينها واكبه سعى المؤتمر الوطنى الأفريقى لاستيعاب قيادات تقليدية وشرفاء محليين، بل وكل من له أتباع شخصيين وإدماج كل هؤلاء فى هياكله القومية والاقليمية، إلا أن المسعى واجه مصاعب أحيانا لكون غالبية مسئولى وكوادر المؤتمر الوطنى الأفريقى من قبائل الخوسة Khosa، وبالمقابل لم ينجح المؤتمر الوطنى الأفريقى فى اختراق التباينات الثقافية والاجتماعية، خاصة فى الغرب الساحلى المحافظ والشرق الملكى لقبائل الزولو، وصولا لتوحيد الثقافات وصهرها فى ثقافة موحدة مع الإقرار بتعدد الأديان والقبائل(٦).

ويهدد الحد من الانفاق على الخدمات العامة فى ظل حكومة يقودها المؤتمر الوطنى الأفريقى شعبية المؤتمر، وهو الأمر الذى طرح التناقض بين دعوة المؤتمر لإجراء تغييرات جذرية - خاصة على المستويين الاقتصادى والاجتماعى - وبين الحاجة للاستمرارية والاستقرار المطلوبين لتشجيع المستثمرين سواء الخارجيين أو من داخل جنوب أفريقيا(٧).

وعلى مستوى آخر، أثار تعيين الفريد نزو لمنصب وزير الخارجية – رغم عدم وجود كفاءة خاصة له فى هذا المجال – وتعيين جو موديسى فى منصب وزير الدفاع – رغم اتهامات موجهة له بممارسته التعذيب فى معسكرات جيش التحرير الذى كان تابعا للمؤتمر الوطنى الأفريقى (رمح الوطن) بالمنفى – انتقادات، خاصة بعد أن دعا عقب توليه سلطاته الجديدة الى زيادة ميزانية الدفاع وهى دعوة تأتى فى اتجاه مضاد للغالبية داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى(٨).

٢ – بقية القوى السياسية السوداء

وداخل المعسكر الأفريقى، بل وفى إطار الجبهة الوطنية التى تشكلت قبيل انتخابات ٢٧ ابريل ١٩٩٤ بقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى، طرأت تطورات أبرزها أن حزب أنتاندو يى سيزوى الذى كان ضمن هذه الجبهة قرر المشاركة فى انتخابات الحكم المحلى التى جرت خلال عام ١٩٩٥ كحزب سياسى مستقل، معلنا أنه سيلعب دورا سياسيا جديدا للدفاع عن ديمقراطية قائمة على ركنى المشاركة والليبرالية(٩)، وهو ما يهدد بانفضاض تلك الجبهة بأسرها.

وفى المربع الأفريقى أيضا وعلى يسار المؤتمر الأفريقى، يحتفظ المؤتمر الأفريقى الجامع Pan Africanist Congress بخطابه السياسى اليسارى فى ظل قيادة لا تتصف بالإلهام ولم تطور بعد برنامجا سياسيا منفصلا، ويركز المؤتمر الأفريقى الجامع على الرهان على الانتخابات النيابية عام ١٩٩٩ لجمع كل العناصر من السود التى ستتضرر من أنصاف الحلول والتى من المتوقع أن تلجأ اليها حكومة الاتحاد الوطنى

بشكل مستمر. كما أنه يجب انتظار انتخابات ١٩٩٩ لمعرفة القوة الحقيقية للمؤتمر الأفريقى الجامع، لأن معظم أعضائه من صغار السن الذين لم يحق لهم التصويت خلال انتخابات ١٩٩٤، وبالتالى لم يعبروا عن آرائهم حينذاك. وتزامن استمرار الموقف «الانتظارى» للمؤتمر الأفريقى الجامع هذا مع حدوث توحيد بين فصيلين افريقيين قوميين هما: حركة الوعى الأسود لأزانيا، ومنظمة شعب آزانيا (أزابو)، منطلقا من رفض برنامج التنمية وإعادة الإعمار للمؤتمر الوطنى الأفريقى. وأعلن الجناح العسكرى لحركة الوعى الأسود لآزانيا المعروف باسم «جيش التحرير الآزانى» أنه سيواصل القتال لتحرير «الشعب الأسود»، وسيستمر فى تدريب عناصره داخل جنوب أفريقيا، متعللا باستمرار تدريب المنظمات اليمينية من البيض لعناصرها تدريباً عسكريا. وتراهن كافة هذه التنظيمات الراديكالية السوداء بشكل عام على استمرار ثقافة عدم التسامح السياسية فى مدن السود وأماكن تركزهم(١٠).

وأخيرا فى إطار المعسكر الأفريقى، يجب أن نشير الى الوضع بالنسبة لحركة انكاثا للحرية بقيادة بوتيليزى، الذى حظى بمنصب وزير الشئون الداخلية فى حكومة الاتحاد الوطنى. فمن جهة ظهر أحد قادة الجناح العسكرى لانكاثا ليكشف للمحققين أنه كان رئيس أركان المجلس العسكرى لانكاثا وترأس شبكة شبه عسكرية مكونة من ٢٠٠ شخص، وليكشف عن عمليات عنف للجناح العسكرى. وعقب ذلك قرر هذا القائد الاختفاء فى ظل برنامج لحماية الشهود لدى حكومة جنوب أفريقيا. وفى مواجهة أعمال العنف السياسى المتزايدة فى اقليم

كوازولو/ناتال خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٩٥ نتيجة مقاطعة حركة انكاثا لأعمال البرلمان، بناء على ضغوط من بوتيليزى، عقد الرئيس مانديلا اجتماعات مع القادة العسكريين والأمنيين لمعالجة هذا الوضع. ورد بوتيليزى بتصريحات فى ٤ مارس ١٩٩٥ يندد فيها بالمؤتمر الوطنى الأفريقى وبسعيه للانفراد بالسلطة. وقاد بوتيليزى حملة ضد اجراء انتخابات محلية فى مناطق تحت سيطرة الشيوخ التقليديين لاقليم الناتال/كوازولو مهددا بعدم مشاركة حركة انكاثا فيها. وجاء موقف بوتيليزى هذا لينم عن تخوفه من اطاحة المجالس المحلية بسلطات ملك الزولو والقادة التقليديين للاقليم. إلا أنه فتح الباب لهجوم عليه بوصفه يتبنى موقفا يتعارض مع الدستور المؤقت، واعتبره المؤتمر الوطنى الأفريقى بمثابة إعلان للحرب. بل وأثار هذا الموقف انشقاقا داخل صفوف حركة انكاثا عندما انبرى مسئولان فى الحركة ليؤكدا على ضرورة قبول القادة التقليديين لاقليم كوازولو/ناتال باجراء الانتخابات المحلية وبنتائجها(١١). وقد تأجلت الانتخابات المحلية فى الاقليم بالفعل عن الانتخابات التى جرت فى بقية أنحاء جنوب أفريقيا فى نوفمبر ١٩٩٥.

وقد أظهر بوتيليزى بموقفه هذا استمرار نزعته الاستقلالية – أو على الأقل الكونفدرالية – وإحساسه القوى بالشوفينية العرقية ورفضه الفكرى والعاطفى لمفهوم «أمة جنوب افريقية». كما جاء موقفه فى سياق استمرار حالة التراوح بين التصارع والتصالح بينه وبين ملك الزولو زويليتينى. فقد عزله الملك من منصب رئيس وزراء الاقليم إلا أن

بوتيليزى عاد بقوة الى منصبه، ونجح فى الحصول على قرار من البرلمان الاقليمى لتحجيم دور الملك وتحويله الى مجرد قيادة تقليدية، وإنشاء مجلس للقادة التقليديين لإقليم كوازولو/ناتال، وقام هذا المجلس بانتخاب بوتيليزى رئيسا له. وأحس بوتيليزى بالقوة مما دفعه الى التعدى على متحدث باسم ملك الزولو فى برنامج تليفزيونى(١٢).

والواقع أن حالة بوتيليزى هى مجرد مثال حى على حجم التحدى الذى يواجه حكومة الاتحاد الوطنى، فى محاولة ايجاد صيغة تجمع بين الأقاليم والمعازل السابقة، وتستوعب سلطة القادة التقليديين ومختلف الهويات العرقية، بما فى ذلك مركز مملكة الزولو، خاصة أن هذه الهويات قد تم تقويتها، سواء فى الحقبة الاستعمارية أو خلال حكم الأبارتيد، ويرتبط النجاح على هذه الجبهة بالقدرة على تكوين ثقافة سياسية قومية تحظى بالقبول العام.

٣- العلاقة مع البيض

عقب انتخابات ابريل ١٩٩٤، تولى المؤتمر الوطنى الأفريقى رئاسة المجلسين النيابيين وأربعة عشر مقعداً ضمن سبعة وعشرين مقعداً بالحكومة، من بينها مقعدا الخارجية والدفاع، مع ترك القطاع الاقتصادى مثل وزارات المالية والزراعة والطاقة والبيئة للبيض لضمان عنصرى الاستمرارية وسلاسة التحول. وجاء تثبيت ديريك كيس فى منصب وزير المالية كرسالة لتأكيد الاستقرار المالى لمجتمع رجال الأعمال فى الداخل والمستثمرين الأجانب، وتأكيدا على مقاومة النزعة الشعبوية فى الاقتصاد. إلا أن الصدام بدا حتميا بين نزعة المؤتمر الوطنى الأفريقى

لتدخل الدولة فى الاقتصاد، مقابل رغبة فى عدم دفع الكوادر البيضاء للهجرة. كما يتعارض المؤتمر مع الحزب الوطنى بقيادة دى كليرك فى الحديث عن مفهوم الدولة المركزية مقابل سلطات إقليمية قوية(١٣).

وبالرغم من نزعة حكومة الاتحاد الوطنى للتوصل الى توافقات آراء ولو لم تعكس سياسات صحيحة ومطلوبة، فقد اضطر برلمان جنوب افريقيا لعقد جلسة طارئة فى يناير ١٩٩٥، لبحث الصراع بين الرئيس مانديلا ونائبه دى كليرك. وجاء ذلك عقب رفض المؤتمر الوطنى الأفريقى لإقرار عفو صدر من حكومة دى كليرك بحق وزيرين و ٣٥٠٠ رجل شرطة قبيل انتخابات ابريل ١٩٩٤. واعتبر دى كليرك هذا الرفض هجوما شخصيا عليه. وجاء - مرة أخرى - الحل الوسط متمثلا فى مطالبة الوزارات المعنية بتقديم اقتراحات لحل الموقف بهدف تجنب انهيار حكومة الاتحاد الوطنى. وكان مانديلا قد سبق له اتهام دى كليرك بأنه عنصرى يشكك فى قدرة السود فى جنوب أفريقيا على حكم البلاد(١٤). وجاء اتهام مانديلا هذا رغم ما عرف عنه من ضبط النفس.

وكان قد سبق ذلك الصراع بين الحزبين خلاف حاد آخر بينهما حول السيطرة على أنشطة أجهزة الاستخبارات والأمن. وقد انتهى الأمر بتعيين مانديلا لنائبه دى كليرك رئيسا للجنة حكومية للاشراف على أجهزة الأمن والاستخبارات، فى وقت أعلن مانديلا فيه أنه سيشرف بنفسه على أنشطة الاستخبارات(١٥). ويضع تجدد هذه الخلافات الشراكة بين مانديلا ودى كليرك على المحك رغم ما يقال عنهما دائما من ميزة الجمع بين مهارات وخبرات متنوعة.

وعلى المستوى السياسى العام، يسعى الحزب الوطنى الى أن يتحول من حزب للأفريكان البيض وقطاع من الملونين والهنود الى حزب متسع القاعدة الطبقية، يشمل أيضا البيض المتحدثين بالانجليزية والهنود والسود المنتمين للطبقة الوسطى. وقد نجح الحزب الوطنى بالفعل خلال انتخابات ابريل ١٩٩٤ فى إظهار أنه حزب غير عنصرى من خلال إدانته لماضيه المرتبط بالأبارتيد. وتتسم صفوف البيض عموما بحدوث انقسامات بين قوميين متطرفين، وبين متحدثين بالانجليزية، وآخرين بالهولندية وانعكاس ذلك سلبا على فكرة اقامة وطن قومى للبيض. وتصطدم آمال الأفريكان الخاصة بتقرير المصير بالواقع السياسى والاقتصادى والديموغرافى لجنوب افريقيا الجديدة، إلا أن حكومة الاتحاد الوطنى التى يقودها المؤتمر الوطنى الأفريقى يمكن أن تظهر المرونة تجاه مسائل مثل قضية اللغة المهمة للأفريكان، رغم أنه من الناحية النظرية، فإن موضوع الوطن المنفصل للأفريكان Volkstaat مازال على جدول أعمال حكومة الاتحاد الوطنى. وعلى مستوى آخر، فإن المؤتمر العام للحزب الديمقراطى الأبيض انتخب قيادة جديدة لقيادة التيار الليبرالى خلال الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٥. وتبنت نفس الموقف جبهة الحرية اليمينية التى اتهمت الحزب المحافظ - اليمينى أيضا - بعدم اتخاذ قرار حاسم بشأن المشاركة فى هذه الانتخابات. وقد جاء حادث اغتيال أحد رجال الدين الأفريكان المصلحين هو البروفيسور يوهان هينز فى ٦ نوفمبر ١٩٩٤ ليشير الى قوة اليمين المتطرف للبيض، وحملته لاغتيال عدد من القيادات السياسية والدينية والفكرية للبيض، ومن بينها نائب الرئيس دى كليرك، والتى يعتبرها اليمين المتطرف «شخصيات

خائنة». وقد وصف الرئيس مانديلا هينز بأنه أحد جنود السلام، حيث سبق له انتقاد الأبارتيد منذ عام ١٩٧٩(١٦). إلا أن هذه الحادثة أثبتت أيضا أن اليمين المتطرف قادر على اطلاق طلقات قتل واغتيال ولكنه عاجز عن قيادة انتفاضة جماعية واسعة النطاق.

ومن جانبهم، فقد أبدى الملونون قلقهم من عملية «الأفرقة» والسماح بالتدفق غير الخاضع للسيطرة للأفارقة الى مناطق مفضلة للملونين مثل الكيب الغربى. وعبر الملونون عن سخطهم على حكومة الاتحاد الوطنى فى سبتمبر ١٩٩٤ عندما تظاهر آلاف من سكان مدن الملونين حول جوهانسبرج مطالبين بمنح مدنهم نفس الخدمات التى قدمتها حكومة الاتحاد الوطنى لمدينة سويتو السوداء(١٧).

ويعتبر أحد مظاهر العلاقة مع البيض هى علاقة المؤتمر الوطنى الأفريقى مع الشرطة وقوات الأمن. فقد ازداد التوتر بين الطرفين رغم تدخل مانديلا شخصيا أكثر من مرة. ويعود هذا التوتر لاستمرار السياسات والممارسات العنصرية للشرطة – التى يسيطر عليها البيض – تجاه السود. وقد نجح الرئيس مانديلا فى القضاء على تمرد للشرطة ضم ألفى شرطى فى معزل ترانسكاى الأفريقى السابق، وقتل خلاله ٥٤ شرطيا، وتزامن ذلك مع اقتحام وحدات خاصة تابعة للرئيس سجنا بنفس الاقليم حدث به تمرد أدى الى احتجاز رهائن وأدى الى مصرع مسجون. ودعا مانديلا فى الوقت ذاته الى القضاء على وجود السلاح غير الشرعى عبر البلاد. إلا أن تضاعف حالات ارتكاب العنف ضد عناصر الشرطة أدى الى مصرع مائتى رجل شرطة، واعتبرها السود ردا على استمرار تطبيق الشرطة لقوانين

الفصل العنصرى واطلاقها كلاب الشرطة على المضربين المسالمين، مما دفع بمانديلا الى بدء حملة لـ «الإخاء» انطلقت فى سويتو، وشارك فيها الآلاف من أبناء جنوب أفريقيا فى منتصف أكتوبر ١٩٩٤، وشبك الجميع أياديهم مع أعدائهم السياسيين السابقين، بما فى ذلك أنصار انكاثا وأتباع المؤتمر الوطنى الأفريقى، ومتضمنين بيوتيليزى وبيك بوتا وزير الطاقة، معربين عن دعمهم للشرطة وادانتهم للعنف والجريمة. وهدد مانديلا خلال المسيرة التى شارك فيها بمعاقبة قتلة رجال الشرطة أيا كانوا(١٨).

ورغم هذه المبادرات، فإنه من المؤكد أن لأحزاب المعارضة الحالية أو المحتملة – أى بما يشمل انكاثا والحزب الوطنى – مصلحة كلما اقتربت مواعيد الانتخابات البرلمانية القادمة عام ١٩٩٩ فى التقليل من فاعلية حكومة الاتحاد الوطنى وإظهار عجزها بغرض حسابات انتخابية وسياسية ضيقة.

واذا أردنا التعرف على الواقع السياسى فى جنوب افريقيا بعد ما يقرب من عام من أول انتخابات غير عنصرية فى البلاد، سنجد موجزه ودلالاته فى خطاب برلمانى ألقاه الرئيس مانديلا فى نهاية فبراير ١٩٩٥.

فقد قاد مانديلا فى هذا الخطاب حملة على ما أسماه بالفوضى والفساد والجريمة، ومقاطعة دفع الايجارات واحتلال المساكن والاضرابات غير القانونية، والخلط بين الحرية والفوضى. كما حذر من توقع الكثير من ادارته بعد شهور فى السلطة، موضحا أن الدولة لا تملك ثروات غير محدودة. وبدلا من اقتراح برامج لتحسين أحوال الفقراء وعد مانديلا

بالعمل على تخفيض العجز فى الموازنة والحد من الانفاق العام، مكتفيا بالاشارة الى التزام الحكومة ببناء منازل لثمانية ملايين أسود أى حوالى ٢٥ فى المائة من السكان، ومد شبكات المياه النقية(١٩). وجاء بيان مانديلا ليعكس تجاوبا مع الأقليات ومطالب التكنوقراط، بدلا من الاستجابة لضغوط القواعد الجماهيرية للمؤتمر الوطنى الأفريقى.

كما جاء بيان مانديلا فى ظل عدم تحقيق الحكومة سوى ١٠ فى المائة من المستهدف بالنسبة لبناء المساكن للسود فى السنة الأولى من حكم حكومة الاتحاد الوطنى، وعكس قبول حكومة - معظم وزرائها من الاشتراكيين والشيوعيين - لنصائح مؤسسات الإقراض الدولية بأن الطريق الأمثل لإعادة توزيع الثروة لصالح الفقراء هو من خلال توسيع اقتصاد القطاع الخاص(٢٠).

كما استهدف بيان مانديلا طمأنة المستثمرين على خلفية تزايد حالات احتلال مساكن البيض والهنود بشكل غير قانونى بواسطة السود فى الشهور الأخيرة، وحدوث حالة نهب فى فبراير ١٩٩٥ فى مدينة الكيب بواسطة آلاف الطلاب، والتى كان هدفها منطقة تجارية للبيض، وجاءت ردا على طعن طالب أسود حتى الموت فى مدرسة للبيض فى اليوم السابق(٢١).

ونعود الى خطاب مانديلا الذى توعّد بأن الحكومة ستتعامل بحسم مع العنصريين البيض بمن فيهم من يعترض على انهاء الفصل العنصرى فى المدارس أو على تولى السود وظائف أعلى. ولكن قصر مانديلا معظم فترات خطابه على التوجه للسود الذين يقتلون عناصر الشرطة ويحتجزون

الرهائن ويمارسون النهب والفوضى وتخريب الثروات العامة والخاصة، واعتبرهم أقلية سيتعرضون لعقاب الدولة. وفى الإطار نفسه، حذر مانديلا اتحاد الموظفين العموميين الذى كان قد هدد بأخذ كبار الموظفين من البيض كرهائن اذا لم تتم الاستجابة لمطالبه الخاصة برفع المرتبات. ورغم اعلان تعاطفه مع الوضع الاقتصادى المأساوى للموظفين السود، أعلن مانديلا أن الحكومة ستضرب بيد من حديد على الإضرابات غير القانونية(٢٢).

وفى حين رحب قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى وقادة الأحزاب الأخرى، سواء المشاركة فى الائتلاف الحاكم أو فى المعارضة، بخطاب مانديلا فإنه لم يقابل بحماس من كل من كان يطالب بسياسات جذرية لإعادة توزيع السلطة والثروة كما هو الحال مع قطاعات من السود.

٤ - حالة حقوق الانسان

سنتناول هنا حالة خاصة فى إطار الوضع السياسى الداخلى وهى وضعية حقوق الانسان منذ تولى حكومة الاتحاد الوطنى السلطة.

ففى سبتمبر ١٩٩٤ أصدرت منظمة العفو الدولية تقريرا قويا ذكر أنه برغم رفع حالة الطوارئ عن اقليم كوازولو/ناتال فى ٧ سبتمبر ١٩٩٤، فإن قوات الأمن فى الإقليم - الخاضعة فعليا لسيطرة زعيم حركة انكاثا بوتيليزى - مستمرة فى تعذيب المعتقلين وممارسة الاغتيالات السياسية. واتهمت المنظمة عمليات إعادة هيكلة قوات الشرطة بعدم الفاعلية فى ضوء عدم محاكمة من ارتكبوا مذابح فى مدن

السود، وعدم التحقيق فى انتهاكات حقوق الانسان السابقة والراهنة. كما انتقد التقرير بطء اتخاذ قرار بإنشاء «لجنة الحق»، رغم تعهد وزير العدل بإنشاء اللجنة لبحث انتهاكات حقوق الانسان ومسائل العفو وتعويض الضحايا، وبعدم منح عفو لقتلة ستيف بيكو وكريس هانى، وعلى أن تشمل ولايتها الفترة ما بين مارس ١٩٦٠ وديسمبر ١٩٩٢ مع منحها سنة قابلة للتمديد ستة أشهر أخرى لإتمام عملها، على أن تضم ما بين ثمانية وعشرة أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية بناء على توصية لجنة برلمانية مشتركة. ووعد وزير العدل بحظر تولى المناصب ذات الصلة باستخدام القوة والاشراف على السجون لكل من يثبت عليه انتهاك لحقوق الانسان. وجاءت تصريحات وزير العدل هذه على خلفية تقرير منظمة العفو الدولية، وأيضا فى ضوء ما أعلن عن منح ٧٨ من اليمينيين البيض عفوا فى نهاية سبتمبر ١٩٩٤ بناء على قرار اتخذته حكومة الحزب الوطنى السابقة واقرته حكومة الاتحاد الوطنى(٢٣).

وفى أكتوبر ١٩٩٤ جاءت الترجمة الفعلية لهذه الوعود، وفى إطار مشروع قانون لدعم الوحدة والمصالحة الوطنية عرض على البرلمان تضمن فى إحدى مواده إنشاء «لجنة الحق والمصالحة» لتناول مسائل إصدار العفو وتقصى انتهاكات حقوق الانسان وإصدار توصيات بشأن إعادة كرامة الضحايا وتقديم التعويض اللازم. وخول القانون هذه اللجنة سلطة الاستماع للأدلة وجمع المعلومات والقيام بالتحقيقات وأنشأ بداخلها ثلاث لجان فرعية: واحدة معنية بانتهاكات حقوق الانسان، وأخرى تعنى بالعفو العام، وثالثة حول التعويضات وإعادة التأهيل. ومن

المفترض فى ظل هذا القانون إلغاء الملفات الحكومية السرية حول المواطنين، كما يرتبط انشاء لجنة الحق بإصدار قانون خلال عام ١٩٩٥ حول حرية المعلومات(٢٤).

إلا أنه بعد شهور قليلة من تداول هذا القانون فى البرلمان، وتحديدا فى يناير ١٩٩٥، برزت ردود فعل غاضبة فى جنوب افريقيا لتسرب أنباء حول منح عفو لوزير سابق للعدل و١٥٠ رجل شرطة من عهد الأبارتيد مقابل جرائم ارتكبوها. وجاء الرد من وزير العدل ومن أمين عام المؤتمر الوطنى الأفريقى اللذين رفضا الاقرار بصحة هذا العفو الذى صدر قبيل انتخابات ابريل ١٩٩٤. وأعلن أمين عام المؤتمر الوطنى الأفريقى أن حزبه لن يسمح بأن تمر الجرائم التى ارتكبها نظام الأبارتيد دون عقاب، وطالب بكشف كل أفراد الشرطة الذين شاركوا فى هذه الجرائم. وحظى هذا الموقف بدعم الحزب الديمقراطى للبيض ذى التوجهات الليبرالية(٢٥).

وفى فبراير ١٩٩٥ ما لبثت أن جاءت الاتهامات هذه المرة موجهة الى نائب الرئيس ورئيس الحكومة السابق فردريك دى كليرك. فقد اعترف عميل سابق للاستخبارات فى جنوب افريقيا لصحيفة أوبزرفر البريطانية، أن دى كليرك شارك بشكل مباشر فى جرائم الأبارتيد، بما فى ذلك التخطيط لتفجير مقر المؤتمر الوطنى الأفريقى بلندن عام ١٩٨٢، ومنح أوسمة لمن قاموا بتنفيذ العملية بالاضافة للتخطيط لاغتيال نشيطين معادين للأبارتيد، مثل روث هيست وجودى سكون. وأعادت هذه الاعترافات الى الأذهان مسألة المسئولية عن الجرائم التى ارتكبت فى

عهد الأبارتيد، كما تزامنت مع بدء محاكمة أحد قادة فرق الإعدام السابقة بشرطة جنوب افريقيا، والتى أدلى خلالها بمعلومات عن عمليات وحشية قامت بها فرقته بما فى ذلك نشر فيروس الإيدز بين السود فى جوهانسبرج، وتفجير محامى معنى بحقوق الانسان. إلا أن دى كليرك نفى القيام بهذه العمليات أو أى عمليات اغتيال، وإن أقر بأن الحكومة العنصرية فى جنوب افريقيا كانت تحارب المنظمات التى تحاول الإطاحة بها بما فى ذلك من خلال عمليات خارج الحدود(٢٦).

٥- مسألة الفساد

تعد قضية الفساد من القضايا التى ثارت بكثرة خلال السنة الأولى من حكم حكومة الاتحاد الوطنى، وطالت بالذات قيادات المؤتمر الوطنى الأفريقى وأثرت سلبا على صورة المؤتمر. وسنكتفى هنا بالاشارة لحالتى وينى مانديلا وآلان بوساك أحد قادة الجبهة الديمقراطية المتحدة المعادية للأبارتيد خلال الثمانينات.

بالنسبة للسيدة مانديلا، فهى تعانى منذ فترة من ظهور فضيحة تلو الأخرى ولكنها كانت تنجح فى الخروج من كل منها وهى أكثر قوة وصلابة وشعبية، خاصة فى صفوف قواعد وكوادر المؤتمر الوطنى الأفريقى. وبرر أنصارها أحيانا أخطاءها بأنها تعانى من «انفصام الشخصية» (الشيزوفرينيا). وكانت قد تعرضت فى السابق للإقصاء من تولى ادارة مكتب الرفاه الاجتماعى وزعامة تنظيم المرأة بالمؤتمر الوطنى الأفريقى. إلا أنها سرعان ما عادت لزعامة تنظيم المرأة، ثم حصلت على منصب مساعد وزير الثقافة والعلوم والفنون وجاء ترتيبها الخامس فى إطار انتخابات

اللجنة التنفيذية الوطنية للمؤتمر الوطنى الأفريقى. بل إنها مدت نفوذها عندما تم انتخابها لمنصب أمين صندوق لمؤتمر القادة التقليديين لجنوب افريقيا المؤيد للمؤتمر الوطنى الأفريقى، والذى يضم قادة قبليين، وكان يتصف بعدم الكفاءة وغياب القيادة الفعالة. وبالتالى ستسعى وينى مانديلا لملء هذا الفراغ وتنشيط دور المؤتمر(٢٧).

إلا أن أهم الفضائح المحيطة بالسيدة مانديلا كانت خاصة باكتشاف اختفاء حوالى ٩١ ألف جنيه استرلينى كانت رئيسة وزراء باكستان بنازير بوتو سلمتها للسيدة مانديلا بغرض بناء مساكن للطبقات الشعبية من خلال تنظيم المرأة التابع للمؤتمر الوطنى الأفريقى. كما ثارت تساؤلات حول عقد سياحى مشترك وقعته وينى مانديلا وابنتها مع الممثل العالمى المصرى الأصل عمر الشريف وحول استخدام أوراق رسمية لتوجيه دعوات لمستثمرين أجانب للمشاركة فى مشروعات سياحية معها ومع ابنتها. وجاء رد الرئيس مانديلا مهددا بعزل وينى من منصبها الحكومى، خاصة فى ضوء انتقاداتها لما أسمته بفشل المؤتمر الوطنى الأفريقى فى التعامل السليم مع المسألة العنصرية. إلا أن السيدة مانديلا ما لبثت أن لينت مواقفها وذكرت أنها أرادت فقط طمأنة الجماهير أن حكومة الاتحاد الوطنى والمؤتمر الوطنى الأفريقى يعيان أوجه القصور، ويعملان على تصحيحها. وجاءت حلقة أخرى فى هذا المسلسل ممثلة فى قيام قوات شرطة جنوب افريقيا بعمليات تفتيش لمكاتب وينى مانديلا على أساس تورط اسمها فى عمليات احتيال واختلاسات مالية وقيام الشرطة بتحقيقات حول هذه القضايا. وذكرت

الشرطة أنها عثرت على مستندات هامة فى مقر جمعية ترأسها وينى مانديلا وهى «مشروع التنسيق لمكافحة الفقر»(٢٨). وأخيرا اضطر مانديلا الى إقالة وينى مانديلا من منصبها الحكومى.

أما بالنسبة لبوساك، فقد اتخذ قرار انسحابه من ترشيح الرئيس مانديلا له كممثل دائم لبلاده لدى الأمم المتحدة بجنيف عقب إعلان مكتب الجرائم الاقتصادية بجنوب أفريقيا أنه يقوم بتحقيقات فى سوء استخدام مساعدات مالية قدمت الى مؤسسة السلام والعدالة التى يرأسها بوساك. إلا أن بوساك لم يعتبر انسحابه من الترشيح إقرارا بأى تهم موجهة اليه(٢٩).

وقد اضطر مانديلا فى خطاب له فى فبراير ١٩٩٥ الى الاقرار بوجود فساد اخترق نسيج المجتمع فى جنوب افريقيا، وتعهد بالتعامل بحزم مع كل متورط فى الفساد، إلا أنه أوضح أنه لن يعتمد فى ذلك على مجرد ادعاءات أو اتهامات(٣٠).

ثانيا : التباينات داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى

كما اتضح من الجزء السابق فقد أظهر مانديلا تشددا فى التعامل مع أنصاره من المؤتمر الوطنى الأفريقى مؤكدا أنه لن ينزلق الى نظام شعبوى.

ففى سبتمبر ١٩٩٤، كان مانديلا قد نجح فى إعادة مئات من مقاتلى الجناح العسكرى السابق للمؤتمر الوطنى الأفريقى (رمح الوطن: امكونتو وىْ سيزوى) إلى ثكناتهم بعد تظاهرهم من معسكر خارج بريتوريا

الى داخل المدينة مطالبين بحقوق متساوية وأجر متساو فى جيش جنوب افريقيا. إلا أنه فى منتصف أكتوبر ١٩٩٤، تمرد آلاف من الأعضاء السابقين فى «رمح الوطن» فى وجه ما اعتبروه سوء معاملة تعرضوا لها عند ادماجهم فى جيش جنوب أفريقيا، وطالبوا مانديلا بمعالجة هذا الوضع. وقد سافر مانديلا اليهم فى قاعدة شمال بريتوريا فى ٢٠ أكتوبر، إلا أنه هذه المرة تعامل معهم بقدر كبير من الحسم، وأعطى مهلة لثلاثة آلاف مقاتل كانوا قد تركوا مواقعهم دون إذن للعودة الى الثكنات أو يتعرضوا للعزل من الجيش. وأعقب ذلك مظاهرة شارك فيها مائة وخمسون من عناصر «رمح الوطن» أمام مكتب مانديلا فى مدينة الكيب. كذلك بالنسبة للجناح العسكرى غير الرسمى للمؤتمر الوطنى الأفريقى المسمى بـ «وحدات الدفاع الذاتى» والتى ظهرت فى مدن السود كرد فعل على العنف الذى مارسته حركة انكاثا فى السنوات الماضية. وقد حظيت بانذار مماثل من مانديلا، وتلا ذلك توجيه إنذار لكل من لديه سلاح غير مرخص لتسليمه للشرطة خلال سبعة أيام أو مواجهة عقوبات القانون. وعقب ذلك تم بالفعل اعتقال اثنين من عناصر «وحدات الدفاع الذاتى» وبحوزتهما رشاشين. إلا أن هذا الاجراء دفع مائتين من عناصر تلك الوحدات الى احتلال مقر الشرطة مما أدى بالشرطة الى اطلاق سراح العنصرين. وقد أبدى مانديلا فى أكثر من مناسبة تخوفه من التأثير السلبى لعدم الاستقرار الذى تسببه عناصر «رمح الوطن» و«وحدات الدفاع الذاتى» على المستثمرين الأجانب والمحليين(٢١).

وفى ٧ نوفمبر ١٩٩٤، أعلن وزير الدفاع فى حكومة الاتحاد الوطنى – المنتمى الى المؤتمر الوطنى الأفريقى – إقالة ألفين من عناصر «رمح الوطن» من جيش جنوب أفريقيا لتغيبهم عن عملهم رغم تحذيرات الحكومة المتتالية. وكان من المفترض أصلا ادماج خمسة وعشرين ألفاً من عناصر «رمح الوطن» والجناح العسكرى للمؤتمر الأفريقى الجامع وميليشيات المدن السوداء فى جيش جنوب أفريقيا. إلا أن الحكومة – التى يقودها المؤتمر الوطنى الأفريقى – سرعان ما أبدت تشددا فى مواجهة تمرد المجاهدين السابقين الذين شكوا من النظام المتشدد وسوء أحوال العمل والمعيشة(٢٢).

ورغم تشكيل لجنة لتغيير الأسماء والكلمات ذات المدلولات العنصرية تجاه السود – بناء على الحاح المؤتمر الوطنى الأفريقى – إلا أن الرئيس مانديلا سرعان ما تدخل مطالبا بتغليب روح المصالحة وعدم اعطاء انطباع لدى البيض بأنهم الطرف المهزوم، مما أدى فعليا الى تجميد عمل اللجنة(٢٣).

وقد حاول الرئيس مانديلا إحداث توازن داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى بين الإقرار بدور قدامى المناضلين والخلصاء من رفاقه، وهم شخصيات لها شعبية وتأثير قوى مثل بانتو هولوميسا وبيتر موكابا ووينى مانديلا، وبين العناصر الشابة الأكثر راديكالية فى المؤتمر، إلا أن التعايش بينهما ليس أمرا سهلا. فعلى سبيل المثال، حتى فيما بين الكبار حدثت خلافات برزت عندما رفض سيريل رامافوسا تولى منصب وزارى عندما عين مانديلا منافسه تامو مبيكى لمنصب نائب الرئيس. وفضل رامافوسا

قيادة سكرتارية الحزب لضمان استمرار قوة الحزب وعدم انحداره وسقوطه ضحية لإغراءات السلطة أو خضوعه للحكومة(٣٤).

وكان قد سبق لقيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى فى إقليم كوازولو/ناتال اتهام القيادة القومية للمؤتمر الوطنى الأفريقى بالخيانة، لأنها اشترت مشاركة حركة انكاثا فى الانتخابات بالسماح لها بالسيطرة على اقليم ناتال، ولأنها مارست ضغوطاً على قيادة المؤتمر بالإقليم لتسحب دعوى أمام المحكمة العليا حول تزوير الانتخابات لحساب مصالحه مع انكاثا بعد الانتخابات(٣٥).

وقد تخوفت عناصر من المؤتمر الوطنى الأفريقى من أن استيعاب قوى المعارضة فى حكومة الاتحاد الوطنى سيؤدى الى ضياع الوقت والجهد بحثا عن توافق آراء، ومن التناقض بين الحرص على الوحدة الوطنية مقابل الحاجة لتغيير اقتصادى / اجتماعى سريع. إلا أن مانديلا واجه ذلك بالتأكيد على أنه لن يسمح بتخريب برنامج التنمية وإعادة الإعمار الخاص بالمؤتمر الوطنى الأفريقى، الذى كان قد تضمن بناء مليون مسكن وإيجاد مزيد من فرص العمل وتحديث البنية الأساسية فى مدن السود. وطبق مانديلا هذه الدعوة من خلال تعيين جاى نايدو كوزير لبرنامج التنمية وإعادة الإعمار بهدف التدخل فى شئون الوزارات الأخرى لعدم السماح للبيروقراطيين بجذب الحكومة بعيدا عن تنفيذ البرنامج(٣٦).

ثم جاءت توصيات لجنة ميلاميت بزيادة مرتبات ومكافآت الوزراء وأعضاء السلطة التشريعية لتسبب غضباً مكتوما داخل بعض قطاعات المؤتمر الوطنى الأفريقى تخوفا من أن يؤدى ذلك الى ايجاد طبقة جديدة

ومتميزة. ونذكر هنا أن عددا كبيرا من أنصار المؤتمر الوطنى الأفريقى كانوا قد أعطوا خيارهم الثانى خلال استطلاعات الرأى التى سبقت انتخابات ابريل ١٩٩٤ للمؤتمر الأفريقى الجامع، مما قد يكون له احدى نتيجتين: إما ضعف العناصر الراديكالية والشعبوية فى مواجهة البراجماتيين داخل قيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى بعد الأداء الضعيف للمؤتمر الأفريقى الجامع خلال انتخابات ابريل ١٩٩٤، أو تلويح تلك العناصر الراديكالية والشعبوية بالانضمام للمؤتمر الأفريقى الجامع اذا أصيبوا بإحباطات متوالية من جراء التنازلات التى يقدمها المؤتمر الوطنى الأفريقى. وقد طرحت تلك العناصر تساؤلات حول مستقبل وكيفية ادارة علاقات المؤتمر مع القوى الحليفة مثل الحزب الشيوعى والنقابات العمالية وجماعات الحقوق المدنية وجماعات كنسية ونسائية وشبابية، وتحذر قيادات وكوادر المؤتمر الوطنى الأفريقى المرتبطة بالطبقة العاملة بين السود من خيبة أمل هؤلاء من عدم تحقيق تغير جذرى وسريع فى نوعية حياتهم -كما حلموا من قبل - فى ظل قيادة المؤتمر الوطنى الأفريقى(٣٧).

وكان من علامات وجود خلافات داخل صفوف المؤتمر الوطنى الأفريقى هو قرار اللجنة التنفيذية للمؤتمر فى مارس ١٩٩٥ بإنشاء لجنة نظامية للتحقيق فى انتهاك قاعدة سلوك أعضاء الحزب، على أن تستمع اللجنة الى ادعاءات بشأن عدد من قيادات وأعضاء الحزب. وقد ذكر فى هذا الإطار اسم وينى مانديلا بعد ما أجبرت بواسطة الرئيس مانديلا على الاعتذار علنا عن بيان انتقدت فيه الحكومة متهمة إياها بمحاباة البيض. وجاء تشكيل هذه اللجنة أيضا ردا على مطالبة قواعد وكوادر المؤتمر

الوطنى الأفريقى بجعل قادة المؤتمر قابلين للمساءلة من قبل قواعد المؤتمر(٣٨).

ثالثا : التطور الاقتصادى والاجتماعى

أصدرت حكومة الاتحاد الوطنى برنامجا فى ٢١ سبتمبر ١٩٩٤ يرتكز على ستة مبادئ(٣٩):

١- أن يطبق البرنامج الوطنى للتنمية وإعادة التعمير على المستويات المحلية والإقليمية والقومية.

٢- أن تكون عملية التنمية مدفوعة من الشعب وموجهة اليه بواسطة مشاركة شعبية فعالة، وتعتمد فى تنفيذها على كافة المحافل الشعبية.

٣- دعم السلام والأمن والاستقرار السياسى لتشجيع الاستثمار، ورفض الدولة احتجاز الرهائن وتدمير الممتلكات.

٤- بناء الأمة.

٥- الجمع بين إعادة التوزيع والمصالحة.

٦- دمقرطة جنوب أفريقيا.

وسيكون على حكومة الاتحاد الوطنى خلال خمس سنوات فى الحكم تحقيق الجمع بين أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبين الدور المركزى للقطاع الخاص ورجال الأعمال. وقد استمر حديث المؤتمر الوطنى الأفريقى عن فشل اليات السوق بقصد تبرير تدخل الدولة بهدف الحد من الفقر واصلاح الاختلالات الاجتماعية، إلا أن هذا التدخل قد يدفع للصدام بين حكومة يقودها المؤتمر وبين البيروقراطيين

ورجال الأعمال، خاصة أن بعض الأخيرين يرون أن سبب الانهيار الاقتصادى فى ظل نظام الأبارتيد كان تدخل الدولة فى سوق العمالة وتوجيه مئات المليارات من الراندات للقطاع العسكرى، وبناء بيروقراطية مكتظة والانفاق على مشروعات اقتصادية محدودة القيمة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى. ولا يوجد خلاف كبير حول مبدأ تدخل الدولة، ولكن الأمر الهام هو طبيعة هذا التدخل. إلا أن حكومة الاتحاد الوطنى قد استمرت على نهج الحكومة السابقة خلال الشهور السابقة وهو الاستدانة من المصرف المركزى، وهو أمر يرى الاقتصاديون أنه يجب أن يتوقف اذا كان للاستقرار المالى أن يتحقق. ويسعى المؤتمر الوطنى الأفريقى - من خلال حكومة الاتحاد الوطنى - لتحديث القدرات والمهارات الادارية للسود لتعويض نقص مشاركتهم فى الاقتصاد، وازالة أى معاملات تمييزية ضدهم، وهو الأمر الذى قد يتطلب إما إعادة هيكلة نظام الملكية والسيطرة على الاقتصاد، أو اجراء ذلك من خلال مبادرات تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص بما يحقق الانسجام مع أولويات الكفاءة والانتاجية لدى هذا القطاع(٤٠). وقد اتهم عدد من الخبراء برنامج التنمية وإعادة الإعمار للمؤتمر الوطنى الأفريقى بإلقاء تبعات كل مشكلات الاقتصاد على نظام الأبارتيد دون تحليل لأسباب أخرى لهذه المشكلات، وبالتالى تبنى البرنامج - حسب هؤلاء الخبراء - سياسات غير سليمة تفترض أن الدولة قادرة على التأثير على كافة المتغيرات، فى حين أن هناك مسائل تتصل بشروط التجارة الخارجية وتأثير التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى، وهى أمور خارجة عن إرادة حكومة جنوب أفريقيا(٤١).

وعلى المستوى الاجتماعى، استمر تزايد نمو السكان فى مناطق السود بمعدلات مرتفعة، وهى أصلا مناطق متدهورة الظروف والخدمات وتقع وسط مناطق مزدهرة للطبقات الوسطى من البيض والهنود والملونين وتعانى من نقص المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية والتعليمية وفرص العمل. وتدرك حكومة الاتحاد الوطنى أن الأمر يتطلب ما هو أكثر من مجرد إلغاء القوانين المتصلة بنظام الفصل العنصرى ويتطلب تدخلا فعالا من الحكومة(٤٢).

وسنعرض فيما يلى لثلاث مسائل محددة هى: مسألة إعادة حقوق ملكية الأراضى، وتأميم الحقوق التعدينية، ومشكلات النظام التعليمى.

١ – إعادة حقوق ملكية الأراضى

أقر برلمان جنوب أفريقيا فى ١١ نوفمبر ١٩٩٤ قانون إعادة حقوق ملكية الأراضى لأصحابها، وذلك بهدف إصلاح الوضع للمواطنين السود الذين انتزعت منهم ملكية أراضيهم طبقا لأحد قوانين الفصل العنصرى، وهو قانون الأرض الصادر عام ١٩١٣ الذى حدد ملكية السود للأراضى بـ ١٣ فى المائة من أراضى جنوب افريقيا، وقصرها على المدن والمعازل السوداء. وتم إقرار القانون الجديد بتأييد ٢١٢ عضواً مقابل ٢٦ عضواً من حركة انكاثا وجبهة الحرية اليمينية. وتضمن القانون إنشاء محكمة ولجنة تحكيم لمطالبات اعادة الأراضى. ومنح القانون كل من لديه مطالبة لأرض بالتقدم بها خلال ثلاث سنوات. كذلك اعترض الاتحاد الزراعى لجنوب افريقيا – الذى يضم ستين ألف مزارع أبيض – على القانون بالرغم من أن العديد من مواده

كان قد تم تعديلها بناء على مشاورات مع الاتحاد الزراعى، بما فى ذلك حق الاستئناف أمام المحكمة العليا والمحكمة الدستورية(٤٣).

٢- تأميم الحقوق التعدينية

تصاعد النقاش واستقطاب الآراء بشأن مستقبل القطاع التعدينى بجنوب أفريقيا. وقد قدم المؤتمر الوطنى الأفريقى عقب انتخابات ابريل ١٩٩٤ اقتراحا بفرض ضرائب على حقوق التعدين وصولا الى عودة هذه الحقوق من ممتلكيها من القطاع الخاص الى الدولة. ويوجد حاليا بيد الدولة ٧٢٫٣ فى المائة من حقوق التعدين مقابل ٢٧٫٧ فى المائة بيد القطاع الخاص. ويرى البعض الالتزام – فى حالة تأميم حقوق التعدين – بأحكام قانون المصادرة رقم ٦٣ لعام ١٩٧٥، الذى تضمن دفع تعويضات طبقا لسعر السوق وتعويض أى خسائر مالية أخرى يتحملها صاحب حقوق التعدين بسبب التأميم، وبالمقابل يرى آخرون أنه لا معنى أصلا للتأميم اذا كان استغلال هذه الحقوق يتم بشكل اقتصادى رشيد، وإلا أدى تدخل الدولة إلى إبعاد المؤسسات الخاصة عن الاستثمار فى القطاع التعدينى. ويرى هؤلاء اقتصار تدخل الدولة على حالات عدم رغبة أو عدم قدرة صاحب الحق على استغلاله. كما يشيرون الى تناقض اتجاه التأميم مع ما نص عليه الدستور من حق كل فرد فى اكتساب والتمسك بحقوق التملك، وأن تكون المصادرة لأهداف الصالح العام مع الالتزام بدفع التعويض إما المتفق عليه أو الذى تحدده محكمة باعتباره عادلا على أساس استخدامات هذه الملكية فى السابق وسعرها فى السوق وقيمة الاستثمار الذى تم وضعه فيها. وأى قانون يتناقض مع أحكام

الدستور تلك ستحكم المحكمة الدستورية بعدم دستوريته. كما يرى نفس هذا التيار أنه فى حالة اتخاذ قرار بتأميم حقوق التعدين ستواجه الحكومة بعبء ادارى ضخم لتحديد من هم أصحاب هذه الحقوق من الأفراد والمؤسسات الخاصة الذين سيتم تأميمهم وتعويضهم، كما أن قيمة التعويضات ستبلغ بلايين الراندات. وفى كل الأحوال سيكون على الحكومة تبرير اجراء التأميم فى وقت ينزع فيه الاتجاه العام للتحول الى القطاع الخاص. إلا أن عناصر داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى نجحت فى الدفع الى تبنى المؤتمر الوطنى الأفريقى لقانون جديد لإعادة الحق القانونى لملكية الغاز الطبيعى الموجود أو المكتشف فى المستقبل، وكذلك المعادن الثمينة والأحجار النفيسة الى يد الدولة. كما ترى هذه العناصر أنه يمكن للدولة إعادة بيع حقوق التعدين التى تستعيدها من القطاع الخاص لرجال أعمال تعرضوا للتمييز ضدهم فى ظل سياسات الفصل العنصرى من خلال إنشاء مؤسسات لهذا الغرض(٤٤).

٣- أزمة النظام التعليمى فى جنوب أفريقيا

أصدرت حكومة الاتحاد الوطنى وثيقة فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٤ بإنشاء ستين لجنة عبر جنوب أفريقيا للاشراف على عملية إعادة هيكلة النظام التعليمى. وجاء ذلك فى وقت تعرض فيه وزير التعليم سيبو سيسو بنجو للهجوم والاتهام بعدم الكفاءة، خاصة فى ضوء استمرار وجود مدارس بغالبية من الطلاب البيض تدعمها الدولة ماليا. واضطر بنجو الى أن يعلن أن الوضع المتميز لمدارس البيض لن يظل على حاله وأنه سيعيد تأهيل النظام التعليمى بما يحقق صالح الغالبية من السود. وقد تم انشاء

وحدة حقوق الانسان فى مجال التعليم للغرض نفسه. وأكد الوزير أنه سيدخل نموذجا غير عنصرى فى المدارس التى تدعمها الحكومة بحيث لا يكون من حق ادارات تلك المدارس رفض قبول الطلاب لعدم قدرتهم على دفع نفقات الدراسة، ووعد بزيادة الدعم لمدارس السوذ وتخفيض الدعم المقدم الى مدارس البيض. وقد تضمنت وثيقة ٢٤ سبتمبر للحكومة بدء مد نطاق التعليم المجانى على مراحل من عام ١٩٩٥ وإيجاد نظام موحد لنسبة الطلاب الى المدرسين. إلا أن وزير التعليم قد أقر بأن الحكومة لن تستطيع أن تكفل حق التعليم المجانى للجميع خلال عام ١٩٩٥، ولكنه وعد بأن تبدأ الحكومة العمل لبناء نظام تعليمى مجانى وإلزامى على المدى الطويل، بحيث يصبح دفع المصروفات اختياريا طبقا لقدرات أولياء الأمور. ودعا الوزير الطلاب السود للنضال لاستعادة الثقة فى أنفسهم وتحسين ظروفهم لأن بلدهم يحتاجهم كأطباء ومحامين(٤٥).

وقد جاء الانتقاد لسياسات وزير التعليم من جريدة «سويتان» الجماهيرية السوداء التى دعته للتركيز على ايجاد مدارس بأماكن العمل والمزارع ومدن السود. كما قام الطلاب الموالون لحركة الوعى الأسود بالتظاهر احتجاجا على توظيف المدرسين البيض فى مدارس السود فى ظل وجود أعداد من المدرسين السود يعانون من البطالة. وقد تجنب وزير التعليم السفر الى المناطق التى حدثت بها قلاقل طلابية تاركا هذا الدور لوزيرى العمل والمواصلات اللذين حثا الطلاب على العودة الى فصولهم والمدرسين على العودة الى أماكن عملهم. ومن جانبه حذر الرئيس

مانديلا من أنه بدأ يفقد صبره مع المدرسين والطلاب المضربين(٤٦).

وفى وقت تعانى فيه مدارس السود من نقص المدرسين، وهو الأمر الذى استوجب إنشاء معاهد لتدريب المدرسين، فقد فرضت الميزانية قيودا تمويلية على مدارس الطلاب السود رغم تزايد عدد الطلاب بها وتدهور مستواهم التعليمى عن زملائهم البيض. فعدد الذين ينجحون فى مدارس السود يبلغ ٤٨٫٥ فى المائة من اجمالى الطلاب، بينما تبلغ النسبة فى مدارس البيض ٩٨ فى المائة. وقد كان الأمل فى توافر الموارد وحدوث التغيير بعد سقوط نظام الفصل العنصرى، إلا أن ذلك لم يتحقق، كما لم تتغير بعد القاعدة التى كانت تعفى الطلاب السود من شرط ضرورة التعليم الالزامى. ويزداد الغضب فى مدارس السود التى تنتظر مجئ متبرعين، خاصة أن السود سبق لهم أن ثاروا ضد النظام التعليمى عام ١٩٧٦. ورغم أن الحكومة الجديدة لم توف بعدد من وعودها مثل بناء كافيتيريات فى المدارس، فانها وجهت ٢٣ فى المائة من موارد الميزانية للقطاع التعليمى. ومن جانبهم أعلن اليمينيون البيض من الحزب المحافظ إنشاء مدارس خاصة بهم فى اقليم كوازولو/ناتال ترتكز على ما أسموه بـ «المبادئ المسيحية»(٤٧).

رابعا : السياسة الخارجية

حصلت جنوب افريقيا على عضويتها الكاملة فى الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٩٤ بعد أن كانت قد حصلت على العضوية فى كل من منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز فى مايو ١٩٩٤(٤٨).

وفى ضوء انفتاح آفاق جديدة دون عوائق أمام جنوب افريقيا - ورغم الوضع الاقتصادى المتأزم الذى تواجهه - تستطيع نعه تحقيق نجاحات فى السياسة الخارجية، فيما فشلت فيه حكومة الحزب الوطنى العنصرية. وكانت حكومة الاتحاد الوطنى قد وضعت ست أولويات للسياسة الخارجية(٤٩):

١- إقامة علاقات تعاون جديدة مع الدول المجاورة وتجنب أى أزمات فيما بينها أو داخل أى منها بما يهدد أمن جنوب أفريقيا. ويشمل نطاق الدول المجاورة طبقا لرؤية حكومة جنوب افريقيا من نيجيريا الى زائير ثم الى السودان.
٢- دول الاتحاد الأوروبى والتى تشكل ٦٠ فى المائة من التجارة الخارجية مع جنوب أفريقيا.
٣- العلاقة مع الولايات المتحدة.
٤- إجمالى القارة الأفريقية، خاصة فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية.
٥- العلاقات مع آسيا خاصة اليابان والصين والهند، وقد تم إسقاط التحالف السابق بين جنوب أفريقيا وتايوان لصالح التحالف مع الصين، وتم استبدال التنافس السابق مع الهند للسيطرة على المحيط الهندى بتعاون وثيق معها.
٦- العلاقات مع الشرق الأوسط.

وقد ساهمت شخصية مانديلا الأسطورية فى دفع العلاقات الدولية لجنوب أفريقيا وبنائها السريع لشبكة علاقات دبلوماسية امتدت من أيرلندا الى تنزانيا الى اندونيسيا والى المملكة العربية السعودية.

وسنتناول فيما يلى مسائل بعينها فى السياسة الخارجية لحكومة الاتحاد الوطنى فى جنوب أفريقيا خلال وجودها فى الحكم:

١- قضايا الدفاع

تحول انتقاد المؤتمر الوطنى الأفريقى فى السابق للمركب الصناعى / العسكرى فى جنوب أفريقيا إلى الدفاع عنه من منطلق براجماتى بعد مشاركة المؤتمر فى الحكومة الائتلافية. وجاء هذا التغيير فى ضوء الواقع الاقتصادى، حيث صرح وزير الدفاع الجديد - المنتمى أصلا الى المؤتمر الوطنى الافريقى - بأن تصفية الصناعات العسكرية تمثل انتحارا قوميا واقتصاديا. كما أقر البرلمان الجديد - رغم وجود اعتراضات داخل المؤتمر الوطنى الأفريقى - عشرة مليارات راند ميزانية للدفاع، فى حين تلقى برنامج إعادة الإعمار مبلغ ٢٫٥ مليار راند فقط. بل قبلت حكومة الاتحاد الوطنى مبدأ التوسع فى صناعاتها العسكرية وزيادة صادراتها منها للخارج كوسيلة لدعم إعادة الإعمار الداخلى، وبالتالى البحث عن أسواق محتملة(٥٠).

وقد تعرضت جنوب أفريقيا لاتهامات بتصدير سلاح لمختلف أطراف الحرب الأهلية فى رواندا مما أدى الى إنشاء لجنة برلمانية للتحقيق مع فرض الشفافية التامة على مبيعات السلاح. وقد عكس هذا الموقف رغبة الحكومة الجديدة فى وقف الصلات بين الصناعات المحلية وسماسرة عالميين واستبدال ذلك بعلاقات على مستوى أكبر مع الأسواق الرئيسية. إلا أن مبيعات السلاح من جنوب افريقيا إلى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا خاصة ماليزيا واندونيسيا زادت بسبب تكنولوجيتها

المتقدمة وانخفاض أسعارها، وهو الأمر الذى يغضب موردى السلاح الرئيسيين فى العالم خاصة الولايات المتحدة التى لاتزال تحظر تصدير بعض أنواع التكنولوجيات الى جنوب أفريقيا طبقا لقرارها فى ٦ يونيو ١٩٩٤، وحظر مصانع السلاح الأمريكى، وتلك غير الأمريكية التى تستخدم تكنولوجيات أمريكية، من التعامل التجارى مع شركات السلاح فى جنوب افريقيا. وتحججت الولايات المتحدة فى تجديد هذا الحظر بتهريب تكنولوجيا عسكرية أمريكية للعراق عبر شركة جنوب أفريقية خلال الثمانينات – رغم تأكيد حكومة جنوب أفريقيا أن هذه التهمة متعلقة بالنظام العنصرى السابق – واعتبرت الحظر تخريباً لصناعة منافسة، وإعاقة لتعاون جنوب أفريقيا مع شركات أجنبية غير أمريكية، خاصة بريطانية(٥١).

وعلى مستوى آخر، فرغم انضمام جنوب أفريقيا لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩١، فإنها مازالت تملك الخبرات اللازمة لبناء قوة نووية فى أى لحظة، كما أن لديها قدرات تجارية خارجية فى هذا المجال بما فى ذلك مساعدة دول أفريقية أخرى، خاصة فى ضوء انضمام جنوب أفريقيا لاتفاقية تعاون اقليمى أفريقى فى العلوم والتكنولوجيا النووية، والتى تضم أربع عشرة دولة. وتدعو حكومة جنوب أفريقيا لعدم الانتشار النووى فى أفريقيا وإقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى القارة(٥٢).

٢ – العلاقات مع الأمم المتحدة

دعت لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة فى دورتها الخمسين

التى بدأت فى ٣١ يناير ١٩٩٥ المجتمع الدولى الى زيادة استثماراته وتقديم مساعدات تنموية وتقنية الى جنوب أفريقيا. ودعت اللجنة الموظفين والمسئولين فى جنوب أفريقيا غير القادرين على التأقلم مع البيئة الجديدة هناك الى الاستقالة. بل وتحدثت اللجنة عن مؤامرة بيروقراطية تهدف الى الحد من تأثير اجراءات الحكومة الجديدة الهادفة الى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية السكان. وذكر تقرير اللجنة أن بعض وزراء حكومة جنوب أفريقيا يحاولون مواجهة جمود وعدم مرونة بعض البيروقراطيين البيض الذين مازالت الحكومة تمنحهم فرص عمل فى إطار احترام مبدأى العدل والمساواة. ومن جهة أخرى دعت اللجنة الحكومة الى تبنى برنامج يحث الشباب على ترك الشوارع – والمقصود هنا شباب السود – والانتظام فى نظام تعليمى وإنهاء ظاهرة الامتناع عن دفع الايجارات والاستيلاء على الأراضى، فى نفس الوقت الذى دعتها فيه إلى اتخاذ اجراءات لتحقيق التحرز الاقتصادى والاجتماعى، بما فى ذلك العدالة الاجتماعية لإجمالى السكان(٥٣).

٣- العلاقات مع الولايات المتحدة وبريطانيا

خلال زيارته للولايات المتحدة الأمريكية فى أكتوبر ١٩٩٤، ساوى الرئيس مانديلا بين دور كل من ادارة كلينتون الديمقراطية وادارة بوش الجمهورية فى إحداث التحولات التى حدثت فى جنوب افريقيا، وهى مساواة أثارت امتعاض البيت الأبيض، وأظهر مانديلا أن لدى جنوب أفريقيا أولوياتها وسياساتها الخاصة التى لاتنوى جعلها تابعة للولايات المتحدة. وفى هذا الإطار رفض مانديلا التنسيق مع الولايات المتحدة فى

قطاع الاستخبارات أو لعب دور قوة تدخل فى صراعات القارة الأفريقية لحساب واشنطون على أساس أن مثل هذا التدخل يمكن أن يتم فقط عقب إعادة تنظيم قوات جيش جنوب افريقيا وهو ما لم يتم بعد، ومع إعطاء الأولوية للتنسيق مع المنظمات الاقليمية في أفريقيا خاصة منظمة الوحدة الأفريقية(٥٤).

إلا أنه على الجانب الايجابى، فقد تلقى مانديلا وعودا بمساعدات أمريكية تبلغ بلايين الدولارات خلال السنوات القليلة القادمة، وتعهدت الولايات المتحدة بتسهيل دخول جنوب أفريقيا فى الهياكل السياسية والاقتصادية الدولية. وتم خلال الزيارة انشاء لجنة على مستوى نائبى الرئيسين لدعم العلاقات بين قطاع الأعمال فى البلدين والتعاون العلمى والتكنولوجى وفى قطاعات تطوير الموارد البشرية والطاقة والبيئة والتعاون الثقافى. كما التزمت الولايات المتحدة بإنشاء صندوق لتنمية المشروعات الخاصة بجنوب أفريقيا بقيمة مائة مليون دولار على أن ينفق منها خمسون مليون دولار داخل جنوب افريقيا، وبمنح قرض لضمان بناء المساكن لمنخفضى الدخل بقيمة خمسة وسبعين مليون دولار، وإنشاء صندوق آخر بقيمة خمسة وسبعين مليون دولار لتقديم رأس المال للمستثمرين ورجال الأعمال السود، مع ارسال متطوعى كتائب السلام من الولايات المتحدة الى جنوب أفريقيا. كما التقى الرئيس مانديلا خلال وجوده بالولايات المتحدة مع الرئيس الهايتى الذى كان مخلوعا حينذاك اريستيد لإظهار تأييده للديمقراطية عبر العالم(٥٥).

أما بالنسبة لبريطانيا، فقد جاءت زيارة رئيس الوزراء البريطانى جون

ميجور الى جنوب أفريقيا فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤، ليصبح أول رئيس وزراء بريطانى يزور البلاد منذ ٣٤ سنة. ودعا رئيس الوزراء البريطانى خلال الزيارة الى العمل لمنع الحروب وأحداث العنف فى القارة الأفريقية من خلال عقد مؤتمر للأمن والتعاون، وبناء الثقة فى القارة وباستخدام آليات الوساطة والدبلوماسية الوقائية. كما قررت بريطانيا منح مائتى مليون دولار كمعونة اقتصادية وتقنية الى جنوب أفريقيا. وكان أهم ما أسفرت عنه زيارة ميجور الى جنوب أفريقيا جاءت على المستوى المعنوى، عندما قدم اعتذارا ضمنيا عن زرع نظام الفصل العنصرى عند ايجاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠. وبالمقابل أعرب قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى عن غفرانهم لبريطانيا عدم التزامها بعقوبات الأمم المتحدة ضد نظام الأبارتيد فى السابق. كذلك دعا ميجور جنوب أفريقيا إلى تبنى آليات السوق الحرة التى نجحت فى الغرب، وهى دعوة أثارت جدلا فى صفوف قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى. وتم خلال زيارة ميجور أيضا توقيع أربع اتفاقيات لتشجيع وحماية وزيادة الاستثمارات والمساعدة التنموية فى قطاع العلوم والتكنولوجيا، مع التزام بريطانيا بدعم إعادة بناء جيش جنوب أفريقيا وتقديم ستين مليون دولار لتنفيذ برنامج التنمية وإعادة الإعمار(٥٦).

٤ – العلاقات مع الدول الأفريقية

شارك وزير خارجية جنوب افريقيا مع وزيرى خارجية بتسوانا وزيمبابوى فى الوساطة لدعم الاتفاق الذى أعاد الى ليسوتو أول حكومة ديمقراطية منتخبة فى البلاد منذ ٢٤ سنة. وقد هدد رئيس جنوب أفريقيا مانديلا ورئيس زيمبابوى موجابى بفرض عقوبات على ليسوتو اذا لم يتم

العمل بالدستور. وأكد مانديلا أن جنوب أفريقيا لاتستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى والسماح بتدمير الديمقراطية فى أى دولة فى المنطقة، وهو ما عنى دورا أمنيا وعسكريا إقليميا لجنوب أفريقيا، وفرصة لإثبات فاعلية جيش جنوب افريقيا اقليميا، وخاصة حين طارت طائرات ميراج تابعة للسلاح الجوى لجنوب أفريقيا فوق ثكنات لجيش ليسوتو. وفى نفس الإطار هدد اتحاد نقابات العمال بجنوب أفريقيا - كوساتو - بفرض حظر على نقل البضائع من والى ليسوتو المنغلقة أرضيا اذا لم تعد الحكومة الديمقراطية الى السلطة. وقد توقع البعض حينذاك أن تطرح بعض القوى داخل جنوب أفريقيا مجددا فكرة إعادة إدماج ليسوتو فى جنوب أفريقيا(٥٧). وفى اطار الدفاع عن حقوق الانسان على المستوى الأفريقى، قاد الرئيس مانديلا الدعوة إلى فرض عقوبات على نيجيريا عقب تنفيذ حكم الاعدام هناك فى عدد من دعاة حماية حقوق الأقليات.

وفى فبراير ١٩٩٥، أعلنت جنوب أفريقيا رفض إرسال قواتها الى أنجولا كجزء من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إلا أن حكومة جنوب أفريقيا عرضت إرسال خبراء لتطهير حوالى ٢٦ مليون لغم فى أنجولا(٥٨).

وفى أكتوبر ١٩٩٤، وفى مواجهة غضبة شعبية ضد المقيمين إقامة غير شرعية من الأجانب، أعلنت حكومة جنوب أفريقيا أنها تبحث فى إدخال نظام الكارت الأخضر Green Card لتصاريح العمل للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين من الدول المجاورة والذين يبلغ عددهم مهاجراً كل عشر دقائق. وأعلن مسئولون حكوميون فى جنوب أفريقيا أن

الحكومة تنوى معاقبة أصحاب العمل الذين يشغلون مهاجرين غير شرعيين كعمال ويدفعون لهم أجورا متدنية. كما أعلنت حكومة جنوب أفريقيا أنها تدرس مد الحوائط الكهربائية الموجودة على حدودها مع موزمبيق لتشمل أيضا زيمبابوى وبوتسوانا. ويحدث هذا فى وقت مازالت التجارة فيه مع الدول الأفريقية محدودة، حيث أن رفع العقوبات الدولية عن جنوب أفريقيا أدى الى زيادة حجم تجارة جنوب أفريقيا مع اليابان والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية والهند والصين، خاصة فى ضوء القدرة المحدودة للدول الأفريقية على زيادة وارداتها من جنوب أفريقيا(٥٩).

٥ - العلاقات الاقتصادية الخارجية

نجحت حكومة الاتحاد الوطنى فى جنوب أفريقيا فى تطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية والتجارية الدولية. وفى هذا الإطار، وقعت الحكومة على الاتفاقيات النهائية لجولة أوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف. كما بدأت جنوب أفريقيا تؤقلم اقتصادها مع واقع الاقتصاد العالمى. وخلال التعامل مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، تؤكد حكومة جنوب أفريقيا أنها تحتاج لبرنامج تكيف هيكلى أوسع نطاقا من البرامج التى تطرحها المؤسستان(٦٠).

ونذكر هنا أن تدفق رؤوس الأموال الى الخارج فى الماضى قد دفع الى نقص حاد فى احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية، مما يؤكد أهمية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى جنوب أفريقيا فى ضوء مستوى

محدود من الادخار المحلى. إلا أن النظام الموروث من حكومة الأبارتيد والخاص بالتحكم فى أسعار الصرف يحد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل. كما أن تحقيق هدفى حكومة الاتحاد الوطنى بالوصول الى معدلات تشغيل مرتفعة والحد من ضغوط ميزان المدفوعات يتطلب زيادة الاقتراض الخارجى والحد من هجرة رؤوس الأموال الى الخارج مقابل زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الداخل. إلا أن أحداث العنف السياسى الداخلى سواء من متطرفى البيض أو عناصر حركة انكاثا أو مسلحى المؤتمر الوطنى الأفريقى، وحركات الوعى الأسود، وعدم الاستقرار السياسى الداخلى عموما تشكل عوامل طرد للمستثمرين الأجانب، وتؤدى الى ارتفاع نسبة هروب رؤوس الأموال والاستثمارات الى الخارج، وستلغى – أو على أفضل تقدير تؤجل – تدفق استثمارات أجنبية الى داخل جنوب أفريقيا – مقابل تدفق صافٍ لرؤوس الأموال من الخارج اذا تحقق الاستقرار السياسى. كما أن مصادرة حقوق التعدين المملوكة للأجانب سواء كأفراد أو مؤسسات – حال حدوثه – قد يضر بحاجة جنوب أفريقيا الملحة جدا الى الاستثمارات الأجنبية، وتقديم ضمانات لها. ويعطى مستشارون اقتصاديون للمؤتمر الوطنى الأفريقى الأولوية لدعم القدرة التنافسية الدولية لصادرات جنوب أفريقيا خاصة فى القطاع الصناعى، ولو على حساب السيطرة على معدلات التضخم داخليا(٦١).

٦- العلاقات مع الشرق الأوسط والخليج

لعقود طويلة، اقتصرت علاقات جنوب افريقيا أساسا فى الشرق الأوسط والخليج على اسرائيل، خاصة فى المجالات العسكرية التى

حصلت منها جنوب افريقيا على تكنولوجيا عسكرية غربية متقدمة، وهى علاقة تعرضت لانتقادات المجتمع الدولى من الناحية الرسمية، ولمباركة غربية غير معلنة بهدف مواجهة التأثير السوفييتى فى افريقيا والمحيط الهندى والتخوف من انتقال المواد الأولية بالاقليمين الى يد السوفييت. وحاليا يوجد خلاف داخل صفوف المؤتمر الوطنى الأفريقى بشأن العلاقات مع اسرائيل. فالراديكاليون لاينسون دور اسرائيل السابق فى دعم نظام الفصل العنصرى حتى بعد إدانة اسرائيل علنا للأبارتيد ورفعها الحظر عن التعاون العسكرى مع جنوب أفريقيا فى يونيو ١٩٩٤ . وقد صرح جو موديس وزير الدفاع فى حكومة الاتحاد الوطنى أنه لايمكن وجود علاقات متميزة بين بلاده واسرائيل مشبها واقع الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة بواقع السود بجنوب افريقيا قبل سقوط نظام الأبارتيد. إلا أن نهاية نظام الأبارتيد تزامن مع بدء عملية السلام فى الشرق الأوسط وتوقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣(٦٢).

كذلك حظيت جنوب أفريقيا فى السابق بعلاقات تجارية مع ايران وقت الشاه. وعادت هذه العلاقات للتدعيم خلال الثمانينات من نافذة بيع السلاح فى نفس الوقت الذى كانت حكومة جنوب أفريقيا تبيع السلاح للعراق أيضا خلال الحرب بين البلدين(٦٣).

ومنذ خريف ١٩٩٣ – وعلى أساس التغيرات التى كانت تحدث فى جنوب افريقيا – بدأت الدول الأعضاء فى الجامعة العربية تطبيع علاقاتها الدبلوماسية مع بريتوريا. ففى اكتوبر ١٩٩٣ تم إقامة علاقات دبلوماسية بين البحرين وجنوب أفريقيا وافتتح السفارة فى المنامة وزير

خارجية جنوب افريقيا. وفى نوفمبر ١٩٩٣ أقيمت علاقات دبلوماسية مع الكويت وبدأت عملية تطبيع علاقات مع المملكة العربية السعودية. وفى ديسمبر ١٩٩٣ تم إقامة مكتب تمثيل عسكرى لجنوب افريقيا فى الكويت. وجاء التحول الكبير فى مايو ١٩٩٤ عندما أقيمت علاقات دبلوماسية بين جنوب أفريقيا وكل من مصر وسوريا والمغرب وتونس وايران والجزائر والجماهيرية الليبية والامارات العربية المتحدة. واستقبلت بريتوريا وفدا عسكريا من الإمارات، بينما أرسلت وفدا تجاريا الى ايران والبحرين ودبى. وقد زار الرئيس مانديلا الرباط عدة مرات أولها فى يونيو ١٩٩٤، بينما زارها نائب الرئيس مبيكى فى يوليو ١٩٩٤. وفى يونيو ١٩٩٤ أعلنت السعودية وسوريا رفع الحظر التجارى عن جنوب أفريقيا. وفى الشهر التالى، زار وزير دفاع جنوب أفريقيا دولة الإمارات، بينما زار وزير الخارجية كلا من المملكة العربية السعودية وعمان والبحرين والكويت وايران فى أكتوبر ١٩٩٤ فى جولة أعلن خلالها إنشاء لجنة عمانية / جنوب افريقية مشتركة، كما مهدت لزيارة الرئيس مانديلا للسعودية فى أكتوبر / نوفمبر ١٩٩٤. وفى يناير ١٩٩٥ قام وزير النفط السعودى السابق هشام ناظر مصحوبا بعدد من رجال الأعمال السعوديين - بمن فيهم رئيس مجلس ادارة أرامكو وتمثيل مكثف لغرفة التجارة والصناعة بجدة - بزيارة لبريتوريا(٦٤). وتلا ذلك زيارة الرئيس التونسى بن على إلى بريتوريا.

وقد أدركت جنوب أفريقيا حاجتها الملحة للنفط للقيام بأعباء برنامج إعادة الإعمار ورأت امكانية استيراده من الخليج - برغم اعتراضات من نيجيريا - مقابل تقديم تكنولوجيا متقدمة خاصة فى القطاع

العسكرى. وشاركت أكثر من عشرين شركة من جنوب أفريقيا فى المعرض الجوى العسكرى بالامارات خلال عام ١٩٩٥، ولهذه المشاركة أهمية سياسية ودبلوماسية تجسد مشاركة مفتوحة وتجارة رسمية لجنوب أفريقيا فى أسواق الشرق الأوسط. وبينما كانت تجارة جنوب أفريقيا مع دول الخليج تقدر بحوالى ١٤٠ مليون دولار عام ١٩٩٢ فقد تضاعفت الى ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ خاصة مع الامارات المتحدة. وتم بدء رحلات منتظمة لنقل البضائع بين دربان ودبى فى ابريل ١٩٩٣، كما عقدت مؤتمرات فى كل من دبى والمنامة وطهران فى مايو ١٩٩٤ تحت عنوان «دعم العلاقات مع جنوب افريقيا»(٦٥).

أما ما يتصل بمسألة تجارة السلاح فقد أعربت مصر عن قلقها نتيجة تصدير سلاح جنوب أفريقى الى السودان - بحسب تقارير صحفية(٦٦) - كما كشف عن تصدير سلاح عبر رجال أعمال لبنانيين الى اليمن الجنوبى خلال الحرب الأهلية مع الشمال فى صيف ١٩٩٤، وهو الأمر الذى كشفته سلطات صنعاء فى أغسطس ١٩٩٤. وكل هذه ممارسات كان يدينها المؤتمر الوطنى الأفريقى فى الماضى، مما دعا حكومة الاتحاد الوطنى إلى إجراء تحقيقات حول هذا الموضوع، مما كشف أيضا عن بيع سلاح الى قبائل أردنية فى فترة زمنية أعقبت تولى حكومة الاتحاد الوطنى السلطة، ويشير مراقبون الى تدخل الولايات المتحدة لإعاقة بيع سلاح جنوب أفريقى للشرق الأوسط - خاصة بلدان الخليج التى تسعى بدورها لأسباب سياسية واقتصادية الى تنويع مصادر

سلاحها – فى ضوء كثرة تردد وفود من شركات السلاح فى جنوب أفريقيا – بل وإقامتهم مكاتب تمثيل – فى بلدان الخليج(٦٧).

وهكذا نرى أن الواقع الاقتصادى والسياسى أدى إلى تعديل أولويات السياسة الخارجية لجنوب أفريقيا – كما تحددت فى بداية صيف ١٩٩٤– لصالح الشرق الأوسط الذى يمثل سوقا لـ ٦١ ٪ من مبيعات السلاح من جنوب أفريقيا مقابل ٥ ٪ فقط تستوعبها دول القارة الأفريقية، ومصدرا للنفط الرخيص نسبيا، حيث تستورد جنوب أفريقيا ٧٠٪ من احتياجاتها النفطية من الكويت وإيران. ويوجد انقسام داخل حكومة الاتحاد الوطنى. فبينما يرى بيك بوتا وزير الطاقة الأبيض زيادة معدلات الاستيراد من الكويت على حساب ايران، يؤيد وزير الخارجية ألفريد نزو – المنتمى إلى المؤتمر الوطنى الأفريقى – تدعيم التعاون مع إيران خاصة بعد استقبال الرئيس الايرانى له فى طهران فى أكتوبر ١٩٩٤. وكانت طهران قد وقعت مع بريتوريا اتفاقا يمكنها من تخزين عشرة ملايين برميل نفط فى وادى سولدومها. كذلك تناول الرئيس مانديلا خلال زيارته للمملكة العربية السعودية إمكانية استيراد جنوب أفريقيا لنفط سعودى. وتسعى حكومة جنوب أفريقيا إلى زيادة قدراتها فى مجال تكرير النفط بنسبة ٥٠ ٪ خلال العامين القادمين بما سيفوق احتياجاتها المحلية ويجعلها مركزا اقليميا للتكرير. وطبقا لتقديرات البنك الدولى، فإن هذه النقلة ستطرح مصدراً رخيصا للنفط المكرر بالنسبة لدول شرق وجنوب أفريقيا اذا ما قورن بما تكرره هذه الدول بداخلها، وسيجعل من جنوب أفريقيا محورا للتنمية الصناعية فى افريقيا الجنوبية(٦٨).

خاتمة :

فى نهاية هذا الفصل نؤكد على مركزية دور الرئيس مانديلا سواء فى حسم القضايا الخلافية على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات الاقليمية والمحلية، أو بالنسبة لإعطاء شكل القوة والتأثير لجنوب أفريقيا فى المجالات الخارجية الإقليمية والدولية وضمان بيئة مواتية لمساعدة جنوب أفريقيا اقتصاديا وضمان تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات اللازمة لها.

كذلك يبدو فى الأفق من واقع تجربة حكومة الاتحاد الوطنى أن استمرار ثقافة وتقليد التفاوض وتقديم التنازلات المتبادلة على كل مستوى - قومى ومحلى - يبدو طبيعيا فى المدى المنظور - مع كل عيوب هذه الصيغة - فى ضوء التعددية والتنوع والتباين التى تتصف بها القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل جنوب أفريقيا، وما يؤدى إليه هذا النهج من التوصل إلى نتائج مرضية للجميع وتتصف بالبراجماتية رغم أنها لاتعكس بالضرورة أفضل مايمكن تحقيقه.

وتبقى حقيقة أن التلازم بين التدهور الاقتصادى من جهة والقلاقل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من جهة أخرى هو ظاهرة أصيلة ومتكررة وثابتة فى تاريخ جنوب أفريقيا، مما تحتاج معه البلاد لتعبئة موارد خارجية كبيرة لوقف هذه الاتجاهات السلبية فى الداخل، على أن يتزامن ذلك مع حسم عاجل لمسائل معلقة على المستوى الداخلى يؤدى تأجيلها إلى تأزيم الموقف أكثر بدلا من تنفيسه كما هو

مفترض.

وأخيرا فإن التماسك الداخلى لجنوب أفريقيا يبقى هو الأساس الذى تستطيع أن ترتكن إليه حكومة الاتحاد الوطنى فى تحركاتها وطموحاتها الخارجية، كما أن مثل هذه التحركات ستسعى بدورها إلى تحقيق ودعم هذا التماسك.

ورغم أن الفارق الزمنى كبير بين الانتخابات المحلية عام ١٩٩٥ والانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٩، فإن الانتخابات المحلية تعطى على أقل تقدير دلائل ومؤشرات بشأن اتجاهات الرأى العام الداخلى خاصة تجاه المؤتمر الوطنى الأفريقى الذى يقود حكومة الاتحاد الوطنى بعد أكثر من عام من حكمها، والذى حقق نصرا هاما فى الانتخابات المحلية التى جرت فى نوفمبر ١٩٩٥ - عدا اقليم كوازولو / ناتال.

الهوامش

(١) Statement of President Nelson Mandela, Carlton Hotel, Johannsburg, CNN, 2 May 1994.

(٢) James Hamill and J.E. Spense, "South Africa's Watershed Election" **World Today**, vol.50,no.7, July 1994, p.129.

(٣) Ibid. p.131.

أنظر أيضا:

Alexander Johnston, "South Africa: The Election and the Emerging Party System", **International Affairs**, vol.70, no.4, October 1994, p.722.

(٤) Johnston, op.cit., p.722.

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 22 Jaunary, p.4.

(٥) Johnston, op.cit., pp.726,727.

أنظر أيضا:

Alfred Bosch, "Les Premières élections générales en Afrique du Sud", **Politique Africaine,** no.54, Juin 1994, p.142.

أنظر أيضا:

Marc Aicardi de Saint-Paul, "Afrique du Sud: Un Homme, Une Voix", **Afrique Contemporaine,** no. 171, Juillet-Septembre 1994,p.9.

(٦) Marc Aicardi de Saint, op.cit., p.9.

أنظر أيضا:

Alfred Bosch, op.cit., pp.138,140.

(٧) R.W.Bethlehem, "Reconstruction And Development in South Africa", **South African Journal of Economics,** vol.62,no.3, September 1994.

(٨) Hamill and Spense, op.cit., p.131.

(٩) **Africa Research Bulletin,** November 1-30, 1994, p.11648.

(١٠) **Africa Research Bulletin,** October 1-31, 1994, p.11613.

(١١) **The Guardian Weekly,** 5 March 1995, p.4.

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 26 February 1995, p.3

أنظر أيضا:

Africa Research Bulletin, October 1-31, 1994, p.11613.

(١٢) Johnston, op.cit., p.732.

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 29 January 1995, p.5.

(١٣) Hamill and Spense, op.cit., p.131.

أنظر أيضا:

Marc Airard de Saint-Paul, op.cit., pp.14-15.

(١٤) R.W. Bethlehem, op.cit.,

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 29 January 1995, p.5.

(١٥) **Africa Research Bulletin,** September 1-30, 1994, p.11574.

(١٦) Hamill and Spense, op.cit., pp.128,129-130.

أنظر أيضا:

Johnston, op.cit., pp.726,730,734.

أنظر أيضا:

Marc Aicardi de Saint-Paul, op.cit., pp.12,14.

أنظر أيضا:

Africa Research Bulletin, October 1-31, 1994, p.11615.

أنظر أيضا:

Africa Research Bulletin, November 1-30, 1994, pp.11647, 11661.

(١٧) **Africa Research Bulletin,** September 1-30, 1994, p. 11578.

(١٨) **Africa Research Bulletin.** November 1-30, 1994, p.1166

أنظر أيضا:

Africa Research Bulletin, October 1-31, 1994, p. 11627.

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 5 March 1995, p.4.

(١٩) **The Guardian Weekly,** 26 February 1995, p.19.

(٢٠) Ibid, p.19.

(٢١) Ibid, p.19.

(٢٢) Ibid, p.19.

(٢٣) **Africa Research Bulletin,** September 1-30, 1994, p.11593.

(٢٤) **Africa Research Bulletin,** October 1-30, 1994, p.11611.

(٢٥) **The Guardian Weekly,** 22 January 1995, p.4.

(٢٦) **The Guardian Weekly,** 26 February 1995, p.3.

(٢٧) **The Guardian Weekly,** 29 January 1995, p.5.

(٢٨) **The Guardian Weekly,** 19 February 1995, p.1.

أنظر أيضا: الحياة، ٢ مارس ١٩٩٥، ص ٨.

(٢٩) **The Guardian Weekly,** 19 February 1995, p.1.

(٣٠) **The Guardian Weekly,** 26 February 1995, p.19.

(٣١) **Africa Research Bulletin,** September 1-30, 1994, p.11578.

أنظر أيضا:

Africa Research Bulletin, October 1-31, 1994, p.11627.

(٣٢) **Africa Research Bulletin,** October 1-31, 1994, p.11662.

(٣٣) Thierry Lalevée, "La Ruée Vers le Golfe", **Arabies.** Mars 1995, p.40.

(٣٤) Johnston, op.cit., p.129.

أنظر أيضا:

Alfred Bosch, op.cit., p.136.

(٣٥) Johnston, op.cit., p.732.

أنظر أيضا:

Hamill and Spense, op.cit., p.132.

(٣٦) Hamill and Spense, op.cit., p.131.

(٣٧) Johnston, op.cit., pp.728,734,736.

(٣٨) **The Guardian Weekly,** 26 February 1995, p.19.

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 5 March 1995, p.4.

أنظر أيضا:

Johnston, op.cit., p.728.

(٣٩) **Africa Research Bulletin,** September 1-30, 1994, p.11577.

(٤٠) R.W. Bethlehem, op.cit.

(٤١) Ibid.

(٤٢) Ibid.

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 12 February 1995, p.15.

(٤٣) **Africa Research Bulletin,** November 1-30, 1994, p.11647.

(٤٤) P.J. Badenhorst, E. van der Vyver, and C.N. Van Heerden, "Proposed Nationalization of Mineral Rights in South Africa", **Journal of Energy and Natural Resources Law,** vol.12, no.3, August 1994, pp.287,289,293,294,297.

(٤٥) **The Guardian Weekly,** 12 February 1995, p.15.

أنظر أيضا:

Africa Research Bulletin, October 1-31, 1994, pp.11632-3.

(٤٦) **Africa Research Bulletin,** October 1-31,1994, pp.11632-3.

(٤٧) Ibid.

أنظر أيضا:

The Guardian Weekly, 12 February 1995, p.15.

(٤٨) Thierry Lalevée, op.cit., p.44.

أنظر أيضا:

Lawrence Harris, "Verouillage du pouvoir économique à Pretoria", Manière de Voir (Le Monde diplomatique), no.25, **Le Bouleversement du Monde,** fevrier 1995, p.79.

(٤٩) Alfred Bosch, op.cit., p.137.

أنظر أيضا:

Thierry Lalevée, op.cit., p.38.

(٥٠) Thierry Lalvée, op.cit., p.39.

Ibid, pp.40,43. (٥١)

Marcel Duval, "La dénucléarisation de l'Afrique du (٥٢) Sud:épiphénomène ou modèle?", **Defense Nationale,** Avril 1994, pp.116-118.

AFP, 2 fevrier 1995. (٥٣)

Thierry Lalevée, op.cit., pp.43,44. (٥٤)

Africa Research Bulletin, October 1-31, 1994, pp.11628-9. (٥٥)

Africa Research Bulletin, September 1-30,1994, p.11595. (٥٦)

Africa Research Bulletin, September 1-30, 1994, p.11757. (٥٧)

Michael Hamlyn and Sam Kiley, "Pretoria refuses to send troops (٥٨) for UN's Angola force", **The Times,** 10 February 1995.

Africa Research Bulletin, October 1-31, 1994, p.11602. (٥٩)

R.W. Bethlehem, op.cit. (٦٠)

Badenhorst, vna der Vyver and Van Heerden, op.cit., p.296. (٦١)

أنظر أيضا:

Hamill and Spense, op.cit., p.132.

Thierry Lalevee, op.cit., pp.37,39,44. (٦٢)

Ibid, pp.37. (٦٣)

Ibid, pp.37,39,44. (٦٤)

Ibid, pp.36,40. (٦٥)

Ibid, p.40. (٦٦)

Ibid, p.40. (٦٧)

Ibid, p.44. (٦٨)

الفصل السادس

مصر وجنوب أفريقيا

إن إحدى نقاط التواصل التاريخى الهامة بين ما قبل الأبارتيد وما بعده هى دور مصر فيما يتصل بجنوب أفريقيا ونضال شعبها. ومن واجبنا نحن كمصريين ألا ننسى أن لمصر دورا هاما لعبته منذ الستينات فى دعم نضال شعب جنوب أفريقيا، خاصة من السود، للوصول الى إنهاء نظام الفصل العنصرى.

ففى عام ١٩٦٠ ، أعلنت مصر رسميا قطع علاقاتها الدبلوماسية مع جنوب أفريقيا. وقد جاء ذلك عقب مذبحة شاربفيل فى العام نفسه والتى ارتكبتها قوات النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ضد السكان السود لهذه المدينة. وكان لهذا الموقف المبدئى لمصر حينذاك وقعه وتأثيره الواسع، خاصة على المستوى الأفريقى، ففى نفس العام - ١٩٦٠ - كان عدد كبير من الدول الأفريقية يحصل على استقلاله، حتى سمى هذا العام بعام أفريقيا. وبما أن مصر كانت قد قدمت مساعدات هامة لعدد من هذه الدول بشكل ساهم فى تحقيق استقلالها، فانها نجحت فى نشر وعى فى هذه الدول الجديدة بخطورة تطور وتصاعد الطابع العنصرى للنظام الحاكم فى بريتوريا، وانعكاس ذلك السلبى ليس فقط على السكان الأصليين (السود) بجنوب أفريقيا، الذين يشكلون أكثر من ٨٥٪ من السكان، بل أيضا على الاستقرار فى منطقة جنوب وشرق أفريقيا وبالتالى تشكيل تهديد لأمن القارة بأسرها. ونجح هذا الموقف المصرى فى دفع الدول الأفريقية لاتباع نفس النهج مما تطور بشكل تدريجى الى مقاطعة شاملة لنظام بريتوريا فى كافة المجالات: السياسية والاقتصادية والثقافية، والعلمية والرياضية.

ولم تقتصر جهود مصر أفريقيا على التعبئة السياسية لكافة دول القارة باتجاه دعم شعب الجنوب ومقاطعة النظام العنصرى هناك، بل تعدى ذلك الى اجراءات أكثر تحديدا من خلال المشاركة الفعالة والنشطة فى لجنة التحرير فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية بعد إنشائها عام ١٩٦٤، والتى كان عليها مهمة تقديم الدعم لحركات التحرير خاصة فى الجنوب الأفريقى والتنسيق السياسى مع هذه الحركات وفيما بينها. وكذلك قدمت مصر الدعم لما عرف «بدول المواجهة» مع جنوب أفريقيا فى مختلف القطاعات فى حدود امكانياتها.

إلا أن الأهم من ذلك كله، هو الدور الايجابى الذى لعبته مصر تجاه حركتى التحرير الأساسيتين فى جنوب أفريقيا: المؤتمر الوطنى الأفريقى، والمؤتمر الأفريقى الجامع. وقد بدأ هذا الدعم فى مرحلة مبكرة من الستينات وعقب اعلان المؤتمر الوطنى الأفريقى تبنى الكفاح المسلح من خلال جناحها العسكرى «امكونتو وى سيزوى». وقد ذكر الزعيم السابق للمؤتمر أوليفر تامبو فى أكثر من مناسبة الدور الرائد والحيوى الذى لعبته مصر فى دعم القدرات العسكرية للمؤتمر من خلال استضافة عناصر المؤتمر الفارة من جنوب أفريقيا - والتى كانت قد اتخذت من دول المواجهة الأفريقية ملجأ لها - فى القاهرة، وفتح أبواب معسكرات وخدمات التدريب العسكرى لها، وتأمين أعلى درجات الكفاءة والتقنية فى هذه التدريبات. كذلك تدرب عدد من الكوادر التابعة للمؤتمر الأفريقى الجامع على الكفاح المسلح فى مصر أيضا خلال حقبة الستينات.

ولم تقصر مصر جهودها على المستوى الاقليمى وحده، بل امتدت جهودها الى المستوى الدولى لتأمين الدعم اللازم لقضية شعب جنوب أفريقيا، وتحقيق أكبر قدر من الاجماع لفرض عقوبات على نظام بريتوريا العنصرى، لضمان تخليه عن ممارساته التى جرى تسميتها بنظام «الفصل العنصرى» (الأبارتيد). وقد عبأت مصر الجهود فى حركة عدم الانحياز لدعم المواقف الأفريقية وتحقق ذلك رغم صعوبات عديدة، أبرزها وجود دول داخل الحركة كان لها مصالح مباشرة، سواء اقتصادية أو عسكرية أو تكنولوجية مع نظام جنوب أفريقيا. ورغم كل ذلك نجحت جهود مصر - ودول أخرى فى مقدمتها الجزائر - فى جعل مواقف حركة عدم الانحياز متطابقة مع مواقف منظمة الوحدة الأفريقية تجاه جنوب أفريقيا. ومن هناك تم تصعيد النضال على مستويات العالم الثالث، فقد كانت مصر هى حلقة الوصل بين الدائرة الأفريقية من جانب، وكل من الدائرتين العربية والاسلامية. ومن هذا المنطلق دفعت مصر الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى لتبنى مواقف قوية تجاه قضية شعب جنوب أفريقيا، وضرورة العمل لإسقاط النظام الغنصرى هناك. وكانت إحدى المبادرات الهامة التى ساهمت فى بلورة الدعم العربى لقضية شعب جنوب أفريقيا هى مؤتمر القمة العربى - الأفريقى الأول الذى استضافته مصر عام ١٩٧٤، ولعبت الدور الرئيسى فى الإعداد له. كما كان من نتائج دور مصر فى الدائرة العربية إقناع الدول العربية الثرية بوقف علاقاتها النفطية مع جنوب أفريقيا لإحكام الحصار عليها، وكذلك وقف الاستثمارات المالية فى هذه الدولة أو معها.

ومن هذه الدوائر المتداخلة للعالم الثالث تصاعد الدور المصرى الى الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة، خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجان حقوق الانسان المتعددة. وهناك كان للدبلوماسية المصرية الجهد الوفير فى وسط أجواء صعبة ومصالح متضاربة، ودعم غربى استمر سنوات طويلة لنظام بريتوريا، وسعى بكل ثقله للحيلولة دون صدور قرارات إدانة لها أو فرض مقاطعة عليها نظرا لمصالح المؤسسات المدنية والعسكرية الغربية فى هذه الدولة، والاستثمارات الغربية الحكومية أو للمؤسسات عبر الوطنية بها. ورغم كل هذه العوائق، نجحت الجهود المصرية فى إصدار قرارات حازمة من هذه الأجهزة باتجاه إدانة ممارسات نظام بريتوريا وسياساته، ومجمل سياسة «الأبارتيد» وتأكيد مشروعية نضال شعب جنوب أفريقيا بما فى ذلك حقه فى الكفاح المسلح، ومشروعية أهدافه متمثلة فى إنشاء جنوب أفريقيا موحدة وديمقراطية وقائمة على أسس غير عنصرية. والأهم من ذلك نجاح جهود مصر – مع دول أفريقية واشتراكية أخرى حينذاك – فى منح كل من المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع صفة المراقب فى الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة، باعتبارهما حركتى تحرير تمثلان شعب جنوب أفريقيا. كذلك كان لمصر دور بارز فى دفع الأمم المتحدة لإنشاء لجان نوعية متفرغة لتناول موضوع الأبارتيد وتأثيراته السياسية والاقتصادية والانسانية. ولهذا السبب، لم يكن من الغريب أن يكون العالم والوزير المصرى السابق الدكتور أحمد خليفة هو المقرر الخاص لموضوع تأثير أنشطة المؤسسات عبر الوطنية الدولية فى جنوب أفريقيا على بقاء نظام الأبارتيد، وذلك فى اطار اللجنة الفرعية لحقوق الانسان، وقدم تقارير

سنوية للجنة لمتابعة هذه التطورات منذ حوالى عشرين عاما.

وعلى المستوى الدولى أيضا، كان لمصر بعض الدور فى الستينات - بالاضافة الى الدور الذى لعبه الحزب الشيوعى لجنوب افريقيا - فى ايجاد وتقوية الصلات بين حركتى التحرير فى جنوب أفريقيا من جانب، وكل من الاتحاد السوفيتى السابق ودول الكتلة الاشتراكية والصين الشعبية من جانب آخر، وأدى ذلك الى منح نضال شعب جنوب أفريقيا دعما عسكريا وسياسيا وإعلاميا على المستوى الدولى لم يكن متاحا حينذاك فى ساحات أخرى، وبدونه كان سيكون إحراز ما حققته حركتا التحرير فى جنوب أفريقيا من انجازات أمرا أكثر صعوبة الى حد كبير.

ويجب أن نذكر هنا أنه خلال الستينات عنى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بنفسه بسياسة مصر تجاه قضية جنوب أفريقيا التى تولاها بشكل مباشر مستشاره للشئون الأفريقية ثم وزير الشئون الخارجية ثم الاعلام السيد محمد فائق.

وفى السبعينات، حاول نظام بريتوريا الترويج لفكرة البانتوستانات (المعازل) الأفريقية للسكان السود على أساس عرقى أو قبلى فى شكل حكم ذاتى، يخرج السود الى مناطق تجمعات ويتركزون فى مساحات محدودة للغاية من اجمالى مساحة جنوب أفريقيا، وفى مناطق أكثر قحطا وأقل موارد ضمن أراضيها. وقد قادت مصر حينذاك - وخاصة بعد أحداث سويتو عام ١٩٧٦ التى شهدت مذبحة جديدة ضد طلبة المدارس السود - حملة دبلوماسية وإعلامية، للتنبيه على خطورة هذه السياسة التى لم تكن فى الواقع الا تكريسا لسياسة الأبارتيد من خلال

إعطاء الفصل فيما بين الأعراق المختلفة صيغة مؤسسية، ووضع حدود فيما بين أراضى الكائنات السياسية للمجموعات العرقية المختلفة تكون ذات طبيعة دائمة ونهائية. كذلك عمدت مصر - بالاضافة الى دول أفريقية ومن العالم الثالث - الى فضح الهدف الخفى لهذه السياسات، وهو الإيقاع فيما بين السود وتقسيمهم على أساس قبلى أو عشائرى أو غيره، وذلك من أجل تأجيج نار العداء فيما بينهم واستخدام بعضهم ضد البعض الآخر، مما يزيد من تخلفهم الاقتصادى ويعوق أى محاولة جادة لبناء مجتمع مدنى متكامل ومندمج ودولة سياسية حديثة. وقد نجحت هذه الحملة فى قصر الاعتراف بهذه البانتوستانات على دائرة ضيقة جدا من دول العالم، وانتهى الأمر بهذه الصيغة العنصرية الى حالة من اللاشرعية أضعفتها ثم أطاحت بها فى مرحلة لاحقة، عندما استعان حكام هذه البانتوستانات بقوات جنوب أفريقيا وهياكلها الادارية لفرض سيطرتهم وهيبتهم على سكان المناطق التى يحكمونها.

ويعتبر الكثير من المحللين أن جهود مصر لتأمين استقلال روديسيا السابقة (زيمبابوى)، وانتهاء النظام العنصرى بها عام ١٩٨٠، ثم ناميبيا وتحريرها من سيطرة جنوب أفريقيا عام ١٩٨٩، وتقديم الدعم لهاتين الدولتين سواء فى شكل سياسى أو تقنى وعلمى واقتصادى، انما ساهم فى إحكام الحصار على جنوب أفريقيا ودفع - ضمن عوامل أخرى - باتجاه تحرك الفئة الحاكمة هناك لاتخاذ قرار لاحق بشأن تفكيك نظام الأبارتيد وبدء إجراءات الانفراج السياسى هناك.

إلا أنه مما لاشك فيه أن الأبرز - وربما الذى أخذ قدرا من

الإقرار الدولى والتغطية الاعلامية على المستوى العالمى - ضمن جهود مصر لدعم نضال شعب جنوب أفريقيا كانت مساهمتها فى أحداث ثلاثة: الإفراج عن نيلسون مانديلا، لقاء الرئيس مبارك مع رئيس جنوب افريقيا على هامش احتفالات استقلال ناميبيا عام ١٩٨٩، واستقبال مانديلا عقب الإفراج عنه. فبالنسبة لجهود الإفراج عنه، فان صحفا بريطانية وأمريكية قد أقرّت بجهود مصر لسنوات طويلة للإفراج عن مانديلا، سواء جهود من خلال المجموعة الأفريقية أو من خلال الأمم المتحدة، أو الاتصالات الثنائية مع الدول الغربية، بل ومع حكومة جنوب أفريقيا ذاتها. وخصت بالذكر جهود الرئيس مبارك والدكتور بطرس غالى عندما كان لسنوات وزير دولة للشئون الخارجية فى مصر.

وعندما تم الإفراج عن مانديلا من جزيرة روبنز، لم يكن من الغريب أن تكون إحدى أوائل الدعوات التى وجهت اليه لزيارة دول قد جاءت من مصر. كذلك جاء طبيعيا أن يلبى مانديلا هذه الدعوة سريعا. وجاء استقبال مصر لمانديلا حافلا على المستويين الرسمى والشعبى، استقبالا يليق بمكانة مانديلا وتاريخه النضالى من جهة، وبدور مصر الدائم فى دعم كفاح شعب جنوب أفريقيا من أجل القضاء على الأبارتيد وبناء الديمقراطية من جهة أخرى. وخير شاهد على ذلك العدد الضخم من المثقفين والمواطنين وشباب مصر الذين اكتظ بهم مقر جمعية الدراسات الأفريقية بالقاهرة والشوارع المحيطة به، عندما ذهب الزعيم مانديلا لإلقاء خطاب، وكذلك منحه درجة الدكتوراه الفخرية فى مصر.

أما لقاء الرئيس مبارك مع الرئيس دى كليرك فجاء فى توقيت

حاسم. فقد حدث فى ظل الاحتفال باستقلال ناميبيا عن سيطرة جنوب أفريقيا، مما أدرك معه الرئيس دى كليرك أن الدائرة تضيق على نظامه، وأن جنوب افريقيا أصبحت محور التركيز العالمى، باعتبارها البؤرة الأخيرة التى بقيت فى أفريقيا تحت سيطرة أقلية بيضاء ومصدر عدم استقرار إقليمى، بل وقارى. كما جاء هذا اللقاء فى ظل رئاسة الرئيس مبارك لمنظمة الوحدة الأفريقية، مما زاد من مصداقية وثقل دعوته للرئيس دى كليرك بسرعة إجراء اصلاحات جذرية وتحولات أساسية فى بنية الدولة والاقتصاد والمجتمع فى جنوب أفريقيا، كسبيل وحيد لرفع المقاطعة الأفريقية والدولية عنها، وتمهيدا لاعادة إدماجها فى المجتمع الدولى بشكل مقبول للجميع. وبالفعل قام الرئيس مبارك خلال ترأسه لمنظمة الوحدة الأفريقية حينذاك بجهود لضمان حدوث تطورات ملموسة فى هذا الاتجاه. وتعلقت الآمال مرة أخرى بدور مصر فى هذا السياق بشكل متعاظم عندما عادت مصر لرئاسة منظمة الوحدة الأفريقية منذ القمة الأفريقية فى يونيو ١٩٩٣. وبالفعل كان لمصر دور فى تسهيل تقدم مفاوضات «مؤتمر من أجل جنوب أفريقيا ديمقراطية»، والعمل على تخطى الكثير من العقبات التى اعترضتها، والعمل للتعجيل بتوصلها الى نتائج إيجابية، من خلال جهود مباشرة وغير مباشرة واتصالات مع مختلف الأطراف المحلية والاقليمية والدولية لضمان تحقيق الأهداف التاريخية لنضال شعب جنوب أفريقيا والمؤتمر الوطنى الأفريقى.

وقد تبلور دور مصر بشكل ملموس مرة أخرى عندما تطوعت بارسال ما بين ٣٠ و٤٠ من خبرائها للمشاركة ضمن مراقبى الأمم

المتحدة فى مراقبة عملية الانتخابات التى جرت فى ابريل ١٩٩٤، فى المرحلة النهائية لتوجيه ضربة الموت لنظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا لضمان حرية وحيدة عملية التحول الديمقراطى تلك. ولاشك أن ذلك لم يكن نهاية المطاف بالنسبة لمساعدات مصر لشعب جنوب أفريقيا، فمصر على أتم استعداد لتقديم خبراتها فى مجالات البناء والإعمار والتعاون الفنى، وارسال خبرائها وتقديم خدمات وتسهيلات التعليم والتدريب لأبناء شعب الجنوب فى كافة القطاعات من خلال الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الأفريقية وغيره من القنوات. كذلك أعلن الأزهر الشريف عن استعداده لتقديم مايستطيع من مساعدات لمسلمى جنوب أفريقيا. ونذكر هنا أن مصر كانت قد اتخذت منذ عدة سنوات قرارا بالسماح لحجاج جنوب أفريقيا إلى الحجاز أولا بمرور طائراتهم عبر الأجواء المصرية ثم – فى مرحلة لاحقة – توقفها فى المطارات المصرية، وهناك أيضا فرص واسعة للتعاون العلمى والتكنولوجى مع جنوب أفريقيا، وكذلك لفتح أسواق متبادلة دعما للتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى بما فيه مصلحة البلدين والشعبين.

وقد ذكرت تقارير صحفية أنه قد اعترى العلاقة بين جنوب أفريقيا ومصر أحيانا بعض التوتر – رغم اتفاقيات التعاون السياسى والاقتصادى والتى كان من بينها بروتوكول للتعاون الاقتصادى فى مجال الكهرباء تم توقيعه فى ديسمبر ١٩٩٤ – نظرا لأن كلا من الطرفين يسعى لدور أكثر مركزية فى شئون القارة الأفريقية. كما ادعت بعض تلك التقارير أن مصر لم توافق على التنازل عن المعقد الذى تحتله فى الوكالة الدولية للطاقة

الذرية بفيينا لصالح جنوب أفريقيا.

وكانت مصر قد ساعدت جنوب أفريقيا على استعادة عضويتها الكاملة فى الأمم المتحدة فى يونيو ١٩٩٤، بعد أن كانت قد أيدت حصولها على العضوية فى كل من منظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز فى مايو من العام نفسه. وفى أبريل ١٩٩٥، قام وزير السياحة المصرى الدكتور ممدوح البلتاجى بزيارة إلى جنوب أفريقيا بهدف استكشاف آفاق التبادل السياحى بين البلدين، والتعاون فى هذا القطاع الحيوى والهام. وجاءت زيارة نائب رئيس جنوب أفريقيا فردريك دى كليرك إلى مصر فى منتصف العام نفسه ولقاءاته المكثفة مع الرئيس مبارك وكبار المسئولين ورجال الأعمال لتبشر بمستقبل إيجابى للتعاون الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى بين الدولتين. ولحق بها زيارة وزير الطاقة لجنوب أفريقيا بيك بوتا لمصر، وزيارة وزير الخارجية المصرى عمرو موسى لجنوب أفريقيا لتدعما العلاقات بين البلدين.

إلا أنه مما لاشك فيه أن هناك افاقا واسعة أمام مزيد من تطوير العلاقات بين مصر وجنوب أفريقيا فى ضوء الدور المحورى لكلا البلدين فى القارة الأفريقية والعالم الثالث، وأيضا فى ضوء الصلات التاريخية بين مصر وحركة التحرير فى جنوب أفريقيا التى تقود حاليا الائتلاف الحاكم.

خاتمة

تبقى جنوب أفريقيا دائما حالة فريدة – وليست وحيدة – فى تاريخ العالم الحديث والمعاصر، مما يجعل معه فرصة التوصل الى دروس واستنتاجات عامة من تجربتها تسرى على عدد كبير من الدول أمرا صعبا، إن لم يكن فى عداد المستحيل.

إلا أن هذا التميز هو الذى يثرى تجربة جنوب أفريقيا ويزيدها أهمية وجاذبية لكل باحث جاد، ويجعل منها نموذجا تاريخيا يجب على الانسانية دراسته بتعمق وموضوعية، حتى تدرك جذوره وأسباب وجود ذلك النموذج العنصرى وسيطرته على دولة محورية وهامة مثل جنوب افريقيا لعقود طويلة، رغم ما بدا أحيانا من تناقض هذا النموذج مع سيل من التوجهات العالمية.

فالواقع أثبت من جهة، أن بقاء هذا النموذج ارتهن الى حد ما بالصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى خلال الفترة منذ نهاية الاربعينات وحتى أوائل التسعينات، ومصالح الدول الغربية فى وجود حليف لها فى هذا الموقع الاستراتيجى والجيوسياسى الحاسم الذى تحتله جنوب أفريقيا. ومن جهة أخرى، أثبت تطور الأحداث أن ارادة الشعوب وما يجسده نضالها من رغبة أصيلة فى الحصول على الحرية والكرامة والاستعداد للتضحية بكل غال ونفيس فى سبيل هذه الغاية المقدسة، هو أمر له دائما عائده، فالنتائج هى فى نهاية الأمر من جنس المقدمات كما علمنا أساتذتنا فى علم المنطق.

وعلى مستوى المؤتمر الوطنى الأفريقى ذاته، فقد أثبتت حركة

التاريخ أن تلك القطاعات داخل صفوف المؤتمر التى راهنت على تسوية سلمية فى نهاية المطاف ترتكز على الخيار التفاوضى، وتؤدى إلى سقوط نظام الفصل العنصرى قد كسبت رهانها فى نهاية الأمر. وينطبق نفس الاستنتاج على أولئك من قادة وكوادر المؤتمر الذين دعوا دائما إلى تبنى المؤتمر لإطار فكرى مرن يتسع لاجتهادات أيديولوجية متباينة نجحت جميعها فى أن تعيش تحت مظلة المؤتمر.

وتبقى حقيقة تبرزها بشكل خاص الفصول الثالث والرابع والخامس من هذا الكتاب، وهى أن تحقيق النصر السياسى لا يعنى نيل كل المطالب وتحقيق كل الأمانى، بل إنه الخطوة الأولى التى تتطلب بعدها نضالا قد لايقل مرارة – وأحيانا عنفا – لبناء حالة سلام داخلى ووحدة وطنية واستقرار حقيقيين ونابعين من ارادة مشتركة للتلاقى، ومرتكزين على واقع اجتماعى واقتصادى وثقافى وعرقى يتصف بالعدالة والتكافؤ والتوازن فيما بين جميع الجماعات والطوائف المكونة لشعب جنوب أفريقيا. واذا كان تحقيق النصر السياسى وصولا الى إنهاء حكم الفصل العنصرى وإقامة ديمقراطية حقيقية قد تحقق، فإن هناك أمورا معلقة على الجبهة السياسية مثل فكرة الحكم الذاتى للبيض ووضعية مملكة الزولو ودور القيادات التقليدية للأفارقة، بالإضافة الى طبيعة الدور الذى قد تلعبه أجهزة الأمن والجيش والاستخبارات على المسرح السياسى لجنوب أفريقيا فى الفترة القليلة القادمة. إلا أن المتغير الأهم، والذى نعتقد أنه سيكون الحاسم فى إضفاء الحيوية والاستمرار والتطور على التجربة الديمقراطية

فى جنوب أفريقيا، أو على العكس الإطاحة بها وإدخال البلاد الى دوامة من التشرذم والتقاتل وعدم الاستقرار، سيكون هذا المتغير هو انجاز التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى آن واحد، وهو أمر من السهل قوله ولكنه شديد الصعوبة حين التطبيق، وندرك جميعا فى ضوء خبرات بقية بلدان العالم – خاصة البلدان النامية – خطورة هذا التحدى وصعوبة تحقيقه على أرض الواقع فى آن واحد.

ونحن من جانبنا نتمنى لشعب جنوب أفريقيا – فى ظل القيادة التاريخية لنيلسون مانديلا – مواجهة هذه التحديات جميعا، والتغلب عليها وليس مجرد تجاوزها أو تفاديها، واشباع الطموحات التاريخية لهذا الشعب على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

نبذة عن المؤلف

* دبلوماسى مصرى يعمل حاليا كسكرتير تنفيذى مساعد للجنة الأمم المتحدة للتعويضات بجنيف.

* حصل على درجتى البكالوريوس والماجستير فى العلوم السياسية من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

* حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة جنيف.

* مثل مصر والمجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ للدول النامية فى العديد من المؤتمرات الدولية.

* صدر له باللغة العربية كتاب «ايران: صعود وهبوط التيار الاسلامى التقدمى» عن دار المستقبل العربى بالقاهرة عام ١٩٩٣، وكتاب «جات العالم الثالث: النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين الدول النامية» عن الأهرام بالقاهرة عام ١٩٩٥.

* كما صدر له باللغة الانجليزية كتاب «الحركة الاسلامية فى مصر» عن دار كيجان بول بلندن.

* كذلك نشر له عشرات المقالات والدراسات باللغات العربية والانجليزية والفرنسية فى العديد من الصحف والدوريات.